



الأمم المتحدة

تقرير

المفوض العام

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ١٩٩٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون

الملحق رقم ١٣ (A/49/13)

تقرير
المفوض العام
لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ١٩٩٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون
الملحق رقم ١٣ (A/49/13)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام،
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
	كتاب الإحالة	v
	رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	vii
أولا -	مقدمة	١
ثانيا -	التطورات العامة في برامج الوكالة	١٥
	ألف - التعليم	١٥
	باء - الصحة	١٧
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٨
	دال - الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة	٢٠
	هاء - برنامج تطبيق السلام	٢٠
ثالثا -	المسائل المالية	٢٢
	ألف - الهيكل المالي	٢٢
	باء - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ونفقات فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣	٢٣
	جيم - الإيرادات ومصادر التمويل	٢٤
	دال - الحالة المالية الراهنة	٢٤
رابعا -	المسائل القانونية	٢٥
	ألف - موظفو الوكالة	٢٥
	باء - خدمات الوكالة ومبانيها	٢٧
	جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات	٢٩
خامسا -	الأردن	٢٩
	ألف - التعليم	٢٩
	باء - الصحة	٣١
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٣٢

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣٣	١٠٩ - ٩٨	سادسا - لبنان
٣٣	١٠٢ - ٩٨	ألف - التعليم
٣٤	١٠٥ - ١٠٣	باء - الصحة
٣٥	١٠٩ - ١٠٦	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٣٧	١٢١ - ١١٠	سابعا - الجمهورية العربية السورية
٣٧	١١٣ - ١١٠	ألف - التعليم
٣٨	١١٦ - ١١٤	باء - الصحة
٣٨	١٢١ - ١١٧	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٤٠	١٣٣ - ١٢٢	ثامنا - الضفة الغربية المحتلة ومنطقة الحكم الذاتي في أريحا
٤٠	١٢٥ - ١٢٢	ألف - التعليم
٤١	١٢٨ - ١٢٦	باء - الصحة
٤٣	١٣٣ - ١٢٩	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٤٤	١٤٦ - ١٣٤	تاسعا - منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة
٤٤	١٣٨ - ١٣٤	ألف - التعليم
٤٥	١٤١ - ١٣٩	باء - الصحة
٤٧	١٤٦ - ١٤٢	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

المرفقات

٤٩	رسالتان مؤرختان ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ متبادلتان بين المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية لغرض تسهيل استمرار الأونروا في تقديم مساعدتها إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي بقية الضفة الغربية
٥٣	معلومات إحصائية ومالية
٧٠	الوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

كتاب الإحالة

١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤

سيدي،

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د-١٣) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

وذكر التغييرات التاريخية الجارية الآن في المنطقة التي تعمل فيها الأونروا، وأثرها على الأونروا، لا ينحصر في الإطار الزمني الذي يغطيه تقريري السنوي. ولذا، فإن الأثر الحقيقي لقيام السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ولوجود الهيئات الادارية الفلسطينية ذات الصلة، والتطبيق المتنامي للاتفاقيات التي يجري توقيعها أو يتم التوصل إليها، سيأتي ذكره في التقرير السنوي المقبل.

وقد أشرت في المقدمة من الفصل الأول إلى الأنشطة التي تقوم بها الوكالة فيما يتصل بتوقيع إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي والاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، سواء في إطار المساعدة الاجتماعية والاقتصادية من الأمم المتحدة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو في إطار المبادرات التي تتخذها الوكالة بنفسها للاجئين الفلسطينيين، ليس في ذينك الإقليمين فحسب، بل أيضا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. فقد أعدت خطط مشاريع لتقديم خدمات إضافية وأخرى محسنة، وبديء بالتنفيذ تحت مظلة برنامج الوكالة لتطبيق السلام، حيث أعطيت الأفضلية لدر الدخل وايجاد فرص العمل، ولأوضاع الصحة البيئية، إلى جانب الاستثمار في تحسين البنية الاساسية والخدمات في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ويتضمن الفصل الثاني معلومات عن البرامج الرئيسية الثلاثة للوكالة في التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية؛ وعن الاجراءات الاستثنائية للوكالة في لبنان والارض المحتلة؛ وعن برنامج تطبيق السلام المستحدث من جانب الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ويبحث الفصل الثالث مسائل التمويل والميزانية، كما يشير إلى العجز المالي الذي تواجهه الوكالة للسنة الثانية.

رئيس الجمعية العامة

الأمم المتحدة

نيويورك

ويتناول الفصل الرابع الشؤون القانونية، وبخاصة تلك المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها ومبانيها. كما يشير إلى الترتيبات الجديدة التي يجري العمل على بلورتها بين الوكالة والسلطات الاسرائيلية والفلسطينية، عقب الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا، الذي تم توقيعه في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤.

ويستعرض الفصل الخامس أنشطة الوكالة وعملياتها في الأردن، والفصل السادس يتناول مثلها في لبنان، والفصل السابع في الجمهورية العربية السورية. ويركز الفصل الثامن على الضفة الغربية ومنطقة أريحا، فيما يركز الفصل التاسع على قطاع غزة.

وتقدم المرفقات بيانات إحصائية ومالية عن أعمال الأونروا، ومرجعيات إلى الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وسواها من هيئات الأمم المتحدة، إضافة إلى نص اتفاق بين الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية، متضمن في رسائل متبادلة بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وجريا على العادة، تم توزيع التقرير سلفا في صيغة مشروع على الأعضاء العشرة للجنة الاستشارية، وروعت بعناية تعليقاتهم وملاحظاتهم. كما جرت مناقشة مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عقد في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد وردت آراء اللجنة في رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وموجهة الي من رئيس اللجنة الاستشارية. وترد أدناه نسخة من هذه الرسالة.

وقد حافظت على ممارسة عرض تقرير في صيغة مشروع على ممثلي الحكومة الاسرائيلية، وإعطاء ملاحظاتهم العناية التي تستحقها، في إطار الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، وفي ضوء عمليات الوكالة في ذينك الاقليمين.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) إتر تركمان
المفوض العام

رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى
المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم
المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى

عزيزي السيد المفوض العام،

في اجتماعها العادي في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نظرت اللجنة الاستشارية للأونروا في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين.

وقد أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها العميق لبرامج الأونروا لمساعدة أكثر من ثلاثة ملايين لاجيء فلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي بقية الضفة الغربية، وفي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وللمبادرات الجديدة التي اتخذتها الوكالة استجابة للتطورات الأخيرة.

وبعد توقيع إعلان المبادئ من قبل الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رحبت اللجنة الاستشارية باتفاقيتي القاهرة وباريس، اللتين وقعهما الطرفان، وباتفاقية النقل المبكر للسلطة، الموقعة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، وهي تتطلع إلى التنفيذ المبكر لهذه الاتفاقية وإلى مزيد من التقدم على المسار الفلسطيني. كما رحبت اللجنة بالانسحاب الجزئي للقوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبوصول الرئيس عرفات وإقامة السلطة الفلسطينية والهيئات الادارية الفلسطينية المتصلة بها. ورحبت اللجنة أيضا بالاعلان الذي تم توقيعه في واشنطن من قبل الأردن واسرائيل، وبالتقدم الناتج عنه، كخطوة أولى نحو تسوية شاملة.

وقد أيدت اللجنة بقوة هذه الخطوات الايجابية، باعتبارها جزءا من عملية السلام الشامل، وأعربت عن الأمل بأن تتعزز هذه العملية وتتواصل على جميع المسارات. كما أملت اللجنة بأن تكون للتطورات الأخيرة آثار ايجابية على جميع اللاجئين الفلسطينيين وقدرة الوكالة على تقديم الخدمات.

السيد إتر تركمان
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

وقد أحاطت اللجنة علما مع الاستحسان بالخطوات التي اتخذتها الأونروا لتلبية الحاجات الناجمة عن توقيع إعلان المبادئ، وبخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية. وعلى هذا الصعيد، أثنت اللجنة على العمل الفوري الذي قمتم به لدعم عملية السلام بصورة ملموسة وواضحة. وأثنت بشكل خاص على ما قمتم به لتنفيذ مشاريع على المديين القصير والمتوسط، في إطار برنامج الوكالة لتطبيق السلام، لمصلحة اللاجئين وغيرهم من الفلسطينيين المعوزين، ليس في قطاع غزة والضفة الغربية فحسب، وإنما أيضا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وكان من بواعث امتنان اللجنة حقا، ملاحظتها أنه ما أن أدرك المانحون قدرة الوكالة على الاستجابة السريعة، بما لديها من هيكلية واسعة في مناطق العمليات، حتى وفروا التمويل لمشاريع برنامج تطبيق السلام. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للسخاء الذي أظهره المانحون في الاستجابة للاحتياجات المالية للوكالة من أجل برنامج تطبيق السلام.

إلا أن اللجنة أعربت عن قلقها الشديد حيال العجز في ميزانية الوكالة العادية وميزانية الطوارئ لعام ١٩٩٤، والبالغ وفقا للتقديرات ٤٣ مليون دولار. وكانت الوكالة قد أنهت عام ١٩٩٣ بعجز في الميزانية قدره ١٠ ملايين دولار، على الرغم من فرضها اجراءات تقشفية بلغ مجموعها نحو ١٧ مليون دولار، وتواصلت في عام ١٩٩٤. ومن الواضح أن أثر هذه الاجراءات سيكون تراكميا وليس محصورا في سنة أو اثنتين. ولاحظت اللجنة أيضا الأعباء الاضافية الملقاة على الوكالة نتيجة الوضع المستجد في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها منطقة أريحا، وعبرت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأونروا استجابة لتلك المتطلبات على الرغم من مصاعبها المالية.

والعجز المالي الذي تواجهه الوكالة جعل جهود الحكومات المضيفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، جديرة بكل ثناء. وقد أقرت اللجنة، مع التقدير، دعم الحكومات المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية للأونروا في أداء مهامها.

ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، أشارت في قرارها ٤٨/٤٠ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى السياق الجديد الذي أوجده إعلان المبادئ والذي سوف تترتب عليه نتائج كبرى بالنسبة لأنشطة الوكالة. ففي ذلك القرار طلبت الجمعية من الوكالة أن تقدم، ضمن إطار التعاون المعزز مع الوكالات المتخصصة والبنك الدولي، مساهمة حاسمة لإمداد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأرض المحتلة بقوة دفع جديدة. ورأت اللجنة أن أعمال الوكالة ستظل جوهرية في جميع مناطق عملياتها.

واتخذت الجمعية العامة في الدورة ذاتها، دون تصويت، المقرر رقم ٤٨/١٧، بشأن مشاركة فلسطين في اللجنة الاستشارية، والذي بموجبه وافقت الجمعية على التضاهم على أن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، فقد وافقت اللجنة، كخطوة أولى، على أن يقوم رئيسها بمقابلة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فيينا بعد كل اجتماع للجنة الاستشارية، وكلما دعت الحاجة، لتبادل المعلومات والآراء. ولا يستثنى هذا الاجراء إمكانية الاتصال الفردي من الدول الاعضاء.

وأخذت اللجنة علماً بقرار الأمين العام نقل رئاسة الأونروا إلى غزة مع نهاية عام ١٩٩٥، وبالتوضيحات التي تقدمتم بها حول خططكم لهذا النقل. وأعربت عن رغبتها في مواصلة التشاور معكم في هذا الشأن، آخذة في الاعتبار الحاجة إلى مزيد من الدراسة لجميع جوانب هذا النقل، وأملت عدم اتخاذ أية إجراءات نهائية بهذا الخصوص قبل حصول تلك المشاورات. وأكدت اللجنة على ضرورة المحافظة التامة على الطبيعة العملية للأونروا، وعلى أن لا تتحمل ميزانية الوكالة الموافق عليها تكاليف النقل.

وختاماً، يود أعضاء اللجنة الاستشارية التعبير عن تقديرهم العميق لقيادتكم المتواصلة للوكالة، وللقرارات التي اتخذتموها لتهيئة الوكالة للوضع المستجد. كما يودون التعبير عن رضاهم عن جميع موظفي الوكالة، الذين واصلوا أداء واجباتهم بفعالية وشعور بالمسؤولية في ظروف معاكسة في كثير من الأحيان.

حسام ابو غزاله

رئيس اللجنة الاستشارية

أولا - مقدمة

١ - كان للتطورات التاريخية التي حدثت خلال السنة المستعرضة - ١ تموز/ يوليه ١٩٩٣ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ - أثر عميق على عمل ومسؤوليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فمع قيام السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، والامتداد المنتظر للحكم الذاتي في بقية الضفة الغربية، دخلت الأونروا عهدا جديدا من علاقتها مع الشعب الفلسطيني. فبالإضافة الى مواصلة الخدمات التي قامت بتقديمها لأكثر من ٤٠ سنة، ستبدأ الوكالة من الآن فصاعدا عملية التحضير لتسليم مرافقها وخدماتها وبرامجها في النهاية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه، وبقرار اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٤، ستركز الأونروا في المرحلة المقبلة قدرا كبيرا من جهودها على التخطيط لنقل رئاستها من فيينا الى قطاع غزة وتنفيذه مع نهاية عام ١٩٩٥.

٢ - واتسمت الفترة المستعرضة، في مطلعها، برؤيا السلام المتمثلة في إعلان المبادئ، الذي تم توقيعه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، وفي أواخرها، بالاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي تلتها مباشرة خطوات عملية نحو تحقيق السلام. وقد اتفق الطرفان المعنيان بالأمر، الاسرائيليون والفلسطينيون، على تدابير للحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين، لفترة انتقالية من المقرر أن تجري خلالها مفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، كالحدود ومدينة القدس واللاجئين والاتفاقات الأمنية والمستوطنات. وكان هدف الطرفين هو ألا تتجاوز هذه الفترة الانتقالية المؤدية الى تسوية دائمة خمس سنوات. وقد بدأت الفترة الانتقالية في "غزة وأريحا وأولا"، بتحول هاتين المنطقتين الى منطقتي حكم ذاتي تحت سلطة فلسطينية منشأة حديثا. وفي نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك أمل وتوقعات كبيرة أن النقل الاعداي للسلطات والمسؤوليات في الضفة الغربية الى الفلسطينيين وفقا للترتيب المنصوص عليه في إعلان المبادئ سيلي في الأشهر المقبلة.

٣ - وجعل اتفاق القاهرة الوعود المتضمنة في إعلان المبادئ حقيقة ملموسة لدى الناس في قطاع غزة ومنطقة أريحا. فانسحاب القوات الاسرائيلية من المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، ووصول أكثر من ٥٠٠ ٣ شرطي فلسطيني، وتوقف الاشتباكات بين قوات الأمن الاسرائيلية والفلسطينيين، والوصول الوشيك لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية، أظهر أن السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين كان ممكنا، لا تصوره فحسب، بل وتحقيقه أيضا. وتبدلت الحياة في قطاع غزة، حيث بات من الممكن، لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن، التنقل في مناطق مأهولة دون مقابلة قوات الأمن الاسرائيلية. فبعد نحو عقد من حظر التجول الليلي، أصبح من الممكن فجأة التمتع بحياة عائلية واجتماعية طبيعية. وربما كان الفلسطينيون في غزة وحدهم، يستطيعون أن يقدروا تماما البعد النفسي الايجابي الملحوظ لعملية السلام، الذي رافق إعادة انتشار قوات الأمن الاسرائيلية، ووصول قوة الشرطة الفلسطينية، وعودة القيادة الفلسطينية الى قطاع غزة وأريحا، والخطوات الأولية لإقامة السلطة الفلسطينية، والتحول التدريجي الى مزيد من الحياة الطبيعية، الخالية من العنف اليومي.

٤ - وقبيل توقيع إعلان المبادئ من قبل اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان الأمين العام للأمم المتحدة قد شكل فرقة عمل معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة وأريحا. وقدمت فرقة العمل التي شاركت الأونروا في عضويتها، عددا من التوصيات في تقريرها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والمعنون "دعم المرحلة الانتقالية: استجابة فورية من الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، والمقدم الى مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي انعقد في مدينة واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ودعت أبرز توصيتين في التقرير الى استمرار وتعزيز البرامج والخدمات الجارية، والى وجوب القيام باستثمارات جديدة في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، التي من شأنها تحسين الخدمات العامة وإيجاد فرص عمل في الوقت نفسه. وتم تحديد مشاريع للتنفيذ الفوري قيمتها نحو ١٣٨ مليون دولار. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، دعت الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٤٠ ألف، الأونروا الى أداء دور أكبر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ذلك القرار ذكرت الجمعية: إن "الإطار الجديد الذي أوجده إعلان المبادئ ستكون له انعكاسات كبرى على أنشطة الوكالة، المدعوة من الآن فصاعدا الى تقديم مساهمة حاسمة لإعطاء دفعة جديدة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأرض المحتلة...". وطلبت الجمعية أيضا أن "يتم نقل مقر الوكالة الى منطقة عملياتها في أقرب وقت ملائم عمليا".

٥ - وفيما تكشف التطورات في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بدأت الأونروا التحضير للتجاوب المنشود مع عملية السلام في الأجواء المتغيرة التي قد تنشأ في مناطق الحكم الذاتي. وفور توقيع إعلان المبادئ، قامت الأونروا بتحديد أولي للمشاريع التي يمكن أن تنفذها، بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز البنية الأساسية الاجتماعية والمادية التي ستتسلمها السلطة الفلسطينية في المستقبل، وإيجاد فرص عمل شديدة اللزوم للتخفيف من نسبة البطالة العالية بصورة خطيرة. وفي الوقت نفسه، أجرت الأونروا مشاورات مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ومع كبار المتبرعين للوكالة، بغية الوصول الى تفاهم مشترك حول دور الأونروا خلال المرحلة الحاسمة الأولى من الفترة الانتقالية. ولدى اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أطلقت الوكالة رسميا برنامج تطبيق السلام. ومنذ بدء عملية السلام، كررت الأونروا القول بأنها ستبذل قصارى جهدها خلال الفترة الانتقالية لتلبية الطلبات الفلسطينية من المساعدة والأولويات، بمقدار ما يقدمه لها المجتمع الدولي من دعم مالي. وقد تجسدت تلك السياسة في برنامج تطبيق السلام الذي انشئ نتيجة لمشاورات مع الفلسطينيين وبدعم مالي من البلدان المانحة. ومن شأن استثمار المجتمع الدولي في القطاع العام من خلال برنامج تطبيق السلام، أن يسهم في استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في قطاع غزة، حيث الوضع حساس ودقيق بشكل خاص. وكان تطور أسلوب الأونروا في معالجة عدد من القضايا في السنوات الأخيرة عاملا محوريا في تمكين الوكالة من الاستجابة السريعة للوضع المستجد. ومن ذلك، التشجيع على بلوغ درجة أعلى من الاعتماد على الذات بين اللاجئين، وزيادة فرص الدخل للحد من الفقر، وتعزيز مشاركة المستفيدين في تطوير البرامج وتنفيذها، ودعم القطاع الخاص من خلال صندوق القروض التدويرية لمشاريع الأعمال الفلسطينية والتدريب على إدارتها، وإطلاق عملية مكثفة من التخطيط الشامل، ثم إرساء البنية الأساسية للصحة البيئية في قطاع غزة.

٦ - وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ كانت الوكالة قد أعدت مقترحات مشاريع قيمتها ٤٦ مليون دولار للضفة الغربية، و٧٦ مليون دولار لقطاع غزة في إطار برنامج تطبيق السلام. وكانت استجابة المانحين فورية وإيجابية الى حد بعيد: فحتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤، تلقت الأونروا ٣٠ مليون دولار للضفة الغربية و ٤٨ مليون دولار لقطاع غزة. وكانت الوكالة ممتنة لاعتماد مجتمع المانحين عليها وثقته فيها، ومدركة للمسؤولية المترتبة على ذلك. وكان من بواعث سعادتها الكبيرة أنها تلقت تبرعا سخيا مقداره ٢٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية، وهو أول تبرع كبير من المملكة لمشاريع الوكالة. وشملت التبرعات لبرنامج تطبيق السلام جميع مجالات البرامج الأساسية للوكالة، مما مكنها من: بناء مدارس جديدة وتطوير المدارس القائمة، بما في ذلك بعض مدارس القطاع العام، وتطوير المراكز الصحية القائمة وبناء وتجهيز مراكز صحية إضافية، وإجراء دراسات للجدوى وتنفيذ مشاريع لتحسين شبكات المجاري وطرانق جمع النفايات الصلبة ونوعية المياه، وتنفيذ برنامج مكثف لاستصلاح المآوي للاجئين الفقراء الذين يعيشون أوضاعا سكنية دون المستوى، وبناء مراكز جديدة لبرامج المرأة، وتوسيع مدى صندوق القروض التدويرية وبرامج التدريب على إدارة الأعمال الصغيرة للقطاع الخاص الفلسطيني.

٧ - إن إيجاد فرص العمل سمة مركزية لمعظم مشاريع برنامج تطبيق السلام. ومن الأمثلة على ذلك، أن كل مليون دولار استثمر في استصلاح المآوي، أوجد مباشرة نحو ٥٥ فرصة عمل بدوام كامل لمدة سنة. وقد استحدثت الأونروا في ملاكها أكثر من ١٥٠ وظيفة لتنفيذ المشاريع، كما تم إيجاد نحو ٧٥٠ فرصة عمل بدوام كامل لدى المقاولين الفلسطينيين الذين ينفذون برنامج الانشاءات. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ كان قد بدأ تنفيذ مشاريع ضمن برنامج تطبيق السلام، قيمتها ١٦,٨ مليون دولار. وهناك مشاريع بدئ بها قبل برنامج تطبيق السلام، معظمها ضمن برنامج المساعدة الموسع، واستمر تنفيذها خلال الفترة المستعرضة، بلغت قيمتها ٢١ مليون دولار في الضفة الغربية و ٥٤ مليون دولار في قطاع غزة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أقامت الأونروا والمفوضية الأوروبية ومجلس الصحة الفلسطيني احتفالا ببدء العمل في بناء المستشفى العام الجديد في غزة. وقد قطعت أعمال البناء شوطا متقدما خلال السنة، وينتظر إنجازها مع نهاية عام ١٩٩٥. وجاءت هذه المشاريع إضافة الى الأنشطة الجارية للوكالة. وبلغت الميزانية العادية وميزانية الطوارئ لدى الوكالة عام ١٩٩٤ ما مقداره ٦٢ مليون دولار في الضفة الغربية و ٨٢ مليون دولار في قطاع غزة.

٨ - ومع انطلاقة عملية السلام، كانت الأونروا قد اتخذت خطوات لتعزيز بنيتها الإدارية والتنظيمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الخطوات وسواها مما نفذ بعد إطلاق برنامج تطبيق السلام، هيأت الوكالة لتنفيذ قدر كبير من المشاريع التي توافر لها التمويل. وتم إطلاق مبادرات في مجالات التسليف للأعمال التجارية الصغيرة والتدريب على إدارتها بدءا من عام ١٩٩١، وأرسيّت تلك المبادرات بثبات ونجاح، قبل الوقت الذي سعت فيه الوكالة الى توسيع مدى تغطيتها ضمن برنامج تطبيق السلام. وكان من شأن عمل البرنامج الخاص للصحة البيئية في قطاع غزة - الذي أنشأته الأونروا في قطاع غزة في عام ١٩٩٢ - في مجال التخطيط الشامل لقطاع الصحة البيئية، أن أتاح للوكالة أن تستجيب فورا بأفكار عملية لإدخال تحسينات. وتم تعزيز المكاتب الإقليمية في غزة والضفة الغربية معا، إداريا وفنيا، لضمان تنفيذ المشاريع في برنامج تطبيق السلام في حينها. وألحقت بمكاتب الخدمات الهندسية القائمة وحدات

مستقلة للتصاميم، لديها القدرة المعمارية والهندسية الضرورية. كما أنشئت وحدة تصميم منفصلة كجزء من البرنامج الخاص للصحة البيئية. وفيما يتعلق ببرنامج إصلاح المآوي، تم توظيف باحثين اجتماعيين إضافيين للعمل مع اللاجئين الذين يشكلون الفئة الشديدة العسر لتحديد المآوي المحتاجة الى اصلاح أو إعادة بناء، ولإشراك أولئك اللاجئين في عملية تنفيذ التحسينات.

٩ - ومع اكتمال الآلية الفلسطينية للتنسيق مع المتبرعين والوكالات التنفيذية، بدأت الأونروا مناقشة وتنسيق مشاريعها ومبادرات برامجها مع مفاوضين فلسطينيين من ذوي سلطة في قطاع ما، إلى مسؤولين في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار. ولتسهيل ذلك التعاون وضمان مراقبة وتنفيذ فعالين للمشاريع، تقرر نقل مكتب المشاريع والتنمية في الأونروا من رئاستها في فيينا الى الضفة الغربية. وفي مجال التعليم، قامت الوكالة وإدارة التربية العامة والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع مذكرة تضافهم في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، لتعزيز التعاون والتنسيق بينهما. وجاء في المذكرة أن الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية تهدفان الى تطوير وتحسين العملية التربوية في جميع المراحل التعليمية في مدارس الأونروا ومؤسساتها التدريبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى التعاون على إعادة بناء النظام التعليمي في القطاع العام في هاتين المنطقتين. وبادرت الأونروا من جهتها الى مشاوره كبار المانحين لها، بغية تأمين الأموال لتمكين الوكالة من تنفيذ المشاريع المحددة في المذكرة. وكان أبرز جانبيين في تلك المشاريع هما تطوير المهارات لدى نحو ١٢ ٠٠٠ معلم يعملون في القطاع العام، وبناء مدارس جديدة. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٤، تبادلت الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل طلبت فيها المنظمة من الوكالة أن تواصل خدماتها في مناطق الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية، وتعهدت أن تطبق المواد المناسبة من ميثاق الأمم المتحدة ومن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها في جميع علاقاتها مع الأونروا.

١٠ - وكما أصبحت السلطة الفلسطينية أكثر رسوخا، يصبح التناغم بين خدمات الوكالة والخدمات التي يقدمها القطاع العام الفلسطيني أكثر أهمية. وقد راعت الوكالة هذا الأمر كلما وجدت فرصة لذلك. ففي مجال الصحة مثلا، تعاونت الأونروا مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والمجلس الصحي الفلسطيني، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية، لتحديد سبل المواءمة بين خدماتها. وفي التعليم، يعتبر المشروع المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والأونروا لتطوير مهارات المعلمين في القطاع العام، خطوة أولى نحو إقامة قاعدة مشتركة للمواءمة بين طرائق التعليم ومستوياته، في المدارس التي تديرها الأونروا وتلك التي تديرها السلطة الفلسطينية. وقد طلب الفلسطينيون من الأونروا أن تبني مدارس جديدة لاستيعاب أبناء رجال الشرطة الفلسطينية العائدين الى مناطق الحكم الذاتي. ولم يكن واضحا حتى نهاية السنة المستعرضة كم هو عدد هؤلاء الأبناء. لكن السلطة الفلسطينية قدرت عودة ما يقارب ٢٥ ٠٠٠ طفل. وهذا يتطلب بناء نحو ٢٥ مدرسة جديدة وتوفير الموظفين لها. ومن المنتظر أيضا أن تشارك الأونروا في المستقبل في مساعدة اللاجئين النازحين عام ١٩٦٧ والذين سيعودون للعيش في مناطق الحكم الذاتي بموجب اتفاقات قادمة ستبرم عملا بإعلان المبادئ.

١١ - وقدمت الوكالة المساعدة الملحة للسلطة الفلسطينية والهيئات المنبثقة عنها. فبناء لطلب منظمة التحرير الفلسطينية، قدمت الأونروا مدرسة شاغرة في مخيم عقبة جبر في منطقة أريحا لاستضافة

السلطة التربوية الجديدة. وفي مجال الصحة، ساعدت الأونروا السلطة الصحية الناشئة خلال فترة التسلم من الإدارة المدنية الاسرائيلية، بتوفير المواد الطبية الناقصة. وتلقت الأونروا أيضا تبرعات لبرنامج تطبيق السلام، لتطوير التجهيزات في مستشفى للقطاع العام في قطاع غزة. وأثناء تشكيل قوة الشرطة الفلسطينية، تلقت الأونروا عدة طلبات للمساعدة في سد الثغرات. فقد استطاعت الوكالة توفير المواد الطبية الأساسية وسمحت لرجال الشرطة بالافادة من خدمات عياداتها الطبية، كما قدمت أبنية شاغرة في أريحا لاستخدامها ككنكات مؤقتة. وقدرة الوكالة على الاستجابة السريعة بتقديم هذه المساعدة تعود الى التاريخ الطويل من التنسيق والتعاون بينها وبين الفلسطينيين، والى العلاقات الممتازة التي أقامتها الأونروا مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

١٢ - وفي أواخر أيار/مايو ١٩٩٤، وبالتزامن مع تنفيذ بعض بنود اتفاق القاهرة، اقترحت الحكومة الاسرائيلية تشكيل لجنة ثلاثية، تضم ممثلين عن إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأونروا، للتوصل الى ترتيبات جديدة بشأن عمليات الأونروا في قطاع غزة وأريحا. وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في ١٩ حزيران/يونيو لمناقشة التدابير المستقبلية لاستيرادات الوكالة. وهذه المبادرة من الحكومة الاسرائيلية مثال على العلاقة البناءة والفعالة بين الأونروا والسلطات الاسرائيلية. وقد أعربت الأونروا عن تقديرها لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين خلال الفترة المستعرضة دعما لأعمال الوكالة.

١٣ - ومع تركيز اهتمام المجتمع الدولي بشكل أساسي على التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أكدت الأونروا على مركزية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان والجمهورية العربية السورية في عملية السلام. فقد شددت الوكالة على ضرورة التأكد من أن التطورات الإقليمية تشمل أولئك اللاجئين، ومن حصولهم على الاهتمام المطلوب والموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم. وقد حققت الوكالة ذلك عمليا من خلال برنامج تطبيق السلام. وكان من دواعي الامتنان أن عدة بلدان مانحة والفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين، دعمت ذلك التوجه. وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغ مجموع التبرعات لمشاريع برنامج تطبيق السلام في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان نحو ١٠ ملايين دولار. وكان رئيس الفريق العامل ناشطا بشكل خاص لمصلحة سكان مخيم كندا، الذين ظلوا معزولين في الجانب المصري من حدود رفح، على الرغم من اتفاق الأطراف على السماح بعودتهم الى غزة. وبمبادرة من رئيس الفريق، تلقت الأونروا تبرعا خاصا لتسهيل عودة بقية العائلات. وسيستخدم هذا التبرع في تمويل بناء مساكن للعائلات العائدة الى تل السلطان قرب رفح. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بدأ أرباب العائلات في مخيم كندا بالعودة للمباشرة ببناء بيوت جديدة لهم. ونشط الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين بصورة متزايدة في استكشاف المبادرات لدعم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقام فريق يضم مندوبين عن البلدان المشتركة في العملية المتعددة الأطراف، والتي هي أيضا بين كبار المتبرعين للأونروا و/أو أعضاء في لجناتها الاستشارية، بزيارة الأردن ولبنان، للقاء ممثلين لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين هناك، وتقييم السبل التي يمكن من خلالها لمجموعة العمل حول مسألة اللاجئين، المساعدة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين. وفي اجتماعه في أيار/مايو ١٩٩٤، ركز الفريق العامل مناقشاته بشكل مسهب على أوضاع اللاجئين خارج الأرض المحتلة وأوصت بمشاريع معينة ترعاها مجموعة العمل.

١٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٤، عين الأمين العام للأمم المتحدة منسقا خاصا في الأرض المحتلة لتسهيل جهود الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة تلك الوكالات التي كانت قد ألغت الوضع على الأرض، ولتمثيل الأمم المتحدة في لجنة الاتصال المخصصة والهيئات ذات الصلة، وإرشاد وفود الأمم المتحدة الى الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط كلما كان ذلك ممكنا، ولدعم تطبيق إعلان المبادئ حسب طلب الأطراف المعنية به. وقد لقي تعيين المنسق الخاص ترحيب الأونروا، التي تعهدت بأن تتعاون كليا معه في مساعيه. وستشهد المرحلة المقبلة حاجة ماسة الى خبرات وتجارب الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في مناطق الحكم الذاتي. والوصول المنتظر لوكالات الأمم المتحدة، التي لم يسبق لها العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يرافق ذلك من الحاجة الى ضمان تكامل الجهود، سوف يزيد أهمية دور المنسق الخاص.

١٥ - وحافظت الأونروا طوال السنة على التعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وعقدت معها اجتماعات تنسيق شهرية مشتركة، إضافة الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي أعارت ١٠ موظفين للأونروا، ومنظمة الصحة العالمية التي أعارتها ستة موظفين. وتوصلت الوكالة أيضا الى اتفاق مع منظمة العمل الدولية للمساعدة في مشروع لمصلحة اللجنة الوطنية المركزية الفلسطينية لإعادة التأهيل. وتعاونت الأونروا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في خدمات تنظيم الأسرة. وتم تنفيذ مشروع لدعم برامج الشباب بالمشاركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف والأونروا في إطار الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين. وعملت الوكالة أيضا بالتكاتف مع البنك الدولي خلال الفترة المستعرضة، موفرة المعلومات حول خدمات الوكالة، ومقدمة موظفين بالإعارة، لتقديم البيانات لبرنامج البنك الدولي للمساعدة الطارئة في الأرض المحتلة.

١٦ - دعا الأمين العام للأمم المتحدة الى اجتماع يضم الوكالات الدولية في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، لمناقشة أنشطة الأمم المتحدة وأنماط عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالارتباط مع تعيين المنسق الخاص. وأعلن الأمين العام في الاجتماع قراره بأن على الأونروا نقل رئاستها من فيينا الى غزة بنهاية عام ١٩٩٥. وذكر الأمين العام أن "الاختبار الحاسم والأكثر قربا لمنظومة الأمم المتحدة، سيكون هو قدرتها على الاستجابة بطريقة متكاملة ومتناسقة للوضع في قطاع غزة، حيث حاجات الفلسطينيين على أشدها". وقال إن الأونروا، بما لديها من تاريخ طويل من الخدمات وميزانية كبيرة ووجود كثيف، وما تتمتع به من ثقة بين السكان المحليين، ينبغي أن تؤدي دورا خاصا. وسيثبت النقل التزام الأمم المتحدة بإنجاح عملية السلام، كما سيؤكد ثقة الأمم المتحدة في السلطة الفلسطينية. وأكد الأمين العام أنه يعتبر النقل المزمع للوحدات التشغيلية من فيينا الى فرع رئاسة الأونروا في عمان، وبعض التدابير التنفيذية الأخرى، استكمالاً لنقل رئاسة الوكالة الى غزة.

١٧ - وبادرت الأونروا فورا الى عملية التخطيط لتنفيذ النقل، وتوصلت الى تقديرات أولية بلغت نحو ٢٢ مليون دولار، قابلة للتغيير وفقا لتحديد القضايا المتعلقة بشؤون الإدارة، والاتصالات، والنقل والموظفين والتوظيف، كما تنبغي دراسة الأمور المالية والقانونية ذات الصلة. وسوف تقوم عملية التخطيط على

أهداف محددة، كضمان استمرار الفعالية التشغيلية لرئاسة الأونروا ومهامها الاشرافية والتنظيمية؛ وضمان تكامل علاقات الوكالة باللاجئين الفلسطينيين والحكومات المضيفة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان بعد نقل الرئاسة الى قطاع غزة؛ وحماية البرامج الجارية والخاصة من الانقطاع خلال مرحلة التخطيط وعملية النقل الفعلية، وتحديد الآليات المالية اللازمة للنقل بمعزل عن التبرعات التي ترد لبرامج الوكالة. وعلى الرغم من تعدد القضايا المعقدة في تنفيذ نقل رئاسة وكالة للأمم المتحدة في مثل هذا الوضع المائع، فمن المتوقع أن يكون في الإمكان إبلاغ الجمعية العامة بإحراز تقدم كبير في دورتها القادمة.

١٨ - لن يؤثر نقل رئاسة الوكالة الى غزة على نقل عدد من الوحدات التشغيلية من فيينا الى فرع رئاسة الأونروا في عمان، إذ سيستمر هذا النقل كما كان مخططا. وخلال السنة المستعرضة، بدأت الوكالة تنفيذ قرارها الذي ورد ذكره في تقرير السنة الماضية بنقل وحدات تشغيلية معينة من مقرها في فيينا الى فرع الرئاسة في عمان. فقد أعيد توحيد إدارة التربية في عمان اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٩٣، علما بأن أقساما كثيرة من تلك الإدارة كانت موجودة في عمان منذ نقلها من بيروت عام ١٩٧٨. وبدأ مكتب مراجعة الحسابات أيضا عمله من عمان في تموز/يوليو ١٩٩٣. وكان مقررا أن تنتقل إدارة الصحة، وإدارة الإغاثة والخدمات الاجتماعية، إضافة الى مكتب تخطيط وتقييم البرامج، ومكتب النقلات، الى فرع رئاسة الأونروا في عمان في ١ تموز/يوليو ١٩٩٤. وقد أنجز نقل هذه الوحدات تقريبا مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وشملت التحضيرات إقامة بناء إضافي لمجمع فرع الرئاسة في عمان. كما تقرر نقل قسم التمويل والنقل الى فرع الرئاسة في عمان، اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٩٥. ويشمل نقل هذه الوحدات ٢٥ وظيفة دولية و ٨٠ وظيفة محلية. ونظرا لوجود أشخاص مؤهلين في القوى العاملة في الأردن، استطاعت الوكالة تعيين موظفين محليين بدل موظفين مماثلين مقرهم فيينا، فضلوا عدم الانتقال الى عمان. ومع الانتهاء من عمليات النقل المخططة في أواسط عام ١٩٩٥، سيكون فرع الرئاسة قد استضاف جميع الوحدات التشغيلية لدى الوكالة، وبذلك يصبح عدد العاملين لدى فرع رئاسة الأونروا في عمان نحو ٢٥ موظفا دوليا و ١٨٥ موظفا محليا.

١٩ - ومن شأن وجود إدارات البرامج في عمان، على مسافة سفر يوم واحد من أي مكان آخر في منطقة عمليات الوكالة، أن يعزز القدرة على إدارة الأنشطة الجارية والمستجدة. وأن يكون ذا أهمية خاصة في وقت تزداد فيه الطلبات على خدمات الوكالة ويتعاظم فيه دورها في مساعدة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة الى إثراء المبادرات التنموية للاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء قرار الأمين العام للأمم المتحدة بنقل الوحدات الباقية من فيينا الى غزة، ومعظمها وحدات مختصة بتقرير سياسة الوكالة، فإن نقل الوحدات التشغيلية الى عمان مع منتصف عام ١٩٩٥، سوف يضمن استمرار الخدمات دون انقطاع، فيما تشهد الوكالة تغييرات كبرى نتيجة النقل الى قطاع غزة. ويضاف الى ذلك أن تكثيف وجود إدارة البرامج في عمان، يشكل تعزيزا لرسالة الوكالة الموجهة الى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية، ولبنان والتي مضادها أنه على الرغم من تركيز الاهتمام الدولي على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لن يحدث تجاهل لاحتياجاتهم. وفي الحقيقة أن خطوات محددة قد اتخذت لتعزيز وتحسين خدمات الوكالة لهم.

٢٠ - والإنجاز الناجح للمفاوضات التي توجت باتفاق القاهرة، كان شهادة على التزام الأطراف بالتوصل الى اتفاق، على الرغم من الهزات المتكررة التي كانت تزعج عملية السلام. وقد أعرب المفوض العام في فاتحة تقريره لسنة ١٩٩٢/١٩٩٣، عن الأمل في أن ذلك التقرير سجل حقبة من الزمن انقضت الى الأبد. لكن لسوء الحظ لن تتلاشى تلك الحقبة بالسهولة التي أمل بها الجميع. فما بين توقيع إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتطبيق اتفاق القاهرة في مطلع أيار/مايو ١٩٩٤، فقد أكثر من ١٦٠ فلسطينيا و ٤٠ إسرائيليا حياتهم. ومع تطبيق اتفاق القاهرة توقفت الاشتباكات فعليا في قطاع غزة ومنطقة أريحا. أما في بقية الضفة الغربية، حيث بقي الوضع الأمني على حاله بشكل أساسي، بانتظار توسع الحكم الذاتي، فقد تواصلت الاشتباكات طوال الفترة المستعرضة.

٢١ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، واجه الشعب الفلسطيني حادثا من أسوأ الحوادث في تاريخه الحديث، حين قام مستوطن إسرائيلي وحيد بفتح النار من بندقية أوتوماتيكية في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل بالضفة الغربية، فقتل ٢٩ مصليا فلسطينيا وأصاب كثيرين آخرين بجروح. وفي الساعات التي تلت المذبحة، قتل بالرصاص تسعة فلسطينيين في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة على يد قوات الأمن الاسرائيلية أثناء مظاهرات واشتباكات اندلعت مع قوات الأمن. وقد قتل ثلاثة من هؤلاء في ساحة المستشفى الأهلي في الخليل، خارج مركز المدينة. فقد اندلعت الاشتباكات في المستشفى بعد أن حاصرته قوات جيش الدفاع الاسرائيلي حين اجتمع مئات من أهالي الخليل لتفقد ذويهم من الجرحى أو للتبرع بالدم بعد المذبحة. وعلى الرغم من فرض حظر التجول وقيود التنقل على مناطق واسعة، فقد تواصل العنف لعدة أيام. ومع منتصف آذار/مارس، كان قد قتل ١٥ فلسطينيا آخر من الضفة الغربية، و ١١ فلسطينيا من قطاع غزة في ظروف ذات صلة بالاشتباكات مع قوات الأمن الاسرائيلية.

٢٢ - واجتمع مجلس الأمن لبحث موضوع المذبحة وما ترتب عليها. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، اتخذ المجلس القرار رقم ٩٠٤ (١٩٩٤) دون تصويت، داعيا الى "اتخاذ إجراءات لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، تشمل، بين أمور أخرى، وجودا دوليا أو أجنبيا موقتا، نص عليه إعلان المبادئ". وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، توصلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الى اتفاق حول إقامة وجود دولي مؤقت في الخليل، ساعد على تسهيل استئناف المفاوضات التي أدت الى توقيع اتفاق القاهرة. وعلى الرغم من هذه الاجراءات، فإن مدينة الخليل التي يسكنها ١١٠ ٠٠٠ فلسطيني، بقيت متوترة طوال المدة الباقية من الفترة المستعرضة، وظلت الاشتباكات تندلع بين الفلسطينيين والجنود و/أو المستوطنين الاسرائيليين. وقد أخضع مركز المدينة، حيث يقيم نحو ١٥ ٠٠٠ فلسطيني و ٤٠٠ مستوطن إسرائيلي، لحظر التجول على مدار الساعة من ٢٥ شباط/فبراير الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد سمح للمستوطنين الاسرائيليين بالتنقل بحرية في الخليل خلال فترات حظر التجول.

٢٣ - وبعد قيام الوجود الدولي المؤقت في الخليل في نيسان/ابريل ١٩٩٤، توقف برنامج موظفي شؤون اللاجئين لدى الأونروا عن العمل في الخليل، باستثناء مراقبة الأوضاع في مرافق الوكالة. فالتطبيق العاجل لاتفاق القاهرة في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، بما في ذلك آليات معالجة العنف بين الفلسطينيين من جهة، والمستوطنين و/أو الجنود الاسرائيليين من جهة أخرى، وتشكيل قوة الشرطة

الفلسطينية، كل ذلك جعل برنامج موظفي شؤون اللاجئين غير ضروري في تلك المناطق مع أواخر أيار/مايو ١٩٩٤. وسيواصل البرنامج عمله كالمعتاد في بقية أنحاء الضفة الغربية الى أن يتولى الفلسطينيون مسؤولية القانون والنظام هناك.

٢٤ - وكانت الوكالة قد أنشأت برنامج موظفي شؤون اللاجئين في أوائل عام ١٩٨٨. استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة، بالاستناد الى تقرير قدمه الى مجلس الأمن الدولي في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٠٥، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد تناول ذلك التقرير، بين أمور أخرى، أنواع الحماية والوسائل المتاحة للمجتمع الدولي لضمان حماية السكان المدنيين بعد اندلاع الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة لها. وكانت المهمة الأساسية لبرنامج موظفي شؤون اللاجئين الإبقاء على وجود دولي في المواقع التي تشهد اضطرابات خاصة وتوترا. وكانت فرق موظفي شؤون اللاجئين، من خلال وجودها واتصالاتها بالسلطات العسكرية المحلية، قادرة غالبا على الإسهام في تخفيف حدة التوتر وتوفير السلامة والأمن للفلسطينيين. وساعدت هذه الفرق أيضا على ضمان التشغيل المتواصل لعمليات الوكالة على الرغم من الاشتباكات والفترات المتكررة من حظر التجول، كما ساعدت على تقديم الخدمات الطبية الطارئة للجرحى في مكان إصابتهم، أو في المراكز الصحية والمستشفيات إذا دعت الحاجة. وكان برنامج موظفي شؤون اللاجئين مبادرة فريدة للأمم المتحدة، حظيت بترحيب واسع من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ وجدوا فيها الآلية الوحيدة التي وفرت لهم درجة معينة من الحماية في تلك الظروف، على الرغم من القيود والحدود التي عملت في ظلها .

٢٥ - وفي أعقاب مذبحة الخليل وما تلاها، شددت السلطات الاسرائيلية القيود المفروضة على التنقل، فمنعت الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية من قطاع غزة والضفة الغربية من الدخول الى القدس الشرقية وإسرائيل. وأدت إعادة عزل الأرض المحتلة الى مزيد من الخسائر الاقتصادية للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. كما خسر الصناعيون والمزارعون الفلسطينيون دخلا كبيرا، لأن القيود أثرت أيضا على نقل البضائع والخدمات بين إسرائيل والأرض المحتلة، وداخل الأرض المحتلة نفسها. (وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة قد أغلقت الى أجل غير مسمى في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣، على النحو الوارد وصفه في تقرير السنة الماضية). وعززت القيود أيضا الفصل الفعلي للضفة الغربية عن قطاع غزة، وفصلها معا عن القدس. وخسارة الدخل التي عاناها الفلسطينيون نتيجة القيود المتزايدة، جعلت الأونروا تستجيب بتوزيع مواد غذائية طارئة لما مجموعه ٧٥ ٠٠٠ عائلة في الضفة الغربية، و ٩٥ ٠٠٠ عائلة في قطاع غزة. وشمل التوزيع للاجئين المعوزين، كما أعطيت المواد الغذائية للمحتاجين من غير اللاجئين، بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية. وقد تأثرت عمليات الأونروا أيضا بالقيود. وكان الأثر الأكبر على مراكز التدريب في قلنديا ورام الله في الضفة الغربية، وفيها طلاب من الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما. فقد منعت القيود بشكل خاص الطلاب القادمين من قطاع غزة من الوصول الى مراكز التدريب في الضفة الغربية. ولم يسمح للطالبات القادمات من غزة باستئناف دراستهن إلا في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومع نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان أكثر من ٢٠ بالمائة من المتدربين من غزة ما زالوا ممنوعين من قبل السلطات الاسرائيلية من الالتحاق بمراكز تدريبهم في الضفة الغربية.

٢٦ - وأبرزت مذبحه الخليل أيضا مسألة المستوطنات التي كانت الأطراف قد اتفقت على تأجيل البحث فيها الى حين المفاوضات على الوضع النهائي. وقد استمر بناء الوحدات السكنية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المستعرضة. وكان هناك ما يقدر بنحو ٥٠٠ ٤ مستوطن في ١٦ مستوطنة في قطاع غزة، و ١٣٠ ٠٠٠ مستوطن في ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية، ولا يشمل ذلك القدس الشرقية. ولأول مرة منذ بدء الاحتلال، تجاوز عدد السكان اليهود عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية الملحقة بإسرائيل. فاستنادا الى مصادر إسرائيلية، كان هناك ١٦٠ ٠٠٠ يهودي مقابل ١٥٥ ٠٠٠ فلسطيني مسلم ومسيحي يعيشون في القدس الشرقية. وتواصلت مصادرة الأراضي الفلسطينية طوال الفترة المستعرضة، وبخاصة في منطقة القدس والمنطقة الحدودية قرب الخط الأخضر (خط التماس الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل). وقد جاء في تقرير صدر في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أن ٤٦ ٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية كانت قد نزعت ملكيتها بين ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ونهاية السنة، وأن المستوطنات قد توسعت على ١ ٠٢٥ دونما، مما استلزم اقتلاع ٥ ٥٠٠ شجرة مثمرة.

٢٧ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، اتفقت إسرائيل والفلسطينيون على تدبير يسمح بالعودة لأكثر من ٤٠٠ فلسطيني من الضفة وقطاع غزة كان قد تم إبعادهم الى لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتلا ذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عودة ١٨٩ فلسطينيا، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عاد ١٩٧ فلسطينيا. وكان قد سمح سابقا لعشرات آخرين بالعودة، إما لأنهم أبعدوا خطأ، أو لاعتبارات إنسانية متصلة بوضعهم الصحي. وقد أفادت التقارير أن نحو ١٧ مبعدا فضلوا عدم العودة. وكان بين العائدين ١٦ موظفا في الأونروا كانوا من بين الذين أبعدوا الى لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد وضع بعض العائدين قيد الاحتجاز الإداري من قبل السلطات الاسرائيلية. وأبقي خمسة من موظفي الأونروا الستة عشر قيد الاحتجاز لدى عودتهم.

٢٨ - وفي الأردن، بقيت علاقة الوكالة بالحكومة ممتازة. وكان دعم الحكومة حيويا في نجاح برامج الوكالة. كما أن الخدمات التي وفرتها الحكومة نفسها للاجئين الفلسطينيين في المملكة - يشكلون نحو ٤٠ بالمائة من مجموع عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، وهو أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في أي مكان كانت أساسية في تحقيق العيش الكريم لأولئك اللاجئين، وشعورهم بالاستقرار النسبي اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا. وشأن بقية مناطق العمليات، فإن القيود المالية التي واجهتها الأونروا منعتها من توسيع برامجها لمواكبة النمو السكاني. وقد ظهر ذلك بوضوح خاص في مجالي التعليم والصحة، حيث أدت الاجراءات التقشفية التي اعتمدت في معالجة العجز المالي، الى تجميد للتشغيل، تم فرضه في شباط/فبراير ١٩٩٣، ونتج عنه مزيد من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، وأعباء أكبر من المرضى لأطباء الوكالة. وقد أدركت الوكالة أن قيودها المالية أدت الى تزايد الطلب على خدمات القطاع العام.

٢٩ - واصلت الوكالة جهودها الناجحة للوفاء تماما بالتزامها مواكبة التغييرات التي دعت إليها سياسة الأردن للإصلاح التربوي عام ١٩٨٧. ومن أهم عناصر السياسة الجديدة، اشتراط حصول المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي على درجة بإنهاء أربع سنوات دراسية تعادل الدراسة الجامعية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

افتتحت الأونروا أول كلية تابعة لها للعلوم التربوية في عمان، بعد اعتمادها من وزارة التربية الأردنية. وقد اعتمدت الكلية برنامجا دراسيا مدته أربع سنوات، ليحل محل برنامج تدريبي مدته سنتان لإعداد المعلمين الجدد. وستقوم الكلية أيضا بتحسين مؤهلات نحو ٣٠٠ معلم لدى الوكالة، لا يحملون درجات جامعية. وقد تلقت الأونروا ٢,٨٦ مليون دولار في إطار برنامج تطبيق السلام من أجل مشاريع في الأردن. وبلغت القيمة الإجمالية لمشاريع أخرى قيد التنفيذ في الأردن في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، ٥,٥ مليون دولار؛ وبلغت ميزانية عام ١٩٩٤ للبرامج الجارية ٦٨,٧ مليون دولار.

٣٠ - وفي لبنان، واصل التطبيع المستمر للحياة الوطنية وتعزيز أمن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من أن جنوب لبنان الذي تسيطر عليه إسرائيل ومنطقة البقاع، يشهدان جولات متقطعة من العنف. واستمرت الحكومة في سياستها لمعالجة مشكلة المهجرين خلال سنوات النزاع. بما في ذلك تسهيل عودة الممتلكات التي يحتلها المهجرون إلى أصحابها الشرعيين. وعملت الأونروا بالتعاون الوثيق مع الحكومة لإيجاد حلول للعائلات الفلسطينية المهجرة، التي تسلمت إشعارات بإخلاء أماكن تهجيرها. ووافقت الحكومة على إجراء يقضي بأن تتسلم الأونروا منها ٥٠٠٠ دولار لإعادة إيواء كل عائلة مهجرة. واستطاعت الأونروا إيواء ٤٠٠ عائلة خلال الفترة المستعرضة. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان نحو ٢٠٠ عائلة فلسطينية مهجرة بحاجة ماسة إلى مأوى من بينها نحو ٢٧٩ عائلة من بيروت، تلقت إشعارات إخلاء، ولكن الحكومة لم تكن قد وافقت على أية خطة لإعادة إيوائها. وكان مصير العائلات المهجرة مبعث قلق متزايد لدى الوكالة، لأن المشاكل التي تعترض إيواء اللاجئين المهجرين أصبحت أكثر تعقيدا. وقد تفهمت مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول مسألة اللاجئين الحاجة الملحة لإيواء الفلسطينيين المهجرين في لبنان. وحثت البلدان المتبرعة على دعم جهود الأونروا لإيوائهم. واستجاب كبار المتبرعين للوكالة بتبرعات خاصة لتمويل إعادة إيواء مئات العائلات. وقد تلقت الأونروا في إطار برنامج تطبيق السلام تبرعات بلغت ٣,٦٦ مليون دولار لمشاريع في لبنان، معظمها يستهدف إيواء المهجرين وإصلاح المأوى. وبلغت القيمة الإجمالية لمشاريع أخرى قيد التنفيذ في لبنان ٤,٨ ملايين دولار في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بينما بلغت ميزانية عام ١٩٩٤ للبرامج الجارية ٣٩,٦ مليون دولار.

٣١ - وفي الجمهورية العربية السورية، أسهمت الاتصالات التقليدية الوثيقة مع الحكومة في استمرار تشغيل برامج الأونروا بشكل يسير، وفي التخطيط لأنماط جديدة من المساعدات، وفي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي النسبي في حياة اللاجئين الفلسطينيين. وقد أبرز تقرير السنة الماضية حالة نحو ٣٠٠ لاجئ فلسطيني في مخيم النيرب، يعيشون في أوضاع مكتظة في ثكنات مبنية عام ١٩٥٠. وقد بذلت الوكالة جهدا خاصا، بحثا عن وسائل لإيواء هذه المجموعة من اللاجئين في أوضاع ملائمة. وبفضل التنسيق الوثيق مع الحكومة، وبتبرع خاص من أحد كبار المانحين للوكالة، تبين في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ أن الأونروا قد تكون قادرة على تمويل المرحلة الأولى على الأقل من مشروع هدفه النهائي إنشاء أبنية سكنية متعددة الطبقات محل تلك الثكنات لتوفير السكن اللائق. وقد تلقى برنامج تطبيق السلام ٣,١ ملايين دولار لمشاريع في الجمهورية العربية السورية. وقدمت الأونروا أموالا لتنفيذ تحسينات ضرورية في مركز دمشق للتدريب، الذي لم يسبق إدخال أية تحسينات عليه منذ تأسيسه عام ١٩٦١. وبلغت القيمة الإجمالية

لمشاريع أخرى قيد التنفيذ في الجمهورية العربية السورية عند نهاية الفترة حزيران/يونيه ١٩٩٤، ١,٩ مليون دولار، وبلغت ميزانية عام ١٩٩٤ للبرامج المستمرة ٢٥,٧ مليون دولار.

٣٢ - وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني، مسجلين لدى الأونروا في مناطق عملياتها الخمس. وكان اللاجئون الفلسطينيون مستحقين لمجموعة من خدمات الوكالة التي تقدمها لهم برامج التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وبلغ عدد التلاميذ في ٦٤١ مدرسة ابتدائية وإعدادية للأونروا في جميع مناطق عملياتها ٣٩٨ ٨٠٥ تلاميذ، فيما ضمت مراكزها الخمسة للتدريب المهني ٥٠٠ ٤ طالب. وقد توفرت للاجئين الرعاية الصحية الأولية من خلال ١٢٠ مركزاً أو نقطة صحية وعيادة لرعاية صحة الأم والطفل، و ٧١ عيادة لطب الأسنان، و ٣٢ عيادة متخصصة في أمراض الأطفال والقبالة والأمراض النسائية وأمراض القلب والعيون، وفي معالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة، والأمراض الصدرية، إضافة إلى ٢١٠ عيادات للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري وضغط الدم. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ توافرت خدمات الصحة العائلية بما فيها تنظيم الأسرة في جميع عيادات الوكالة. وقامت الأونروا أيضاً بمساعدة كبيرة لتأمين الرعاية الاستشفائية للاجئين، التي أصبحت تكاليفها المتزايدة مصدر قلق للوكالة. وفي الخدمات الاجتماعية، استمر المستفيدون بأداء دور متنام في تحديد وتنفيذ وتنظيم مبادرات اجتماعية. وتلك كانت الحال بشكل خاص في مراكز برامج المرأة ال ٧٣ التابعة للوكالة، ويحضرها ٣١٣ ١١ امرأة. وقد أدارت اللجان النسائية تسعة منها بمساعدة فنية من الأونروا. وكان إشراك المجتمع المحلي أيضاً، سمة بارزة في تشغيل ٢٥ مركزاً للتأهيل الاجتماعي، تعمل برعاية الأونروا، وتقدم الخدمات لما مجموعه ٤٥٦ ٣ طفلاً وراشداً، وفي ٢٥ مركزاً لأنشطة الشباب. وقدم برنامج العسر الشديد مساعدات لما مجموعه ٢٠٥ ١٧٧ أشخاص، أو ما نسبته ٥,٩ بالمائة من السكان اللاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة، بتوزيع المواد الغذائية الأساسية لهم، وبمنحهم مساعدات نقدية لكساء أطفالهم وشراء البطانيات على أساس فردي، إضافة إلى مساعدتهم في إقامة مشاريع لدر الدخل، وفي استصلاح المآوي، وإعطاء أبنائهم أفضلية الدخول إلى مراكز التدريب المهني. وقد وظفت الوكالة نحو ٢٠ ٠٠٠ موظف لتنفيذ برامجها وخدماتها للاجئين الفلسطينيين؛ منهم نحو ٦٧٨ ١٣ موظفاً في التعليم، و ١٨١ ٣ موظفاً في الصحة، و ٦٦٤ موظفاً في الإغاثة والخدمات الاجتماعية.

٣٣ - حققت الأونروا مزيداً من التطور في أنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة المستعرضة. فقد تم تعزيز المبادرات لتحقيق الاعتماد على النفس من خلال صندوق مبادرات المرأة الفلسطينية، وبرنامج الحد من الفقر، وصناديق القروض التدويرية، التدريب على إدارة مشاريع العمل الصغيرة في القطاع الخاص، والبرامج الجديدة للإقراض الجماعي التضامني في قطاع غزة والجمهورية العربية السورية. وقدم صندوق مبادرات المرأة الفلسطينية، الذي بدأ عام ١٩٩٢، مساعدات مالية، وتدريباً ودعمًا فنياً لمشاريع العمل أو خدمات الدعم التي تملكها النساء. وقام المانح الرئيسي للصندوق بتقييم للبرنامج خلال الفترة المستعرضة. انتهى إلى أن عدداً من الأنشطة التي تم تنفيذها على نحو تجريبي في منطقة واحدة، ينبغي تكرارها في جميع مناطق عمليات الوكالة. وأوصى بتوفير تمويل إضافي لذلك البرنامج، لتمكينه من التوسع في الفترة المقبلة. وبرنامج الحد من الفقر، الذي استهدف حالات العسر الشديد بشكل أساسي، واصل تطوره بالتحول عن طريق المساعدة القائمة على المنح النقدية إلى قروض صغيرة بفوائد

بسيطة أو دون فوائد وهو تطور ثبت أنه ناجح جدا في قطاع غزة، حيث تم منح ٣٦ قرصا صغيرا خلال الفترة المستعرضة. وأطلقت الوكالة في قطاع غزة أيضا برنامج إقراض جماعي تضامني، لدعم صغار البائعات. ويهدف البرنامج الذي بدأ في أيار/مايو ١٩٩٤ الى توفير مصدر بديل لتسليف صغار البائعات اللواتي كن يدفعن للتجار فوائد تصل نسبتها الى ٢٥٠ بالمائة مقابل بضائع أو أموال لضمان استمرار مشاريعهن. وقد تقاضت الوكالة رسوم خدمات تعادل فائدة نسبتها نحو ١٠ بالمائة. وفي الجمهورية العربية السورية، أطلقت الوكالة نظاما مصرفيا تسليفيًا/مجتمعيًا مضمون ضمانا جماعيا، تضيد منه عائلات العسر الشديد وغيرها من العائلات المعوزة. وفي إطار هذا النظام، أعطيت القروض لمجموعات من الأشخاص، بغية دعم مشاريع العمل الصغيرة وإنمائها، بما في ذلك توسيع المحال أو المشاغل، وإقامة أعمال صغيرة في المنازل. وقد رحب المستفيدون بكلا برنامجي التسليف الجماعي، اللذين واصلتا تطبيق نمط ناجح من استحداث مبادرات إنمائية جديدة، تتيح الفرص أمام اللاجئين لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على النفس.

٣٤ - ومن دواعي القلق بشكل خاص، أنه عند هذا المنعطف السياسي الدقيق في المنطقة، وفي الوقت الذي اتسع فيه الاعتراف بحتمية ضمان الاستقرار في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، تتزايد مخاطر العجز المالي التراكمي على البرامج العادية للوكالة. وقد لفت تقرير السنة الماضية، الانتباه الى العجز الذي كانت تواجهه الوكالة عام ١٩٩٣، والى تقليصات في الميزانية، فرضتها الأونروا بغية خفض العجز، والى انعكاسات ذلك على خدمات الأونروا إذا لم تتوافر أموال إضافية. وعلى الرغم من تجميد نحو ١٧ مليون دولار من النفقات من خلال فرض إجراءات تقشفية، فقد أنهت الوكالة عام ١٩٩٣ بعجز قدره نحو ١٠ ملايين دولار، توجبت تغطيته من رأسمالها المتداول. وكانت الاحتمالات لعام ١٩٩٤ أسوأ منها في عام ١٩٩٣، فقد ظلت التوقعات مشبوبة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ونظرا لتوقع نقص في التمويل في عام ١٩٩٤، فقد أبقّت الوكالة الاجراءات التقشفية المفروضة في عام ١٩٩٣، على الرغم من أثرها السلبي المباشر على نوعية الخدمات. ومع ذلك، فقد ظلت الوكالة تواجه نقصا في التمويل في عام ١٩٩٤ قدره ٢١ مليون دولار، تحتاج إليها الوكالة لمجرد الوفاء بالتزاماتها المالية. وباحتياطي قدره ٢٢ مليون دولار، نشأ قدر كبير من القلق من أنه في غياب تبرعات إضافية كبيرة، فإن رأسمال الأونروا المتداول سوف يستنزف تماما مع نهاية عام ١٩٩٤. وذلك النقص في التمويل لم يأخذ في الحسبان تكاليف إلغاء الاجراءات التقشفية التي فرضت عام ١٩٩٣، أو التلبية الكاملة لمتطلبات الميزانية العادية وميزانية الطوارئ لدى الوكالة عام ١٩٩٤، التي اشتملت في بنيتها على زيادات متواضعة لمواجهة النمو السكاني والتكاليف المتصاعدة. ولبلوغ هذه الأهداف أيضا، يصبح على الوكالة أن تسعى للحصول على مبلغ إضافي قدره ٢٢ مليون دولار، مما يجعل مجموع العجز المتوقع ٤٣ مليون دولار، أي نحو ١٣,١ بالمائة من ميزانية الأونروا للبرامج المستمرة عام ١٩٩٤، وقدرها ٣٢٨ مليون دولار.

٣٥ - ومشكلة العجز التراكمي التي تواجه الأونروا، أُنذرت بتراجع حتمي تقريبا في الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين، مما جعل لها انعكاسات محتملة على عملية السلام كذلك. وكان من المستهجن حقا، أنه فيما وصلت الى الوكالة تبرعات قيمة لتمكينها من تحسين البنية الأساسية المادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان نقص التبرعات لميزانيتها العادية يهدد نوعية وشمولية برامجها التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على البقاء طوال أكثر من ٤٠ سنة. وقيام السلطة الفلسطينية في قطاع

غزة ومنطقة أريحا، وآلية تفويضها المبكر، المتضمنة في إعلان المبادئ، تدل على أن الفلسطينيين سيتولون مسؤولية القطاعات التي تقوم الأونروا بتقديم خدماتها، وذلك لأول مرة منذ قيام الوكالة. وأحد مظاهر ذلك التطور، أن الأونروا بدأت تشعر بصورة حادة أنها مسؤولة عن المحافظة على نوعية خدماتها وبنيتها الأساسية، ترقبا لليوم الذي تقوم فيه بتسليمها الى الفلسطينيين. فقد بدا من غير المفيد أن يكون على السلطة الفلسطينية الجديدة، التي تواجه تحديا كبيرا في إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وإحيائها، أن تواجه أيضا تدهورا تدريجيا في خدمات الأونروا. وفي الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، كان اللاجئون يفسرون تكرارا الصعوبات المالية والاجراءات التقشفية الناجمة عنها كجزء من قرار متعمد من المجتمع الدولي. واقتضى الوضع المالي للوكالة أيضا، أن تضطر البلدان المضيفة الى تحمل قسط أكبر من عبء تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فيما كان النمو السكاني ومتطلباته في تلك البلدان آخذة في التزايد المضطرد.

٣٦ - وإدراكا منها لضرورة توجيه أكبر قدر ممكن من مواردها المحدودة الى الخدمات أكثر من النفقات العامة، دأبت الأونروا على تحديد الاجراءات لضبط نفقاتها التنظيمية والإدارية. وسوف يؤدي نقل وحدات الرئاسة من فيينا الى عمان، الذي سيكلف إنجازَه نحو ٣,٩ مليون دولار، الى توفير في النفقات خلال السنوات المقبلة، ويعود ذلك بشكل أساسي الى أن رواتب الموظفين المحليين في الأردن أدنى منها في فيينا. وكانت نسبة ما ينفق من الميزانية على الرئاسة في فيينا ١١,٨ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، وسوف تنخفض هذه النسبة الى نحو ٨,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. أما نسبة الميزانية التي تغطي أنشطة رئاسة الأونروا في فيينا وعمان لجميع مناطق عمليات الوكالة، فقد بلغت ١٣,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وخلال السنة المستعرضة، تم تنفيذ عدد من عمليات التقييم الداخلي بهدف تعزيز تنظيم البرامج وتحسين نوعية الخدمات وكيفية تقديمها. فقد قامت الأونروا خلال السنة بتقييم أنشطة عديدة، بينها تنظيم وإدارة النظام التعليمي لديها في لبنان، وبرامج محو الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين، وفعالية جهود الأونروا لتلبية متطلبات محو الأمية، ودور الوسائل السمعية البصرية في برنامج التعليم المدرسي لديها، وبرنامج المشتريات، مما أدى الى تغييرات وتحسينات في تلك الأنشطة. والتزام الأونروا بزيادة مشترياتها من مناطق عملياتها، كان موضع المزيد من الحرص خلال الفترة المستعرضة. فقد ارتفعت نسبة المشتريات المحلية من ٤٩ في المائة من مجموع المشتريات عام ١٩٩٢، الى ٦٣ في المائة عام ١٩٩٣، فيما أنفقت الوكالة ١٣ مليون دولار على مشتريات من مناطق عملياتها.

٣٧ - على أنه ليس باستطاعة أي قدر من التحديث، دون إلغاء برامج، أن يؤدي الى توفير أموال كافية لتغطية العجز المنتظر في الميزانية العادية لعام ١٩٩٤ وما بعده. والقلق المتزايد إزاء النتائج الوشيكة لعدم قدرة الوكالة على الدعم التام لبرامجها العادية بسبب عجزها الهيكلي، مقرونا بالإطار الزمني البالغ خمس سنوات، الذي نص عليه إعلان المبادئ، دفع الوكالة الى اقتراح آلية جديدة للتخطيط المالي على كبار المانحين لها في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٤. فخلال السنوات الخمس المقبلة، قد يكون من المنطقي التوقع بأن تبدأ السلطة الفلسطينية تدريجيا في مناطق الحكم الذاتي عملية تسلم المسؤولية الكاملة عن برامج الأونروا ومرافقها في التعليم والصحة والاعاثة والخدمات الاجتماعية. وربما تشكل عملية التسليم والنقل هذه، تحديا كبيرا في تاريخ الوكالة طالما انتظرتة. أما في الأردن والجمهورية العربية السورية، ولبنان،

فستواصل الوكالة الوفاء بالتزاماتها للاجئين الفلسطينيين، وببذل كل جهد ممكن لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال برنامجها لتطبيق السلام خلال ذلك الوقت. وفي نهاية فترة السنوات الخمس، سيتغير دور الأونروا، مهما كانت النتيجة النهائية لمحادثات السلام.

٣٨ - وترى الوكالة أن إيجاد أفق للتخطيط المالي يغطي خمس سنوات، سوف يمكن الوكالة والمانحين والبلدان المضيفة والفلسطينيين من تحديد الموارد اللازمة للأونروا، لكي تفي تماما بالتزاماتها بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها. وسوف يساعد أيضا على سلامة التوازن بين دعم البرامج المستمرة والمشاريع الخاصة، التي يستلزم الكثير منها تكاليف متكررة إضافية - المدارس الجديدة سوف تحتاج الى معلمين إضافيين، والعيادات الصحية الجديدة ستكون بحاجة الى موظفين طبيين إضافيين... الخ. ومثل هذا الإطار التخطيطي، سوف يركز على هدف الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين بالتركيز على مبادرات لدعم قدر أكبر من الاعتماد على النفس، عبر توسيع فرص الدخل والعمل. ومثل هذا التوجه نفسه، سيقوي أسس السلام. وسيتيح الإطار الزمني الخمسي أيضا لجميع الأطراف البدء بالتفكير في كيفية الإلغاء التدريجي لأنشطة الأونروا، مع اقتراب عملية السلام من حل مشكلة اللاجئين. وأيما كان التوجه الذي يختاره المجتمع الدولي في السنوات المقبلة، فإنه من الواضح بأن ترك خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين تنكمش بسبب نقص الأموال، لن يكون في مصلحة اللاجئين، كما لن يسهم مثل هذا التطور في حفظ الاستقرار خلال هذه المرحلة الدقيقة.

ثانيا - التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف - التعليم

٣٩ - بعد توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كثفت الأونروا أنشطتها تعاونها وتنسيقها مع ادارة التربية والتعليم لدى منظمة التحرير الفلسطينية. وتم تشكيل لجنة تنسيق، وتوقيع مذكرة تفاهم في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤. وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية الى الوكالة أن تساعد، بين أمور أخرى، في التدريب أثناء الخدمة لموظفي التعليم في القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي إعادة تأهيل مدارس القطاع العام، وتطوير التدريب المهني والفني. وبناء عليه، أعدت الأونروا، بالتشاور مع ادارة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية، اقتراح مشروع يوفر التدريب أثناء الخدمة لنحو ١٢ ٠٠٠ معلم ومدير مدرسة ومشرف مدرسة، يعملون في مدارس القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما بدأت الأونروا دراسة شاملة تستهدف تقديم التوصيات لتطوير التدريب المهني والفني. وأجريت الترتيبات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لتنفيذ مشروع لتحديد مواقع الأبنية المدرسية، كما أجرى فريق من المعهد الدولي للتخطيط التربوي، التابع لليونسكو، دراسة أولية في هذا الشأن. وفي سياق برنامج تطبيق السلام، تم تلقي أو التعهد بمبلغ ٢٤ مليون دولار لبناء ٢٠ مدرسة في قطاع غزة، وتسع مدارس في الضفة الغربية، ومدرسة واحدة في الجمهورية العربية السورية وثلاث مدارس في الأردن، إضافة الى ترميم عدد من مدارس الأونروا والقطاع العام في غزة، و/أو تحسين أوضاعها.

٤٠ - وافتتحت كلية للعلوم التربوية تابعة للأونروا في الأردن وأخرى في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتقدم هاتان الكليتان للمعلمين الجدد برنامجا مدته أربع سنوات لمساق دراسي بمستوى درجة جامعية، كما ترفع الى مستوى الدرجة الجامعية، مؤهلات ٤٨٠٠ معلم لدى الوكالة، يحملون دبلوم مساق دراسي مدته سنتان فقط. وكلية العلوم التربوية في رام الله، التي تخدم الضفة الغربية وقطاع غزة معا، قدمت البرنامج الأول بالمستوى الجامعي في مجال التربية. وتأسس كليتي العلوم التربوية، وما يقابله من إلغاء لبرنامج المساق الدراسي ذي السنتين، من شأنه أن يؤدي أولا الى انخفاض عدد المقاعد لتدريب معلمين جدد من ٦٤٥ مقعدا عام ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ٣٧٥ مقعدا عام ١٩٩٤/١٩٩٣. إلا أن عدد هذه المقاعد سيرتفع الى ٩٨٠ مقعدا عام ١٩٩٦/١٩٩٧، حين تعمل هاتان الكليتان بكامل طاقتهما. وقد انخفض عدد موظفي التعليم المستفيدين من برنامج التدريب أثناء الخدمة الذي ينظمه معهد التربية التابع للأونروا، من ١٠٧٥ متدربا الى ٧٦٥ متدربا، فيما وفرت كلية العلوم التربوية في الأردن تدريبا أثناء الخدمة لما مجموعه ٢١٠ معلمين. وارتفع عدد المنح الجامعية للطلبة المتفوقين في جميع مناطق عمليات الوكالة من ٧٤٦ منحة الى ٨٢٦ منحة. (ترد التفاصيل المتعلقة بالتعليم في الجداول ٥ و ٦ و ٧ من المرفق الثاني).

٤١ - وظل برنامج التعليم، الذي يشمل التعليم المدرسي والتدريب المهني وتدريب المعلمين، أكبر برامج الأونروا وأنشطتها، بحيث نال ما نسبته نحو ٥٠ في المائة من ميزانية الوكالة العادية لعام ١٩٩٤. وبلغ عدد موظفي التعليم لدى الوكالة في جميع مناطق عملياتها نحو ٤٠٠ ١٢ موظف، عدا عن العمال وأذنة المدارس. والتحق ما مجموعه ٣٩٨ ٨٠٥ تلامذة بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية في ٦٤١ مدرسة للأونروا، أي بزيادة ٦٠٤٨ تلميذا عن السنة الماضية، نتيجة النمو الطبيعي لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وازدادت مقاعد التدريب المهني، الذي يشمل دورات مهنية مدتها سنتان بعد المرحلة الاعدادية، ودورات فنية مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية، من ٤٤٩٦ مقعدا الى ٤٥٣٦ مقعدا، بعد استحداث دورات جديدة. فقد استحدثت الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما في الأردن (بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية)، دورات مهنية قصيرة المدى، تستغرق ٢٠ أو ٤٠ أسبوعا، وتستهدف إعداد الطلاب للمجالات التي يزداد عليها الطلب في سوق العمل المحلي. وقد اعتمد برنامج التعليم مناهج الحكومات المضيفة في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومناهج الأردن ومصر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعمل برنامج التعليم لدى الأونروا بالتعاون الفني مع اليونيسكو، التي أعارت الوكالة ١٠ موظفين دوليين.

٤٢ - وظل التحصيل المدرسي لتلامذة الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة موضع قلق كبير، لأن المدارس بقيت تعاني الاضرابات العامة، والإغلاقات وحظر التجول بأوامر عسكرية. كما أن الخدمات التعليمية، التي كانت قد تعطلت بسبب إغلاق الأرض المحتلة في آذار/مارس ١٩٩٣، عانت أكثر من ذلك بسبب القيود المتزايدة، التي فرضت على التنقل بعد مذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ وما تلاها. فقد حالت تلك القيود دون وصول الطلبة والمعلمين على السواء الى بعض المدارس، وبخاصة في منطقة القدس. وكثيرون من الطلبة الوافدين من قطاع غزة، والملتحقين بمؤسسات التدريب في الضفة الغربية، بما فيها منطقة القدس، خسروا شهرين أو أكثر من وقت تدريبهم قبل السماح لهم بمغادرة غزة أو المكوث في الضفة الغربية. وللتعويض عن الوقت الضائع، وتحسين مستوى التحصيل المدرسي، واصلت الأونروا إنتاج مواد للتعليم الذاتي، ورزم تربوية، وأوراق عمل. كما تم توزيع مواد للتعليم

الذاتي على المدراس لاستخدامها كإجراء علاجي يساعد الطلبة في التغلب على الضعف المتراكم في التحصيل. وبالإضافة الى ذلك، افتتحت في مناطق العمليات الخمسة جميعا خلال الفترة المستعرضة صفوف علاجية للتلامذة البطنيي التعلم والذين يواجهون صعوبات في التعلم.

باء - الصحة

٤٣ - ما أن بدأت عملية السلام عام ١٩٩١، حتى أدركت الأونروا أن التحدي الكبير الذي يواجه السلطة الصحية الفلسطينية المرتقبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو إيجاد برنامج متماسك وموحد ومعقول التكاليف للرعاية الصحية، يدمج معا خدمات متباينة النوع والنوعية بشكل حاد، تقدمها في حينه الإدارة المدنية، والأونروا، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وإسهاما منها في تحسين نوعية البنى الصحية الأساسية، وثقت الوكالة التزامها بصيانة وتحسين وتوسيع مرافقها للرعاية الصحية الأولية، وبناء وتجهيز مستشفى عام في غزة يضم ٢٣٢ سريرا، وإقامة كلية للتمريض تعمل بالارتباط مع المستشفى، وإطلاق برنامج خاص للتخطيط الشامل وتنفيذ المشاريع للتنمية المستدامة في مجال الصحة البيئية في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، بذلت الوكالة جهودها لتسهيل عملية المواءمة بين خدماتها وما يقدمه الآخرون من الرعاية الصحية، للمساعدة في تنسيق الجوانب العملية للسياسة الصحية، وتعزيز التعاون التقني مع البنى الصحية الفلسطينية الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك المجلس الصحي الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية لحماية البيئة، والمجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار والبلديات المحلية، واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٤، مع البرنامج الصحي للسلطة الفلسطينية.

٤٤ - وظلت خدمات الرعاية الصحية لدى الأونروا تشمل الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية، والمساعدة الغذائية الاضافية للحوامل والمرضعات والأطفال دون الثالثة من العمر، وخدمات الصحة البيئية. وقد استكملت الرعاية الطبية على المستوى الأولي بخدمات ثانوية، كالاستشفاء أو الإحالة الى خدمات داعمة أخرى. وقام بتقديم تلك الخدمات أكثر من ٣٢٠٠ موظف فني ومساعد، معظمهم فلسطينيون تم تعيينهم محليا، من خلال شبكة تضم ١٢٠ مركزا أو نقطة صحية وعيادة لرعاية صحة الأم والطفل، و ٧١ عيادة لطب الأسنان، و ٧٨ مختبرا، و ٣٢ عيادة متخصصة للأطفال والقبالة وأمراض النساء وأمراض القلب وأمراض العين والأمراض الصدرية، وأمراض الأذن والأنف والحنجرة، إضافة الى ٢١٠ عيادات للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري وضغط الدم. وواصل البرنامج الصحي للأونروا تعاونه مع منظمة الصحة العالمية، التي أعارت ستة موظفين للوكالة. وقد طبقت الأونروا في خدماتها الصحية المقاييس التقنية لمنظمة الصحة العالمية واتبعت مبادئها التوجيهية الفنية.

٤٥ - ولمواكبة التطورات الكبيرة في الوضع الصحي للسكان اللاجئين، واستجابة للحاجات الناشئة في مجتمعهم، ضاعفت الأونروا تركيزها على استحداث أو توسيع البرامج الخاصة بالراهنة، في إطار استراتيجيتها العامة للرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الرعاية الموسعة للأمم المتحدة وخدمات تنظيم الأسرة، والصحة العقلية، ومكافحة الأمراض غير السارية، ومعالجة أمراض فقر الدم بسبب نقص الحديد. وعلى وجه التحديد، بذلت جهود خاصة لتطوير وتنفيذ برنامج موسع للصحة العائلية، يشمل الرعاية قبل الولادة

وأثناءها وبعدها، وخدمات صحة الطفل وتنظيم الأسرة. وقد أقيم قسم جديد للصحة العائلية، كما جرت مراجعة مهمات الأقسام القائمة ضمن إطار دائرة الصحة. وتلقت رعاية الأمومة أكثر من ٧٠ ٠٠٠ حامل، يمثلن نحو ٧٠ في المائة من المجموع المرتقب للحوامل بين السكان اللاجئين الفلسطينيين، كما تلقى نحو ٢١٤ ٠٠٠ طفل دون الثلاث سنوات، خدمات منتظمة لمراقبة النمو، والمناعة والإشراف الصحيين، فيما أفاد أكثر من ٣٠ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب من خدمات تنظيم الأسرة التي تشمل الإرشاد الصحي، وتوفير وسائل منع الحمل، والمتابعة الصحية. وجرى تعزيز وتوسيع برامج الوقاية من الأمراض غير السارية، كأمراض السكري، وأمراض القلب الوعائية، والسرطان، كأنشطة خاصة متكاملة في إطار برنامج الوكالة للرعاية الصحية الأولية. واستمر البرنامج المجتمعي للصحة العقلية الذي بدئ به في الضفة الغربية عام ١٩٩١، كما استحدثت برامج متواضعة في مناطق العمليات الأخرى للوكالة اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٤. وأولت خدمات الصحة العقلية اهتماماً خاصاً لتدريب العاملين فيها، والسيطرة على الاضطرابات الناشئة عن الكرب التالي للصدمة لدى الأطفال، ولتنسيق أنشطة الصحة العقلية مع برامج القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٤٦ - ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة بنسبة ٧,١ في المائة، أي من ٢,٨ مليون شخص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ثلاثة ملايين شخص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وارتفع هذه النسبة عن تقديرات النمو السكاني، يفسره جزئياً حرص اللاجئين على ضمان استكمال سجلاتهم لدى الأونروا. فمع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ كان ما نسبته ٨٢ في المائة من اللاجئين المسجلين قد تسلموا بطاقات تسجيلهم المعاد تصميمها، والتي تحمل أسماء جميع أفراد العائلة. وقد طلب الكثيرون منهم إجراء التعديلات اللازمة لتسجيل حالات ولادة، أو وفاة، أو زواج لم يسبق تسجيلها. ولتحسين فعالية عملية التسجيل، أطلقت الوكالة مشروعاً لنظام تسجيل موحد، من شأنه أن يوفر عرضاً اجتماعياً واقتصادياً أكثر تفصيلاً للاجئين من فئة العسر الشديد. وقد أنهيت بنجاح المرحلة الأولى من مشروع رائد لاعتماد الحاسوب في عملية التسجيل في الجمهورية العربية السورية مع نهاية عام ١٩٩٣. ثم جرى توسيع هذا النظام ليشمل الأردن في بداية عام ١٩٩٤، وكان من المنتظر اعتماده على صعيد الوكالة مع نهاية ١٩٩٤.

٤٧ - وقد واصل برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية تقديم الإغاثة المباشرة لأولئك اللاجئين غير القادرين على تأمين حاجاتهم الحياتية. وخلال الفترة المستعرضة، انخفض قليلاً عدد الأشخاص المسجلين في برنامج العسر الشديد من ١٨٠ ٦٤٧ شخصاً إلى ١٧٧ ٢٠٥ أشخاص، أي من نسبة ٦,٥ في المائة إلى نسبة ٥,٩ في المائة من اللاجئين المسجلين. وبعد إجراء تقييم داخلي، وبملاحظات من مستشار، تم تبسيط إجراءات الاستحقاق، وتقرر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن يحل محل توزيع البطانيات والملابس لجميع العائلات من فئة العسر الشديد، منح نقدية لتلبية الحاجات الطارئة لعائلات مختارة. وأصبحت مشاريع الإعالة الذاتية لعائلات العسر الشديد، والرامية إلى إقامة مشاريع عمل صغيرة لها، تعتمد على القروض بفوائد بسيطة أو دون فوائد، أكثر من اعتمادها على المنح، كما كانت الحال سابقاً. وأظهرت دراسات استقصائية تمت أواخر عام ١٩٩٣ في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، أن التقديرات السابقة للوكالة بأن ربع العائلات من فئة العسر الشديد تعيش في مساكن دون المستوى الأدنى، هي أقل من الواقع: ففي لبنان،

تبيين أن أكثر من ثلث العائلات بحاجة الى استصلاح مآويها، وأن هذه النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة تزيد عن ٤٠ في المائة. وهناك نحو ١٩ ٠٠٠ مأوى في جميع مناطق عمليات الوكالة بحاجة الى تحسينات، ومن حسن الحظ أن برنامج اصلاح المآوي تلقى دفعة كبيرة من التمويل خلال الفترة المستعرضة: ففي إطار برنامجها لتطبيق السلام، تلقت الأونروا أموالاً لترميم أو إعادة بناء ٥٤٠٠ مأوى. وتم خلال السنة ترميم أو إعادة بناء ١٦٨٤ مأوى في جميع مناطق عمليات الوكالة. وركز البرنامج على إشراك عائلات اللاجئين، كما استخدم غالباً مقاولين وعمالاً من مخيمات اللاجئين، التي يتم فيها ترميم هذه المآوي. وفي لبنان، أعطيت أولوية الاهتمام لأكثر من ٤٠٠٠ عائلة من اللاجئين الذين تم تهجيرهم خلال سنوات النزاع، والذين كانوا خلال الفترة المستعرضة بحاجة ماسة الى مأوى بديلة. وقد أمكن إيجاد حلول لبعض تلك العائلات مع نهاية عام ١٩٩٣، فيما استمرت المحادثات مع السلطات المعنية لإيجاد حل يؤوي جميع العائلات المهجرة.

٤٨ - وتزايد التركيز على تعزيز الاعتماد على النفس في برامج الاغاثة والخدمات الاجتماعية، التي نهضت أيضاً بمستوى الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على مدى أطول، من خلال مبادرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإقامة منظمات اجتماعية مستقلة. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع رائد ناجح في مجال منح القروض المضمونة جماعياً، في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٣، مما شجع مبادرات مماثلة في المناطق الأخرى للعمليات عام ١٩٩٤. وقد أظهرت مراجعة مشتركة بين الأونروا والجهة المتبرعة لصندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، أن الصندوق ينبغي أن يستمر مع قدر أكبر من الاستثمار في الفترة المالية المقبلة، وأنه ينبغي قيام مشاريع مماثلة في جميع مناطق عمليات الوكالة. وكان التركيز في مراكز برامج المرأة على تنمية قدرات اللجان النسائية المنتخبة لإدارة البرامج بأنفسها، بدعم فني ومساعدة مالية من الوكالة. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت تسعة مراكز من ٧٣ مركزاً تدار من قبل المجتمعات المحلية. وعلى صعيد برنامج الاعاقة، كان التركيز على التنسيق بين لجان التأهيل الاجتماعي والخدمات المحلية للإعاقة، وإشراك تلك اللجان في شبكات عمل أوسع في هذا المجال، مما حقق نجاحاً خاصاً في الأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة. وإسهاماً منها في تحقيق اكتفائها المالي، أسست عدة لجان عدداً من مشاريع العمل الصغيرة الناجحة، وفر معظمها فرص العمل لأشخاص معاقين. وتمت إعادة تنشيط مراكز أنشطة الشباب التي يديرها المجتمع المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدعم تقني ومالي من الأونروا، وتراپطت لجانها في اتحاد لأنشطة الشباب. وبالإضافة الى الأنشطة الجوهرية القائمة في جميع البرامج الخاصة بالنساء والمعاقين والشباب، أعطي اهتمام أكبر للتدريب على القيادة والتربية المدنية، بما في ذلك دورات المبادئ القانونية في مراكز برامج المرأة، التي غطت الشؤون المدنية، والقانون المدني والشرعي. وستعطي الأولوية في السنوات المقبلة، لتكامل هذه البرامج مع سياسة ومعطيات الخدمة الاجتماعية للسلطة الفلسطينية، ولمواكبة جهود القطاع العام في المناطق الثلاث الأخرى للعمليات.

دال - الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة

٤٩ - كان تأسيس صندوق الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة عام ١٩٩٠، بدمج صندوق الطوارئ في لبنان، الذي أسس عام ١٩٨٢ مع صندوق مماثل للأرض المحتلة، أسس بعد بدء الانتفاضة بقليل. وكان الغرض من الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة معالجة الحاجات الملحة الناجمة عن حالات الطوارئ السائدة في لبنان والأرض المحتلة. وقد جرى تقليص حاد للأنشطة المنبثقة عن هذه الاجراءات خلال السنتين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بسبب النقص في التمويل.

٥٠ - وفي مجال الصحة، واصلت الوكالة برنامجها للرعاية الطبية الطارئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك عيادات الطوارئ بعد الظهر في كلا الإقليمين، والعيادات الليلية في قطاع غزة. وقد أعيد تنظيم البرنامج في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة، مما أتاح مرونة أكبر في الاستجابة لحالات الطوارئ، باستخدام الفرق المتنقلة بدل نشر الموظفين في مراكز ثابتة. وقد تبين أن هذا الاجراء أكثر فعالية في حالات الطوارئ، كمذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل وما تلاها. وفي قطاع غزة، تضاعلت الحاجة الى وجود العيادات الليلية مع تضاؤل الحوادث المتصلة بالانتفاضة، بحيث أغلقت تلك العيادات في أيار/مايو ١٩٩٤.

٥١ - ونتيجة للاغلاقات وحالات حظر التجول الطويلة المفروضة من السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت الوكالة بتوزيع عام للمواد الغذائية أربع مرات في قطاع غزة على نحو ٠٠٠ ٩٥، وثلاث مرات في الضفة الغربية على نحو ٠٠٠ ٧٥ عائلة خلال الفترة المستعرضة. وفي لبنان، تم توزيع المواد الغذائية الطارئة على نحو ٠٠٠ ٢ عائلة في الجنوب في تموز/يوليه ١٩٩٣، وعلى ٠٠٠ ١ عائلة في البقاع، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. كما أن نحو ١٧٠ عائلة في لبنان تلقت رزما غذائية شهرية في إطار الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة. وقدمت الوكالة أيضا مساعدات نقدية قدرها ١,١ مليون دولار لأكثر من ٥٠٠ ٢ عائلة تأثرت مباشرة بحالات الطوارئ في لبنان والضفة الغربية وغزة من أجل إعادة إعمار مآويها المدمرة أو تلبية متطلباتها الأساسية.

٥٢ - وقد توقف العمل في قطاع غزة ومنطقة أريحا ببرنامج موظفي شؤون اللاجئين، الممول من ميزانية الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، بعد تطبيق اتفاق القاهرة الذي جرى توقيعه في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، بينما تواصل العمل به كالمعتاد في بقية الضفة الغربية، باستثناء مدينة الخليل، حيث اقتصر البرنامج على حماية مرافق الوكالة بعد قيام الوجود الدولي المؤقت هناك في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

هاء - برنامج تطبيق السلام

٥٣ - استحدثت الوكالة برنامج تطبيق السلام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عقب توقيع إعلان المبادئ، وبعد مشاورات مع القيادة الفلسطينية وكبار المتبرعين للأونروا والحكومات المضيفة. وقد تم وضع مشاريع برنامج تطبيق السلام في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحقيق الأهداف المرسومة في تقرير فرقة

عمل الأمين العام المعنون "دعم المرحلة الانتقالية: استجابة فورية من الأمم المتحدة للفترة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة". ولما كانت الأونروا قد أكدت مرارا أهمية تعميم فوائد السلام على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، فقد شمل برنامج تطبيق السلام مناطق العمليات هذه أيضا.

٥٤ - واستهدفت الوكالة من برنامج تطبيق السلام تحسين البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية، وبخاصة في المجالات التي طالما كان للأونروا فيها دور بارز، كالتعليم، والصحة العامة والبيئية، والاعاثة والخدمات الاجتماعية، وأنشطة در الدخل. وحرصت الأونروا على أن توفر مشاريع برنامج تطبيق السلام فرص عمل للفلسطينيين. ومع أنه لم يمض سوى أشهر قليلة على وضع هذه المشاريع قيد التنفيذ، فقد أظهرت التقديرات إيجاد أكثر من ٦٠٠ فرصة عمل جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥٥ - وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت قد أعدت مقترحات مشاريع في إطار برنامج تطبيق السلام في جميع مناطق عمليات الوكالة قيمتها نحو ١٨٧ مليون دولار، منها نحو ١٢٢ مليون دولار لمشاريع في الضفة الغربية (٤٦ مليون دولار) وأخرى لقطاع غزة (٧٦ مليون دولار). وتم تخصيص الباقي، وقيمه ٦٥ مليون دولار، لمشاريع في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية. وتعهد المتبرعون بدفع ٣٠ مليون دولار لمشاريع في الضفة الغربية، و٤٨ مليون دولار لمشاريع في قطاع غزة، وأكثر من ١٠ ملايين دولار لمشاريع في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٥٦ - وجاءت المشاريع الممولة من المانحين في إطار برنامج تطبيق السلام إضافة الى المشاريع المستمرة لدى الوكالة في إطار برنامج المساعدة الموسع، والمشاريع الرأسمالية والخاصة. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت هناك مشاريع قيمتها الاجمالية ٨٤ مليون دولار، مازالت قيد التنفيذ في إطار برنامج المساعدة الموسع، والمشاريع الرأسمالية والخاصة، بينها مشروع مستشفى غزة العام، ومشاريع الصحة البيئية. ومع إنجاز مشاريع برنامج المساعدة الموسع في السنوات المقبلة، فسيتم إلغاؤه لصالح برنامج تطبيق السلام.

٥٧ - وكان قد جرى توسيع برنامج الأونروا لدر الدخل أواسط عام ١٩٩١، في إطار برنامج المساعدة الموسع، ليشمل نظاما للقروض التدويرية دعما لإقامة أو توسيع مشاريع أعمال فلسطينية صغيرة ومتوسطة، وإسهاما في إيجاد فرص عمل. والبرنامج الذي بدأ في قطاع غزة، شمل بقية الأقاليم أيضا. ويمكن أن توجد أمثلة على مشاريع الأعمال التي تساعدها الأونروا في كثير من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتراوح من الأشغال المعدنية، الى النجارة ومشاكل الدهانات وصناعة النسيج ومختبرات التصوير ومصنع للمعدات الزراعية.

٥٨ - وتوسيع دعم الأونروا للقطاع الخاص، من خلال برنامجها لصندوق القروض التدويرية، وبرنامج التدريب على إدارة الأعمال الصغيرة، هو أحد المقومات الهامة لبرنامج تطبيق السلام. وقد نجحت الوكالة في الحصول على أموال إضافية لتوسيع البرنامج، بحيث يتيح لمشاريع أعمال أكبر أن تتقدم بطلب قروض، ويعزز التدريب على الادارة المالية وسواها من المهارات التي تتطلبها مشاريع الأعمال الصغيرة. ومع نهاية

حزيران/يونيه ١٩٩٤ بلغ عدد مشاريع الأعمال ١٤٣ مشروعاً في قطاع غزة، مدعومة بمبلغ ٣,٣٤ مليون دولار من القروض، و ٧٤ مشروعاً في الضفة الغربية، مدعومة بمبلغ ١,٣٨ مليون دولار، و ٦٦ مشروعاً في الأردن مدعومة بمبلغ ٤٠٤ ٠٠٠ دولار، و ٤٦ مشروعاً في لبنان مدعومة بمبلغ ٢٧٩ ٠٠٠ دولار.

ثالثاً - المسائل المالية

ألف - الهيكل المالي

٥٩ - خلال الفترة المستعرضة تسلمت الأونروا تبرعات وتحملت نفقات تحت العناوين الرئيسية التالية:

- (أ) البرنامج العادي؛
- (ب) الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة؛
- (ج) برنامج المساعدة الموسع؛
- (د) برنامج تطبيق السلام، الذي سيحل في النهاية محل برنامج المساعدة الموسع؛
- (هـ) مشروع مستشفى غزة العام.

٦٠ - وقد أعدت ميزانية البرنامج العادي وحساباته تحت الأبواب التالية:

- (أ) الصندوق العام؛
- (ب) الأنشطة الجارية الممولة؛
- (ج) المشاريع الرأسمالية والخاصة.

٦١ - غطت ميزانيات الصندوق العام والأنشطة المستمرة الممولة جميع النفقات المتكررة المترتبة على تنفيذ البرامج العادية للوكالة، أي برامج التعليم، والصحة، والاعاثة والخدمات الاجتماعية، إضافة الى الخدمات المطلوبة لدعم تلك البرامج مثل الأشغال الهندسية، وعمليات التمويل والنقل، وتجهيز البيانات، والإدارة والتنظيم الإداري. وقد بدئ بالاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة عام ١٩٩٠ لمعالجة الاحتياجات الطارئة هناك.

٦٢ - والأنشطة المستمرة الممولة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برامج الوكالة العادية كانت في الأصل جزءاً من الصندوق العام. إلا أنه استجابة لرغبة بعض المانحين، تم لاحقاً تمويل أنشطة محددة لدى الوكالة بشكل منفصل من مانحين تعهدوا بتغطية جميع نفقات تلك الأنشطة. ولو توقف التمويل المنفصل، لكان على الصندوق العام أن يتحمل تلك النفقات.

٦٣ - وشكلت المشاريع الرأسمالية الاستثمارات المطلوبة لتوسيع وتحسين مرافق الوكالة الانشائية، كالمدارس، والمراكز الصحية، ومختلف مراكز الاغاثة والخدمات الاجتماعية. وبذلت جهود للحصول على تبرعات خاصة لهذه المشاريع من المانحين، إضافة الى تبرعاتهم العادية للأونروا. وتم تمويل المشاريع الخاصة من تبرعات مخصصة لها. وكانت هذه المشاريع عموماً ذات طبيعة مستمرة، وهي بذلك شابهت أنشطة الوكالة المستمرة الممولة. إلا أنه خلافاً للأنشطة المستمرة الممولة، التي شكلت جزءاً من البرامج العادية للأونروا، لم تكن المشاريع الخاصة تحديداً، جزءاً من الأنشطة الجوهرية. ولذا، فإنه إذا توقفت التبرعات الخاصة لتلك المشاريع، لا تتم تغطية تكاليفها تلقائياً من الصندوق العام، وإنما ينبغي توقفها.

٦٤ - وقد بدئ ببرنامج المساعدة الموسع عام ١٩٨٨. وهو، خلافاً للإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، ذو طبيعة غير متكررة أساساً. وكان غرضه المساعدة على تحسين الأوضاع المعيشية والبنى الأساسية المتردية جداً في مناطق عمليات الوكالة، مع تركيز خاص على الأرض المحتلة. وبظهور برنامج تطبيق السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تقرر إلغاء برنامج المساعدة الموسع تدريجياً.

٦٥ - وأطلق مشروع مستشفى غزة العام عام ١٩٩٠، لمعالجة النقص الحاد في أسرة الاستشفاء في قطاع غزة. وقد قطع بناء المستشفى شوطاً كبيراً في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومع أنه تم توفير التمويل للبناء من الاتحاد الأوروبي، فقد تواصلت الجهود للحصول على الأموال اللازمة لتجهيز المستشفى بشكل كامل وتشغيله حالما يصبح جاهزاً للتشغيل.

باء - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ونفقات فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

٦٦ - أعدت ميزانية الوكالة لسنتين. وقد أرسلت ميزانية فترة السنتين كلها الى اللجنة الاستشارية للأونروا، بينما قدمت الجوانب المتصلة منها بالتكاليف الادارية والدعم الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، التي بدورها قدمت آراءها حول هذا الجزء من الميزانية الى اللجنة الاستشارية. وبعد مشاورات مع اللجنة الاستشارية، قدم المفوض العام ميزانية فترة السنتين الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أقرتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

جيم - الإيرادات ومصادر التمويل

٦٧ - تم تمويل نحو ٩٧ في المائة من برامج الأونروا وأنشطتها من تبرعات طوعية. وكان القسم الأكبر من هذه التبرعات نقدا، وتمت تغطية احتياجات الأونروا من المواد الغذائية بتبرعات عينية. ومولت الأمم المتحدة نحو ٣ في المائة من الميزانية العادية للأونروا، لتغطية الجزء الأساسي من تكاليف الموظفين الدوليين.

دال - الحالة المالية الراهنة

٦٨ - لمواجهة توقعات العجز البالغ ٢٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩٣، اتخذت الأونروا في شباط/فبراير ١٩٩٣ سلسلة من الإجراءات التقشفية لتجميد النفقات المدرجة في الميزانية بمبلغ قدره نحو ١٧ مليون دولار للصندوق العام والإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة. ونتيجة لتلك الإجراءات، الى جانب تبرعات إضافية محدودة، تقلص العجز الى حد ما مع نهاية عام ١٩٩٣. إلا أنه كانت هناك زيادة معدلة إجمالية في النفقات تجاوزت الإيرادات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بمبلغ ١٧ مليون دولار، قيد منها سبعة ملايين دولار على حساب عام ١٩٩٢ و ١٠ ملايين دولار عام ١٩٩٣. وقد ظهر ذلك الرقم في كشف الإيرادات والنفقات للحسابات النهائية للوكالة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٦٩ - وكان العجز "المعلن رسميا" في إيرادات العاميين ١٩٩٢-١٩٩٣ مقابل النفقات، استنادا الى الحسابات، بملايين دولارات الولايات المتحدة، كما يلي:

الصندوق العام	الأنشطة المستمرة الممولة	الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة	المجموع
(٣٧,٤)	(٢,١)	(١٦)	(٥٥,٥)

٧٠ - إلا أنه تم عام ١٩٩٤ تلقي ٣٨,٤ مليون دولار من تبرعات عام ١٩٩٣. وبذلك، أصبح العجز "الحقيقي" المعدل للعاميين ١٩٩٢-١٩٩٣ كما يلي :

الصندوق العام	الأنشطة المستمرة الممولة	الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة	المجموع
(٣)	١,٩	(١٦)	(١٧,١)

٧١ - وتجدر الإشارة الى أنه تعين تمويل العجز في الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة من الصندوق العام حين لم تتلق الوكالة تبرعات كافية لتلك الإجراءات. وانطبق الأمر نفسه على الأنشطة المستمرة الممولة. وبالتالي، فإن الوضع الفعلي لرأس المال العامل للوكالة، واحتياطيات الميزانية الأخرى ذات الصلة وأرصدها المالية للإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة وللأنشطة المستمرة الممولة، بلغ

نحو ٢٢,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أي بانخفاض قدره ١٧ مليون دولار منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٧٢ - وقد توقعت الوكالة لعام ١٩٩٤ عجزا إجماليا مقداره نحو ٤٣ مليون دولار في الصندوق العام والأنشطة المستمرة الممولة والإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة. واحتاجت الوكالة الى ٢١ مليون دولار من هذا المبلغ لتغطية الحد الأدنى من نفقاتها المطلوبة، مثل الرواتب الشهرية، ولتجنب استنزاف رأسمالها العامل. كما احتاجت الى ٢٢ مليون دولار إضافية لتفادي استمرار الإجراءات التقشفية التي طبقت عام ١٩٩٣، وللسماع بالنمو العادي في ميزانية النفقات لمواجهة النمو السكاني والتكاليف المتزايدة. ومع أن التبرعات لبرنامج تطبيق السلام كانت كبيرة، فإن أثرها على العجز المتوقع كان هامشيا، لأن برنامج تطبيق السلام اقتصر بشكل أساسي على مشاريع ذات طبيعة غير متكررة، بينما العجز كان في أنشطة الوكالة المستمرة.

رابعا - المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

٧٣ - بالمقارنة مع السنة السابقة، حدث انخفاض ملحوظ في عدد الموظفين الذين جرى احتجازهم أو اعتقالهم دون محاكمة في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم أطلق سراحهم لاحقا. إلا أن ثمانية موظفين في الضفة الغربية ظلوا معتقلين في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، مقابل ثلاثة موظفين فقط مع نهاية السنة السابقة، رغم أن هذا العدد انخفض في قطاع غزة من ٢٣ موظفا إلى ١٠ موظفين. وفي الجمهورية العربية السورية، قبض على ثلاثة موظفين واحتجزوا وقبض على واحد واحتجز في كل من الأردن ولبنان. وبلغ مجموع الموظفين المحتجزين في جميع مناطق عمليات الوكالة خلال الفترة المستعرضة ٥١ موظفا، منهم ٢٨ موظفا أُلقي القبض عليهم ثم أطلق سراحهم دون تهمة أو محاكمة، وخمسة موظفين اتهموا، وحوكموا، وحكم عليهم، و ١٨ موظفا ظلوا محتجزين في نهاية الفترة (انظر المرفق الثاني، الجدول ١٠). وبالنسبة إلى الموظفين الـ ١٦، الذين أفاد تقرير السنة الماضية أنهم أبعادوا إلى لبنان، فقد عادوا جميعا بإذن من السلطات الاسرائيلية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقد وضع خمسة منهم قيد الاحتجاز فور عودتهم ثم أطلق سراحهم في وقت لاحق، وبعد الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا، الذي جرى توقيعه في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، نقل عدد من الفلسطينيين، بينهم أربعة موظفين، من السجون في قطاع غزة إلى مراكز الاحتجاز والسجون في إسرائيل.

٧٤ - ومع أن الأونروا قامت بمساع متتالية لدى السلطات المعنية في جميع مناطق العمليات خلال الفترة المستعرضة، فإنها لم تحصل على معلومات كافية في حينه عن أسباب احتجاز موظفيها واعتقالهم. وفي غياب مثل تلك المعلومات، لم تستطع الوكالة أن تقرر ما إذا كانت الواجبات الرسمية لموظفيها من أسباب احتجازهم واعتقالهم. ولهذا، فإن الوكالة لم تكن قادرة على التأكد من أن حقوقهم وواجباتهم بموجب ميثاق

الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والقواعد ذات الصلة من النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأونروا، قد حظيت بالاحترام المطلوب.

٧٥ - وقد تمكنت الوكالة من الوصول إلى ثلاثة موظفين من الضفة الغربية و ٢٠ موظفا من قطاع غزة، محتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل. وظلت المعاملة التي يلقاها الموظفون في الاحتجاز مصدر قلق كبير للوكالة، ذلك أن الموظفين المحتجزين والذين أطلق سراحهم، كانوا يشكون من إخضاعهم لأنواع شتى من سوء المعاملة الجسدية والنفسية. وعلى الرغم من مساعي الوكالة المتواصلة لدى الحكومات المعنية، فإنها لم تكن قادرة على زيارة موظفين معتقلين في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية.

٧٦ - وخلال الفترة المستعرضة، قتل موظفان في لبنان كلاهما على أيدي أشخاص ظلوا مجهولين: في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣، أردني بالرصاص معلم لدى الأونروا على مرأى من عائلته قرب صيدا، وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أردني مدير مدرسة للأونروا، فيما كان يغادر مدرسته قرب صيدا. وقتل موظفان في قطاع غزة خلال الفترة ذاتها: في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أردني بالرصاص في مدينة غزة معلم لدى الأونروا على أيدي مجهولين، وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، قتل بالرصاص موظف في مخيم جباليا في قطاع غزة على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية أثناء عملية عسكرية.

٧٧ - وفي سياق أدائهم واجباتهم، ظل الموظفون الدوليون والمحليون يتعرضون لأنواع شتى من سوء المعاملة على أيدي رجال قوات الأمن الاسرائيلية، بما في ذلك الاصابة بالذخيرة الحية وسواها من أنواع الذخيرة، والضرب، والتهديد، وسوء المعاملة. فقد سجلت ٦٧ حالة من سوء المعاملة في الضفة الغربية و ٣٧ حالة في قطاع غزة خلال الفترة المستعرضة. فعلى سبيل المثال، أوقف حرس الحدود الاسرائيلي موظفا كان يقود سيارة للأونروا أثناء قيامه بعمله الرسمي، وذلك في مدينة رام الله في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وأطلق أحد رجال الحرس قبلة غاز مسيل للدموع، فانفجرت داخل السيارة، مما جعل الموظف يفقد وعيه. ثم غادر رجال الحرس المكان، وحمل السكان المحليون الموظف إلى المستشفى حيث تلقى العلاج. وفي حالة أخرى، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أصيب بالذخيرة الحية مسؤول دولي لشؤون اللاجئين، فيما كان جالسا في سيارة تحمل إشارات واضحة بأنها تابعة للأونروا. وأفادت جميع المعلومات المتوافرة بأن أحد رجال قوات الأمن الاسرائيلية هو الذي أطلق النار في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، علما بأنه لم تكن هناك أية اضطرابات في مكان الحادث. وقد احتجت الوكالة للسلطات الاسرائيلية على هذه الحوادث وسواها من إساءة معاملة الموظفين، وقامت بإجراءات المتابعة المناسبة. وفي ١٢ نيسان/إبريل ١٩٩٤، أمرت قوات الأمن الاسرائيلية أحد كبار الموظفين المحليين في الأونروا مع عائلته بمغادرة بيته الذي بناه حديثا في مدينة رام الله في الضفة الغربية، ثم قامت تلك القوات بتدمير البيت بصواريخ وجرافة. والسبب الذي أعطي لهذا العمل هو الاشتباه بأن البيت يؤوي أشخاصا مطلوبين، لكنه لم يتم العثور على أي شخص في البيت بعد العملية. وقد احتج مكتب الأمين العام للأمم المتحدة والأونروا على هذا الحادث إلى السلطات الاسرائيلية، التي أعربت فيما بعد عن أسفها، وذكرت أنها ستعطي تعويضا كاملا لذلك

الموظف. وبعد البدء بتطبيق أحكام اتفاق القاهرة، كان هناك انخفاض ملحوظ في عدد مثل هذه الحوادث من سوء المعاملة التي سجلتها الوكالة.

٧٨ - وتواصلت الصعوبات المتصلة بتنقل الموظفين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنهما. وكما أوردت تقارير السنوات السابقة، كانت هناك حالات تأخير طويل في موافقة السلطات الاسرائيلية على تنقل الموظفين المحليين في عملهم الرسمي. واستمرت خلال الفترة المستعرضة القيود الخاصة على التنقل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل والقدس الشرقية، كما جاء في تقرير السنة الماضية، مع إصرار السلطات الاسرائيلية على إيجاد نظام لتصاريح الخروج، مما أعاق الموظفين أو حال أحيانا دون دخولهم إلى القدس الشرقية وإسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفرضت قيود أشد مع إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد مذبحة الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، مما زاد الوضع تأزما على هذا الصعيد. وواجهت الوكالة في قطاع غزة صعوبات في تأمين تصاريح خروج لسائقها، لكن هذه الظاهرة لم تعد مشكلة بارزة بانتهاء شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وواجهت الوكالة صعوبات مستمرة في محاولاتها للحصول على تصاريح الطلاب من غزة ملتحقين بمراكز التدريب في الضفة الغربية. وفيما يتصل بالتنقل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، شكل فرض حظر التجول عائقا إضافيا دون تنقل الموظفين، مع استمرار إصرار السلطات الاسرائيلية على عدم السماح للموظفين المحليين بالتنقل، إلا إذا كانوا يحملون تصاريح بالتجول. وفي قطاع غزة، أخضعت إجراءات الحصول على تصاريح التجول أو تجديدها لتأخير طويل من السلطات الاسرائيلية، رغم أنه بعد بدء سريان أحكام اتفاق القاهرة الموقع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، لم تعد هناك حاجة للحصول على تصاريح التجول من السلطات الاسرائيلية. وظل الإعلان التعسفي من قبل السلطات الاسرائيلية لمناطق عسكرية مغلقة، مصدر صعوبات أمام التنقل الرسمي للموظفين الدوليين والمحليين على السواء.

باء - خدمات الوكالة ومبانيها

٧٩ - واصلت الوكالة خلال الجزء الأكبر من السنة المستعرضة، تقديم خدماتها الضرورية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في مواجهة ظاهرة العنف المستمر، الذي ساد الأجواء منذ بداية الانتفاضة والإجراءات الاسرائيلية المضادة لها. لكن البدء بتطبيق أحكام اتفاق القاهرة، والآثار العملية لانسحاب قوات الأمن الاسرائيلية من مناطق واسعة في قطاع غزة ومنطقة أريحا، أديا إلى انخفاض كبير في عدد الاصابات التي سجلتها الوكالة في هذه المناطق. فقد سجلت الوكالة طوال الفترة كلها، سقوط ما مجموعه ١٠٦ قتلى و٦٨٨ جريحا، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، في اشتباكات مع قوات الأمن الاسرائيلية (انظر المرفق الثاني، الجدول ١١).

٨٠ - وواصلت الوكالة جهودها لتوفير السلامة والأمن لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمن حقوقهم القانونية والانسانية، بتوفير قدر معين من الحماية، ومستوى من المساعدة الانسانية في أوضاع مختلفة، وبخاصة من خلال مسؤولي شؤون اللاجئين والمسؤولين القانونيين لدى الوكالة. فقد تابع موظفو شؤون اللاجئين اتصالاتهم بعناصر قوات الأمن الاسرائيلية، للإسهام في تخفيف التوتر، وبالتالي في تقليص عدد

الاصابات، والمساعدة في إخلاء الجرحى وتسهيل تقديم الخدمات الطبية في حالات العنف المحتمل أو الفعلي، وأحيانا في حوادث يشارك فيها مستوطنون إسرائيليون. كما أن تدخلهم لدى السلطات العسكرية المحلية أسهم في حل عدد من المشاكل اليومية التي يواجهها السكان المحليون بسبب الاحتلال العسكري. وقد واصل هؤلاء تسهيل سير عمليات الوكالة، وبذلوا جهودا للتأكد، قدر الامكان، من أن امتيازات الوكالة وحصاناتها محترمة. ومع إعادة انتشار قوات الأمن الاسرائيلية بعيدا عن مناطق واسعة من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وما تلاها من انحسار حوادث العنف بين قوات الأمن الاسرائيلية والفلسطينيين في تلك المناطق، أوقفت الوكالة تدابير الحماية السلبية التي كان يقوم بها موظفو شؤون اللاجئين في تينك المنطقتين. وكما جاء في تقارير السنوات السابقة، واصلت الأونروا توفير المشورة القانونية وقدرًا من المساعدة النقدية للاجئين المعوزين والمحتاجين لإنصاف قانوني.

٨١ - وقام رجال قوات الأمن الاسرائيلية خلال الفترة المستعرضة بما مجموعه ٦٣ مدهمة لمرافق الوكالة في الضفة الغربية، و١١٣ حادثة مماثلة في قطاع غزة. ونتج عن هذه المدهمات في بعض الأحيان تهديدات وإصابات لموظفي الوكالة، وأضرار لممتلكاتها. فقد سجلت الوكالة ٣٦ حادثة، دخل فيها رجال الأمن مباني عيادات الوكالة ومستشفاها، حتى أن قوات الأمن الاسرائيلية استخدمت في بعض المناسبات مباني الوكالة في عمليات عسكرية. وقد احتجت الوكالة على هذه الانتهاكات باعتبارها خرقا لامتيازاتها وحصاناتها. وفي الحالات التي تلقت فيها الوكالة ردودا من السلطات الاسرائيلية، كانت إيضاحاتها تستند إلى اعتبارات الأمن العسكري. ومع انسحاب قوات الأمن الاسرائيلية من مناطق واسعة في قطاع غزة ومنطقة أريحا، انتهت حادثتا اعتداء دامتا أمدا طويلا من قبل تلك القوات لبعض مباني الأونروا، ورد ذكرهما في تقارير الأعوام الماضية. وهاتان الحادثتان هما وجود مركز للمراقبة العسكرية على سطح مدرسة للوكالة في مخيم عقبة جبر في الضفة الغربية، ظل قائما بشكل مستمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وعزل السلطات الاسرائيلية لمركز برامج المرأة التابع للأونروا في مخيم جباليا في قطاع غزة منذ أيار/مايو ١٩٩٠.

٨٢ - وبقيت حوادث التدخل في عمليات سيارات الاسعاف التابعة للأونروا وخدماتها الطبية، التي ورد ذكرها في السنوات الأخيرة، مبعث قلق خاص للوكالة خلال الفترة المستعرضة. ففي قطاع غزة، سجلت ٢٨ حادثة أوقفت فيها سيارات الاسعاف وجرى تفتيشها، وفي بعض الحالات، تعرض سائقو تلك السيارات وطواقمها الطبية للضرب، وصودرت بطاقات هوياتهم. فعلى سبيل المثال، أوقفت قوات الأمن الاسرائيلية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ سيارة إسعاف للأونروا عند مفرق الموراج في قطاع غزة، وأمر رجالها السائق والممرض بالنزول، ثم صعدوا إلى سيارة الاسعاف، وأوقفوا المصل عن جريح إصابته بليغة، واستجوبوه لمدة عشرين دقيقة، قبل أن يصل طبيب عسكري ويعيد حقن المصل للجريح.

٨٣ - واستمرت حوادث هدم البيوت والمآوي في المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة كإجراء عقابي، إلا أن هذه الحوادث انحسرت كثيرا عما كانت عليه في السنوات الماضية. ففي الضفة الغربية، أغلقت السلطات الاسرائيلية أربعة مآو داخل مخيمات اللاجئين، وهدمت ٣٥ مسكنا، وأغلقت خمسة مساكن خارج المخيمات. وفي قطاع غزة، هدم ١٤ مأوى وأغلق اثنان، مما أضرب ٢٨ عائلة من اللاجئين؛ وخارج

المخيمات، جرى هدم ١٨ مسكناً آخر وإغلاق مسكن واحد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير أو إتلاف ١١٩ مأوى في المخيمات في قطاع غزة بعمليات عسكرية، شملت إطلاق الصواريخ واستخدام المتفجرات في إطار عمليات البحث عن مطلوبين. وقد أثرت هذه العمليات على ١٠٧ عائلات. وخارج المخيمات، تضررت تسعة مساكن من جراء مثل هذه العمليات. وقد احتجت الوكالة على هذه الأعمال، باعتبارها منافية للمادتين ٢٣ و ٥٢ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب. يضاف إلى ذلك، أن ٢٨ مسكناً على الأقل في الضفة الغربية وثمانية مساكن في قطاع غزة قد هدمت على أيدي السلطات الاسرائيلية بدعوى أن مالكيها أو ساكنيها لم يكونوا قد حصلوا على التراخيص المطلوبة لبنائها.

٨٤ - وفي مذكرة شفوية موجهة إلى الأونروا بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكرت الحكومة الاسرائيلية أنه بالنظر إلى أحكام اتفاق القاهرة، لم تعد في وضع يتيح لها تقديم تسهيلات التخزين وأشغال التنزيل والتخليص والنقل بلا رسوم لتجهيزات الأونروا وموادها المرسله إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا، وهي تسهيلات كانت الحكومة تقدمها بمقتضى اتفاقية كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧. واقترحت إجراء مناقشات ثلاثية بين حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية والأونروا، لتنسيق ترتيبات جديدة في صدد أنشطة الأونروا. وفي مناقشات ترتبت على هذا الاقتراح، تم الاتفاق على أن الحكومة الاسرائيلية لن تتحمل بعد الآن نفقات تقديم هذه التسهيلات للمواد المرسله إلى قطاع غزة، ولكنها ستواصل القيام بذلك بالنسبة للمواد المرسله إلى الضفة الغربية. وعلى الأثر، جرى تبادل رسائل بين المفوض العام للأونروا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اتفق فيها الطرفان على أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية هذه التسهيلات للأونروا، باعتبارها وكالة فرعية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لتمكينها من مواصلة مساعدتها بفعالية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بالمقدار الذي تتولى فيه السلطة الفلسطينية الصلاحيات والمسؤوليات في قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقية أنحاء الضفة الغربية (انظر المرفق الأول).

٨٥ - وفيما يتعلق بقطاع غزة، كانت السلطات الاسرائيلية قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ قد عوضت الوكالة عن ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها على مشترياتها حتى نهاية عام ١٩٩٢. وفيما يتصل بالمبالغ المدفوعة بعد ذلك التاريخ، ما زالت الوكالة تقوم بجهودها للحصول على تعويض من السلطات الاسرائيلية.

جيم - مطالبة الحكومات بالتعويضات

٨٦ - تعرب الوكالة عن أسفها لعدم إحراز أي تقدم بشأن مطالباتها للحكومات بدفع تعويضات.

خامسا - الأردن

ألف - التعليم

٨٧ - عملت ٢٠١ مدرسة للأونروا في الأردن بانتظام طوال الفترة المستعرضة، لتوفير التعليم الأساسي في المرحلة الابتدائية (٦ سنوات دراسية) والاعدادية (٤ سنوات) لما مجموعه ٦٠٧ ١٥١ تلامذة، أي بنقص

قدره ٧٤٣ تلميذا عن السنة السابقة. ويمكن أن يعزى هذه النقص إلى الإجراءات التقشفية التي اعتمدت عام ١٩٩٣، والتي فرضت قيودا صارمة على تعيين معلمين إضافيين دون العدد المطلوب لمواكبة النمو الطبيعي في عدد التلامذة. وبدافع القلق حيال الأوضاع المكتظة الناشئة في مدارس كثيرة، قام بعض الأهالي بنقل أطفالهم إلى مدارس القطاع العام. وظل حوالي ٢٥ في المائة من المدارس قائما في أبنية مستأجرة غير ملائمة، تفتقر إلى المرافق المساعدة على التعلم، كالمساحات الكافية، والمختبرات، والمكتبات، والملاعب. كما أن ما نسبته ٩٠ بالمائة من المدارس عملت بنظام الفترتين، مما حرم التلامذة فعليا من الأنشطة المنهجية الاضافية. وأنشأت الوكالة خلال الفترة المستعرضة أربع مدارس جديدة لتحل محل أبنية جاهزة الصنع ومتصدعة، و١٣ غرفة صف لتفادي نظام الفترات الثلاث، وغرفة مخصصة. وكانت هناك سبع مدارس أخرى قيد الإنشاء في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وعند الانتهاء من هذه المدارس، ستحل محل جميع المدارس الجاهزة الصنع، مدارس تعتمد مقاييس الوكالة، لتوفير أجواء تعليمية أفضل. ولتلبية حاجات التلامذة ذوي الصعوبات التعليمية، وأولئك بطيئي التعلم، وسعت الوكالة البرنامج التعليمي الخاص، ليشمل المزيد من المدارس في المناطق التعليمية في عمان، وشمال عمان، وإربد وجنوبي الزرقاء. وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج نحو ٥٠٠ طفل معاق أو يعاني صعوبات تعليمية في نظام التعليم المدرسي العادي.

٨٨ - ومن المنجزات الكبيرة لبرنامج التعليم التابع للوكالة في الأردن، افتتاح كلية العلوم التربوية ذات السنوات الدراسية الأربع في مركز عمان للتدريب، تمنح بعدها الشهادة الجامعية الأولى. وقد قدمت الكلية التدريب قبل الخدمة لما مجموعه ٧٥ طالبا في السنة الأولى، ووفرت مقاعد تدريبية أثناء الخدمة لما مجموعه ٢١٠ معلمين، للارتقاء بمؤهلاتهم إلى مستوى الدرجة الجامعية. وعلى مدى سنوات أربع، ستتزايد تدريجا، قدرة الكلية على الاستيعاب، بحيث تصل إلى ٣٠٠ طالب في برنامج تدريب المعلمين قبل الخدمة. وسيتمكن نحو ٢٤٠ ٢ معلما لدى الوكالة، من غير الحاصلين على درجات جامعية مدتها أربع سنوات، من الارتقاء بمؤهلاتهم إلى هذا المستوى في كلية العلوم التربوية خلال فترة الـ ١٢-١٣ سنة القادمة. وقد حصلت الكلية على اعتماد عام من وزارة التعليم العالي. وواصلت الأونروا توفير التدريب أثناء الخدمة للمعلمين، ومديري المدارس، والموجهين، والمدربين، لترقية مؤهلاتهم، ومواجهة المتغيرات المنهجية، ومواكبة طرائق التعليم، وتعزيز المهارات في الإدارة التربوية. والتحق بهذه الدورات ٢٣٢ موظفا تربويا، إضافة إلى ١٧٩ معلما، ملتحقين فعليا بكلية العلوم التربوية.

٨٩ - وعمل مركزا عمان ووادي السير للتدريب بانتظام طوال الفترة المستعرضة، حيث توفرت مقاعد تدريبية لما مجموعه ٢٢٨ ١ طالبا في دورات تدريبية مهنية وشبه فنية. فقد قدم مركز عمان للتدريب دورات تدريبية شبه فنية للمتدربين والمتدربات بعد المرحلة الثانوية، تعد الطلبة ليصبحوا مساعدي صيادلة، ومساعدي فنيي مختبرات، ومديري أعمال. كما نظمت دورات في الأعمال المصرفية والإدارة المالية، وفي الأعمال المكتبية والسجلات الطبية. ونظمت دورة في تصفيف الشعر للمتدربات بعد المرحلة الاعدادية. وفي مركز وادي السير للتدريب، نظمت دراسات في المهن الميكانيكية والكهربائية ومهن البناء، إلى جانب دورات شبه فنية، شملت الهندسة المعمارية، والهندسة المدنية، ومسح الأراضي، والرسم الميكانيكي. واستحدثت دورة جديدة في الالكترونيات الصناعية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وحقق الطلاب في كلا المركزين نتائج ممتازة في الامتحانات الشاملة لكليات المجتمع، التي تنظمها وزارة التعليم العالي سنويا.

ففي الامتحان الشامل الذي عقد أواسط عام ١٩٩٣، بلغت نسبة النجاح التي حققها متدربو مركز وادي السير للتدريب ٩٢,٦ بالمائة، مقابل نسبة وطنية عامة معدلها ٥٠ بالمائة، بينما حقق طلاب مركز عمان للتدريب نسبة نجاح بلغت ٩٤ بالمائة، مقابل نسبة وطنية عامة معدلها ٥٦ بالمائة، في الاختصاصات التي يوفرها المركز.

٩٠ - ومنحت الوكالة منحة جامعية لـ ٢١٦ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين المتفوقين في امتحانات التوجيهي (المرحلة الثانوية)، كان ٤٠ في المائة منهم طالبات. والمساقات الدراسية التي تابعها هؤلاء الطلبة في جامعات الأردن، شملت مجموعة واسعة من الاختصاصات منها الآداب، وطب الأسنان، والتربية، والهندسة، والطب العام، والعلوم.

باء - الصحة

٩١ - وفرت الأونروا الخدمات الصحية لأكثر من مليون لاجئ في الأردن، من خلال شبكة تضم ٢٢ مركزا صحيا وعيادة لصحة الأم والطفل، و ١٦ عيادة لطب الأسنان، و ٢٠ مختبرا، و ١٢ عيادة متخصصة في الأمراض الجلدية والقبالة والأمراض النسائية وأمراض العيون ومعالجة أمراض شرايين القلب وأمراض الأذن والأنف والحنجرة، و ١٧ عيادة للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري وضغط الدم. والتزايد المضطرد في طلب الخدمات الصحية، والناجم عن النمو السكاني وارتفاع تكاليف البدائل عن خدمات الوكالة، ظل عبئا على برنامج الأونروا للرعاية الصحية. فقد ارتفع عدد الحوامل المحتاجات إلى الرعاية قبل الولادة بأكثر من ١٥ بالمائة، فيما ارتفع عدد الأطفال الذين تلقوا رعاية ومتابعة منتظمتين بنحو ١٠ بالمائة. إلا أن هذه الزيادة في الطلب لم تواكبها زيادة في الموارد البشرية، نظرا للموارد المالية المحدودة المتاحة للوكالة. ولذا، فإن ما أنجز مؤخرا من خفض نسبة المرضى إلى الأطباء بدأ يأخذ اتجاها معاكسا، وعادت أعداد المرضى إلى التزايد بكثافة شديدة، مما يشكل تهديدا محتملا لنوعية الخدمات الصحية لدى الوكالة.

٩٢ - وقد تواصلت الجهود لتوسيع البنية الأساسية الصحية بوتيرة تتناسب مع مستويات التمويل المتاحة. فقد أقيم مركز جديد لصحة الأم والطفل في إربد، وانتهى العمل على توسيع النقطة الصحية في الكريمة، بوادي الأردن. وأنشئت ثلاثة مختبرات إضافية في المركز الصحي الجديد في عوجان، بمنطقة الزرقاء، وفي عيادة صحة الأم والطفل في إربد، وفي وادي الأردن. وتم توفير الأموال في إطار برنامج تطبيق السلام، لبناء وتجهيز مركز لصحة الأم والطفل في الزرقاء. وكان من المتوقع أن يبدأ العمل على إقامة هذا المركز في أواخر عام ١٩٩٤.

٩٣ - ونظرا للصعوبات التي يواجهها اللاجئون في الحصول على خدمات المستشفيات الحكومية بسبب النقص الحاد في عدد الأسرة، فقد جرت مراجعة نظام الوكالة للتعويض عن التكاليف التي يتكبدها اللاجئون لقاء معالجتهم في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية. لضمان توفير قدر أكبر من خدمات الاستشفاء الضرورية للاجئين، بتحسين تقديمات نظام التعويض، بما تتيحه الميزانية المقررة لهذا الغرض.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٩٤ - يستضيف الأردن نحو ٤٠ بالمائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا. وقد ارتفع عدد السكان اللاجئين خلال السنة بنسبة ١١,٣ بالمائة، أي من ١,٠٧ مليون شخص في ١ تموز/يوليو ١٩٩٣، إلى ١,١٩ مليون شخص في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤. وقد قدم العدد الأكبر من طلبات استكمال سجلات الأسر من اللاجئين في الأردن، وكان معظمها من لاجئين لم يتلقوا مؤخرا خدمات من الوكالة ولكنهم حرصوا على أن تكون بيانات الأونروا عن عائلاتهم كاملة ومطابقة للواقع. وكما حدث في السنة السابقة، استلزم معظم التعديلات فصل العائلة النواة عن العائلة الموسعة، مما أدى إلى ارتفاع عدد العائلات المسجلة بنسبة ٢١,٩ بالمائة، أي من ١٥٧ ٦٥٩ عائلة، إلى ١٩٢ ١٨٤ عائلة. وحدث في برنامج العسر الشديد انخفاض طفيف في نسبة اللاجئين المستحقين للمساعدة الاجتماعية، من ٢,٩ في المائة في منتصف عام ١٩٩٣، إلى ٢,٥ في المائة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤. وقد أتاحت زيادة التمويل لاستصلاح المآوي في جميع مناطق عمليات الوكالة، تخصيص المزيد من الميزانية العادية لهذا الغرض في الأردن، كما أتاحت توسيع مدى المساعدة لتشمل أولئك الذين يعيشون في أوضاع سكنية دون المستوى خارج المخيمات.

٩٥ - وشمل برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأردن صندوقا للقروض الدائرة قام بتمويل ٦٦ مشروعا بقروض تراوحت ما بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار، مما أوجد ١٩٠ فرصة عمل. وكان ٤٨ في المائة من المشاريع المدعومة تملكها وتديرها نساء. وتلقى صاحبات المشاريع مساعدة أيضا عبر سلسلة من الدورات التدريبية على إدارة الأعمال الصغيرة، التي بدأت في مخيم عمان الجديد، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكان من المتوقع أن تصل هذه الدورات التدريبية إلى ٦٠٠ امرأة في مراكز برامج المرأة، في جميع أنحاء البلد، في حزيران/يونيو ١٩٩٤. وقد تم افتتاح وحدة إنتاجية جديدة في مخيم عمان الجديد في آذار/مارس، مما رفع مجموع ما تستضيفه مراكز برامج المرأة إلى ثلاث وحدات إنتاجية. والتجربة الناجحة المكتسبة في مجال المشاريع الرائدة في إطار صندوق مبادرات المرأة الفلسطينية - وهي التدريب على مهارات آلية معينة أرباب العمل يطلبها وعلى تأسيس مشاريع أعمال صغيرة - جعلت ٦٠ امرأة يحصلن على وظائف أو ينشئن مشاريع خاصة بهن.

٩٦ - وقطع برنامج المرأة شوطا في تعزيز الوعي القانوني، بافتتاح مكتب للاستشارات القانونية في مخيم عمان الجديد في آذار/مارس ١٩٩٤. وتولت متطوعات من المخيم، بتدريب مباشر على الإرشاد من محاميات، تقديم المعلومات والمشورة لبقية النساء. والنساء، أو بقية أفراد العائلة المحتاجات إلى مزيد من المساعدة المتخصصة، كانت تتم إحالتهم إلى محاميات مؤهلات يأتين إلى المكتب أسبوعيا، لقاء رسوم رمزية فقط. وقد رحب وجهاء المخيم بهذه المبادرة، باعتبارها خدمة للمجتمع المحلي كله. ومن الخدمات الجديدة الداعمة للمرأة، حضانة للأطفال في مركز برامج المرأة في الطالبية، افتتحت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ودورة في صيانة آلات الحياكة والخياطة في مركز برامج المرأة في جبل الحسين .

٩٧ - وحقق برنامج المعوقين أوجه تقدم هامة نحو إمكانية الإدامة ماليا، حيث أطلقت ثلاث من خمس لجان للتأهيل الاجتماعي مشاريع لدر الدخل خلال السنة. وهذه المشاريع هي: شراء "تراكتور" لتأجيرها

للمزارعين المحليين في جرش، وإقامة مخبز حديث صغير يديره عمال معاقون في مخيم الحصن، وتشغيل حافلة ركاب صغيرة تقوم بخدمات نقل عامة في مخيم سوف حين لا يحتاج إليها الأطفال المعوقون. وقد وفرت هذه المشاريع العمالة للأشخاص المعوقين، ودخلا يسهم في تغطية التكاليف المتكررة لبرامج إعادة تأهيل الأطفال. وانضم الى فريق المستشارين المتخصصين الذين يساعدون العاملين المتطوعين في إعادة التأهيل، اختصاصي في العلاج الطبيعي المهني، بتعيين وتمويل من المنظمات غير الحكومية المحلية. وتركز الاهتمام في برنامج إعادة التأهيل على تدريب ذوي المعوقين في بيوتهم على مساعدة الأطفال المعوقين الملحقين بمدارس الأونروا. وقام برنامج التعليم، بمساعدة من برنامج الاغاثة والخدمات الاجتماعية، ومن منظمة غير حكومية محلية ومتطوعين من المجتمع المحلي، بتنفيذ مشروع ريادي في البقعة، لدمج الأطفال المصابين بنقص في السمع، في الصفوف النظامية العادية، ولاستكمال المواد التعليمية العامة بتعليم خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لدى الأطفال. وكان من المزمع تكرار هذه المبادرة في أماكن أخرى، إذا توفر التمويل لها. وقد اعترفت السلطات الأردنية رسمياً بدور الوكالة في دعم إعادة التأهيل الاجتماعي في الأردن، وطلبت إليها المساعدة في تنشيط برامج مماثلة في المناطق الريفية في البلد. وفي أيار/مايو، استضافت الوكالة مؤتمراً ضم المنظمات الدولية الممثلة في الأردن، تحت شعار "تكافؤ الفرص للمعوقين".

سادسا - لبنان

ألف - التعليم

٩٨ - عملت ٧٧ مدرسة للأونروا في لبنان، بينها المدرسة الثانوية التي أنشئت حديثاً، بشكل منتظم نسبياً، فقد ضاع نحو ٧ بالمائة من أيام الدراسة نتيجة الاضرابات أو الاضطرابات. وكان ما مجموعه ٦٤٧ ٣٣ تلميذاً، ملتحقين بمدارس الوكالة الابتدائية والاعدادية والمدرسة الثانوية، أي بزيادة قدرها ٤٧٥ تلميذاً عن السنة السابقة. وقررت الأونروا إنشاء مدرسة ثانوية في منطقة بيروت، بسبب صعوبة التحاق اللاجئين الفلسطينيين في منطقة لبنان الوسطى بمدارس القطاع العام، وارتفاع تكاليف المدارس الخاصة بشكل باهظ. ولم يسبق للوكالة أن وفرت أي تعليم ثانوي منذ عام ١٩٦١. والمدرسة الثانوية التي استقبلت طلاب السنة الأولى فقط للعام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، ستعمل بطاقتها الكاملة في العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦.

٩٩ - وأظهرت نتائج امتحان اليريفيه الرسمي، الذي أجري في تموز/يوليو ١٩٩٣ لطلاب الصف الإعدادي الرابع، المزيد من التحسن في تحصيل الطلاب، بالمقارنة مع نتائج امتحان عام ١٩٩٢. وللمساعدة على ترسيخ هذا الاتجاه، واصل موظفو التعليم جهودهم بإجراء اختبارات تشخيصية وأخرى للتحصيل، وإعداد وتنفيذ خطط علاجية، وتوفير ساعات دراسية إضافية، وإعداد مواد لإثراء المنهج. وبدئ بتنظيم دروس علاجية لبطيني التعلم وللأطفال الذين يواجهون صعوبات تعلمية.

١٠٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بدأ العمل بإعادة بناء المدرسة التي أصيبت بأضرار في عين الحلوة نتيجة العنف خلال السنة الدراسية ١٩٩١-٩٢، ويتوقع الانتهاء من بنائها في أواخر عام ١٩٩٤. وهناك مدرسة أخرى قيد البناء لتحل محل مدرسة متصدعة في مخيم البص. وقد رصدت الأموال لإنشاء مبنيين مدرسيين

يحلان محل ثلاث مدارس متصدعة في مخيم البداوي. وجرى ترميم وتجديد شاملان لستة مبان مدرسية في مناطق صور، وصيدا ولبنان الوسطى. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٣-٩٤، كان ما نسبته ٥٨ المائة من الصفوف الابتدائية و ٣٤ في المائة من الصفوف الاعدادية تعمل بنظام الدوامين، مما حرم الطلاب من ممارسة الأنشطة اللامنهائية، بينما عمل ما نسبته نحو ٥٠ في المائة من الصفوف في مبان مدرسية مستأجرة غير مناسبة، تفتقر إلى المرافق التربوية الملائمة، كالصفوف الواسعة، والغرف المخصصة، والملاعب.

١٠١ - وعمل مركز سبلين للتدريب بانتظام خلال الفترة المستعرضة، وقد وفر أماكن للتدريب لما مجموعه ٦٢٨ طالبا وطالبة، بينهم ٥١٦ طالبا و ١١٢ طالبة. وقد ألغى أحد الصفوف في دورة مفتشي الصحة العامة، بعد تقييم داخلي أظهر أن عددا كبيرا من المتخرجين في هذا الاختصاص لم يستطيعوا إيجاد عمل في السوق المحلية. وقد نظم المركز دورات في أشغال الكهرباء والميكانيك والبناء بعد المرحلة الاعدادية، إضافة الى دورات تدريبية شبه فنية بعد المرحلة الثانوية في الرسم الهندسي، والأعمال المكتبية والتجارية، والالكترونيات، ودراسات تعد الطلاب ليصبحوا فنيي بناء. وتم أيضا تنظيم دورة في تصنيف الشعر للمتدربات. إلا أنه بسبب القيود المالية التي واجهتها الوكالة عام ١٩٩٣، لم يقبل طلاب جدد للسنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤ في الدورتين المستحدثتين في السنة الدراسية ١٩٩٢-١٩٩٣، وهما تصنيف الشعر وكهرباء السيارات. وظل المركز بحاجة الى تحسينات مكثفة، كتطوير المعدات، وبناء مشاغل جديدة، وتجديد مشاغل أخرى قديمة.

١٠٢ - وفيما يتصل ببرنامج التدريب أثناء الخدمة، التحق ٢٤ مدربا مهنيا بالسنة الثانية من دورة مدتها ثلاث سنوات، إضافة الى ٧٠ معلما و ٣٢ مدير مدرسة، التحقوا بأربع دورات مختلفة للتدريب أثناء الخدمة. وتم تنفيذ دورة مكثفة لتسعة مشرفي مدارس حديثي التعيين، بغية تحسين مهاراتهم الإشرافية والإدارية. وقدمت الأونروا ٤١ منحة جامعية لطلاب لاجئين فلسطينيين - من بينهم ١٥ طالبة - تفوقوا في امتحانات البكالوريا، لدراسة الآداب، وإدارة الأعمال والهندسة، والطب، والتغذية، والصيدلة، والعلوم .

باء - الصحة

١٠٣ - بقيت الأونروا الجهة الأساسية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية والثانوية لنحو ٣٤٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان. وتم تقديم الخدمات الصحية من خلال بنية أساسية موسعة تضم ٢٦ مركزا أو نقطة صحية وعيادة لصحة الأم والطفل، و ١٦ عيادة لطب الأسنان، و ١٥ مختبرا سريريا، و ٥ عيادات متخصصة لأمراض القلب والقبالة والأمراض النسائية وأمراض العيون وأمراض الأطفال ومعالجة الأذن والأنف والحنجرة، و ٢٤ عيادة للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري، ومثلها لمعالجة أمراض ضغط الدم. وتم تدعيم الرعاية الصحية بخدمات استشفائية عبر ترتيبات تعاقدية مع ١٢ مستشفى عاما ومستشفيات للأمراض العقلية. وبإتمام التدريب الضروري لموظفي الطب والتمريض، وتوفير المعدات والتجهيزات الأساسية، وتعيين موظفين فنيين إضافيين، تم توفير خدمات تنظيم الأسرة في ١٨ عيادة.

١٠٤ - وأنجزت عدة مشاريع لتحسين وتوسيع البنية الصحية الأساسية، بما فيها تجديد المركز الصحي في عين الحلوة، وإعادة تأهيل المراكز الصحية في برج حمود، والمينا والبدواوي، وتوسيعها، وبناء مركز صحي جديد في مخيم نهر البارد ليحل محل بناء قديم لا ينفي بالغرض. فضلا عن ذلك، أقيم مختبر سريري جديد في مركز المياه ميه الصحي، وعيادة لطب الأسنان في مركز برج حمود الصحي. وتم توفير المال لبناء مركز صحي جديد في مخيم البرج الشمالي، ليحل محل المبنى السابق.

١٠٥ - وظلت الوكالة غير قادرة على تأمين نحو ١٢ مليون دولار، مطلوبة لتنفيذ مشاريع تنمية لتحسين البنية الأساسية لإمدادات المياه وشبكات المجاري والصرف الصحي، ومرافق التخلص من الفضلات الصلبة في المخيمات. واستجابة منها للاحاحية حاجات معينة، أعادت الوكالة برمجة أموال لتغطية تكاليف مشاريع للمياه والصحة العامة، تشمل شبكة مجاري أساسية في مخيم شاتيلا، وإنجاز المرحلة الثانية لشبكة مجاري داخلية في مخيم نهر البارد. وتم أيضا وصل شبكة المياه في مخيم برج البراجنة بأنايب المياه الرئيسية التابعة للبلدية. وعلاوة على هذا، قامت سلطة المياه المحلية بإقامة حفرة رشح لجمع المياه القذرة في مخيم ضبيه ومعالجتها جزئيا قبل تصريفها الى البحر عبر مجرور أقيم حديثا.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٠٦ - كان هناك ٢٩٠ ٢٢٨ لاجئا فلسطينيا مسجلا لدى الأونروا في لبنان في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة خلال السنة. وهي زيادة متفقة مع تقديرات النمو السكاني. وظلت توجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين - ١٠,٨ في المائة - المسجلين في برنامج العسر الشديد، وذلك بالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من العائلات التي ليس فيها ذكور بالغون، والقيود التي يواجهها الفلسطينيون في إيجاد عمل لهم في قطاعات كثيرة من الاقتصاد المحلي. ويعيش ما يزيد عن ثلث حالات العسر الشديد في مأو تفتقر الى الحد الأدنى من المستويات الصحية، وسلامة البناء والمساحة اللازمة. وقد نجحت الوكالة في الحصول على تمويل لتحسين المآوي داخل المخيمات وخارجها للكثيرين من اللاجئين في هذه الفئة. واستمرت مشكلة اللاجئين المهجرين خلال سنوات النزاع في البلد. وأقام كثيرون من المهجرين في ممتلكات كانت مهجورة سابقا وبدأ أصحابها الشرعيون يطالبون بها، أو أقاموا في أكواخ مؤقتة على أراض قاحلة. وفي الأشهر الأولى من الفترة المستعرضة، استطاعت الوكالة بناء وحدات سكنية متعددة الطبقات، كما أعادت تأهيل مأو فردية جعلتها سنوات النزاع غير صالحة للسكن. إلا أن هذه الجهود الملحة، لم تلب سوى القليل من مجمل الاحتياجات. وأظهرت دراسة استطلاعية جديدة في أوائل عام ١٩٩٤ أن ١٧٥ ٤ عائلة مهجرة كانت ما تزال دون مسكن ملائم. والمباحثات الجارية مع السلطات اللبنانية والفلسطينيين، تستهدف إيجاد حلول عملية ومقبولة من جميع الأطراف.

١٠٧ - وعلى الرغم من القيود الاقتصادية، حققت مشاريع العمل الصغيرة للعائلات الفقيرة نجاحا ملحوظا. فمن بين ٢٤٥ مشروعا لحالات العسر الشديد تساعدها الوكالة، كان ١٧٤ مشروعا يحقق دخلا منتظما كافيا لشطب العائلات من سجلات التمويل مع حزيران/يونيو ١٩٩٤. وتم توفير القروض من الصندوق الدائر لمشاريع أكبر قليلا، بينها ٤٦ مشروعا تم تمويلها مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ وبلغ مجموع الاستثمار ٦٥٠

٢٧٨ دولارا، وأدى إلى إيجاد ١٠٩ فرصة عمل. وأخذت تعاونية الحياكة التي أنشئت في إطار صندوق مبادرات المرأة الفلسطينية التابع للوكالة في نهر البارد تصنع منتجات ذات نوعية جيدة بأسعار معقولة، لكنها لم تلب سوى الطلبات الفردية أساسا. ووفرت تسعة مراكز لبرامج المرأة فرص الكسب لأعضائها .

١٠٨ - وازدادت مراكز برامج المرأة مركزين، حين أعطيت لجنة محلية في إقليم الخروب مساعدة مالية لافتتاح مراكز جديدة في شحيم ووادي الزينة. وتم تدريب اللجان النسائية على إدارة البرامج الاجتماعية، بحيث أصبحت ثلاثة من ١٢ مركزا تدار من قبل المجتمع المحلي مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وبمعزل عن مهارات الانتاج ودر الدخل، كان التدريب على محو الأمية أحد المقومات الهامة للبرنامج في لبنان، بغية التعويض عن سنوات من التعليم المتعطل. فعلى مدار السنة، حضرت ١٠٠ امرأة صفوف محو الأمية، وأعطى المرشدون تدريبا إضافيا لتطوير مهاراتهم التعليمية. وتم تنظيم دورة في مبادئ القانون في مخيم عين الحلوة. وكان بين النساء اللواتي واطبن على الدوام في هذه المراكز ما نسبته ٢ في المائة من المعوقات. ووضعت خطة لبذل جهود أكثر تضافرا لإدخال عدد أكبر من المعوقات في البرنامج.

١٠٩ - وتم أيضا تدريب لجان التأهيل الاجتماعي على إدارة البرنامج فنيا وماليا الى جانب مهارات التأهيل. وقد قامت وحدة النجارة في مخيم الرشيدية بتدريب ١٠ شباب معاقين لإيجاد عمل. وتلقت اللجنة في نهر البارد تبرعا لإقامة مشروع عمل يمكنه أن يستخدم معوقين بالغين، وأن يسهم في التكاليف الجارية لأنشطة إعادة التأهيل. وافتتح أيضا في المركز صف إضافي للأطفال الصم، وآخر للأطفال المصابين بعجز في الحركة. وتركز الاهتمام في منطقة صيدا على دمج الأطفال المعاقين في النظام المدرسي الأساسي، ودعم مبادرات الأشخاص المعوقين. وأعطى اتحاد المعوقين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة، قدوة للآخرين بمشاريع إقامة مكتبة للألعاب وتوفير العلاج الطبيعي، ساهمت الوكالة في إيجاد تمويل خاص لها. وتلقى ذوو الأطفال المصابين بالشلل الدماغي تدريبا في تصميم وإنتاج وسائل إعادة التأهيل، كالعكاز وغيرها من الوسائل المساعدة على الحركة، والكراسي المدولبة. ونفذت اللجنة المحلية هذا التدريب بالتنسيق مع منظمة غير حكومية. ومرة أخرى، كانت المخيمات الصيفية وإشراك الأطفال المعاقين في الأحداث الرياضية، أبرز سمات الفترة المستعرضة.

ألف - التعليم

١١٠ - ضمت إلى مدارس الأونروا الـ ١٠٩ في الجمهورية العربية السورية ٢٦٣ ٦١ تلميذا للسنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤، أي بزيادة قدرها ١٠٤٧ تلميذا عن السنة السابقة. وظلت مبان مدرسية كثيرة لدى الأونروا غير ملائمة وشديدة الاكتظاظ، في الوقت الذي عمل ما نسبته ٩٧ في المائة من الصفوف الابتدائية و ٩١ في المائة من الصفوف الاعدادية بنظام الفترتين، مما يعني أنه لم يكن لدى أي من المجموعتين الصباحية والمسائية فرصة كافية للأنشطة اللامنهجية. وإلى جانب ذلك، كان ١٦ في المائة من المدارس موجودة في أبنية مستأجرة غير مناسبة، وتفتقر الى المرافق الملائمة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن الطلبة في الصف الاعدادي الثالث في مدراس الأونروا، حققوا نجاحا نسبته ٩١,٣ في المائة في الامتحان الحكومي للمرحلة الاعدادية، الذي أجري في منتصف عام ١٩٩٤، مقابل المتوسط الوطني البالغ ٥٦,١ في المائة.

١١١ - ولم يكن لدى الأونروا الأموال الكافية لتنفيذ برامجها الانشائية المخططة لتخفيف ظروف الاكتظاظ الشديد، واستبدال الأبنية المستأجرة غير المرضية، ولتجنب العمل بنظام الفترات الثلاث، وتوفير غرف مخصصة كالمختبرات والمكتبات. إلا أن الوكالة استطاعت إنجاز بناء مدرسة واحدة تضم ٢٦ فصلا، لتحل محل بناء مستأجر غير مرض، وستة صفوف لتجنب العمل بنظام الفترات الثلاث. وكانت هناك مدرستان تضم كل منهما ٢٥ فصلا قيد الانشاء في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. ووردت في إطار برنامج تطبيق السلام أموال لبناء مدرسة في منطقة المزة في دمشق، لتحل محل بناء مستأجر غير ملائم.

١١٢ - وعمل مركز دمشق للتدريب بالشكل المعتاد. وقد بلغ العدد الاجمالي للمتدربين الملتحقين في الـ ٢٠ دورة ٨٣٠ متدربا، وهو ما يتجاوز عدد مقاعد التدريب التي أعدت لها الوكالة ميزانيتها، وهو ٧٧٦ مقعدا. وكان بين هؤلاء الطلبة ١١٤ متدربة و ١٦٥ متدربا داخليا. وقد شملت الدورات مجموعة كبيرة من المهن الميكانيكية والكهربائية ومهن البناء. وقدّم المركز أيضا دراسات شبه فنية شملت دورات شبه طبية وأخرى فنية الى جانب الأعمال المكتبية والتجارية والالكترونيات. ونظرا لنقص الأموال، لم يسبق إجراء أية صيانة شاملة أو أي تطوير لمركز دمشق للتدريب الذي تأسس عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٩٣، خصّصت الأونروا ٧٧٠ ٠٠٠ دولار للمرحلة الأولى من خطة لتطوير أبنية المركز ومعداته. وبقي المركز بحاجة إلى أموال إضافية لاستكمال تطويره واستحداث دورات جديدة في مهارات مطلوبة على نطاق واسع في السوق المحلية.

١١٣ - وتواصل التدريب أثناء الخدمة للمعلمين ومديري المدارس والموجهين التربويين والمدرسين، بغية الارتقاء بمؤهلاتهم، وتلبية التغييرات المنهجية، وتحديث الطرائق التعليمية وتطوير مهارات الادارة التربوية. فقد التحق ما مجموعه ١٢٧ موظفا تعليميا في دورات التدريب أثناء الخدمة. وتم تنظيم دورة تدريبية مكثفة حضرها ١٣ مشرف مدرسي، لتحسين مهاراتهم الاشرافية والادارية. وقدمت الوكالة ١٨٦ منحة جامعية للطلبة اللاجئين الفلسطينيين - كان من بينهم ٧١ طالبة - المتفوقين في امتحان المرحلة الثانوية العامة، للدراسة في الجامعات السورية، في تخصصات مثل الآداب، وطب الأسنان، والهندسة، والحقوق، والطب، والصيدلة.

باء - الصحة

١١٤ - أفاد نحو ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من خدمات الأونروا للرعاية الصحية في الجمهورية العربية السورية. وتم تقديم هذه الخدمات من خلال ٢١ مركزاً صحياً أو نقطة صحية أو عيادة لصحة الأم والطفل، و ١٢ عيادة لطب الأسنان، و ١٧ مختبراً سريرياً، و ٣ عيادات متخصصة لأمراض شرايين القلب وأمراض الأطفال والقبالة والأمراض النسائية، و ٢١ عيادة للرعاية الخاصة بمكافحة أمراض السكري، وارتفاع ضغط الدم وقد استكملت برعاية استشفائية من خلال اتفاقيات تعاقدية مع ثمانية مستشفيات.

١١٥ - وتم تحقيق تقدم ملحوظ نحو تحسين مرافق البنية الأساسية للرعاية الصحية الأولية خلال الفترة المستعرضة. فقد أقيمت ثلاث نقاط صحية جديدة في قريتي الحُسينة ورمضان، كما في مركز دمشق للتدريب. وأقيمت أيضاً أربع عيادات لطب الأسنان في المراكز الصحية في الأليانس وخان دنون وخان الشيخ وسبينة، كما أقيمت ستة مختبرات سريرية في المراكز الصحية في مدينة حلب والأليانس وعين التل وحماة وجوبر والمزيريب. وإضافة إلى ذلك، أنجزت الأعمال لتجديد المركز الصحي في مخيم النّيرب، ولتوسيع الصيدلية الميدانية وتجهيز غرفة مبردة لحفظ اللقاحات، كما جرت تعهدات في إطار برنامج تطبيق السلام لبناء مراكز صحية جديدة في مخيم حمص والسبينة لتحل محل أبنية غير مَرْضِيّة، وإعادة تنظيم وتطوير المركز الصحي في اليرموك، ولتوسيع مركز صحة الأم والطفل.

١١٦ - وتم تعزيز التعاون مع وزارة الصحة، إما بشكل مباشر أو بمشاركة اليونيسف، من خلال المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة الصحية على نطاق وطني، بما في ذلك ضبط أمراض السكري واضطرابات نقص اليود ومراقبة الأمراض العامة، وحملة مكافحة شلل الأطفال، وإدخال لقاح التهاب الكبد في البرنامج الموسع للمناعة.

جيم - الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١١٧ - ارتفع عدد السكان اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية بنسبة ٤,٦ في المائة، أي من ٣١٤ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٢٨٨ ٢٢٧ شخصاً في نهاية الفترة المستعرضة، مما يعكس حجم النمو السكاني الطبيعي. وفي أواخر عام ١٩٩٣، أنجز بنجاح مشروع رائد لجعل بيانات التسجيل عبر الحاسوب متوفرة في الجمهورية العربية السورية، ولتمكين موظفي الوكالة من إجراء التعديلات على تلك البيانات محلياً، وأصبح العمل بهذا المشروع كلياً عام ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، أمكن توفير وقت الموظفين واللاجئين معاً، وأصبحت الوكالة قادرة على استخدام هذه البيانات في تخطيط البرامج على الوجه الأكمل.

١١٨ - وانخفضت قليلاً نسبة التسجيل في برنامج العسر الشديد، لتصبح ٦ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. إلا أنه كان هناك، كما في الأماكن الأخرى، كثير من اللاجئين المعوزين الذين لم تنطبق عليهم المعايير الدقيقة المحددة لقبولهم في سجلات المساعدة الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك، وجود ٢٥٠ ٣ لاجئاً (٦٠٠ أسرة معيشية) في مخيم النّيرب، يقيمون في ثكنة عسكرية متصدعة، أريد لها أن تكون مؤقتة

منذ بنائها أثناء الحرب العالمية الثانية. وإذ توقعت الأونروا أن تقدم لها الحكومة قطعة أرض، وتلقت تبرعات خاصة فقد تمكنت من البدء بتخطيط مشروع يوفر وحدات سكنية متدنية الكلفة ومتعددة الطوابق لذلك المجتمع المحلي. وبتبرع خاص، سيكون من الممكن بناء شقق سكنية لما مجموعه ١٢٠ عائلة في عين التل المجاور، ثم في موقع الثكنة نفسه إذا توفر مزيد من التمويل. وازدياد اهتمام المانحين بالأوضاع السكنية للاجئين بوجه عام، أتاح مزيداً من المخصصات في الميزانية لاستصلاح المآوي لعائلات العسر الشديد في الجمهورية العربية السورية.

١١٩ - وفي أواخر عام ١٩٩٣، أنجز برنامج الحد من الفقر لعائلات العسر الشديد وغيرها من العائلات المحتاجة تحويل قاعدة العمل به من المنح الى القروض. واستُحدث نظام إقراض مضمون جماعياً، توافرت من خلاله لأعضاء الجماعات قروض قصيرة الأجل دون فائدة، لتمويل مشاريع عمل صغيرة. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، تم تشكيل ١٥ جماعة برأس مال صندوق تدويري قدره ٣١ ٧٦٦ دولاراً، تضاف إليها مدخرات أعضاء الجماعات. والاهتمام الذي أبداه بالمشروع ممثلو المانحين الزائرين، شجع الوكالة على البدء بخطط لتوسيع البرنامج في جميع مناطق عمليات الوكالة، مما يسهم في ردم فجوة كبيرة في برامج التسليف في المنطقة. وكانت المجموعات النسائية هدفاً خاصاً للتدريب على تطوير مشاريع العمل الصغيرة، من خلال دورات مركّبة في ١٢ مركزاً لبرامج المرأة طوال السنة. وكانت النتيجة الفورية، تشكيل مجموعات قروض نسائية في مدينتي حلب واللاذقية. وحققت تعاونية حفظ الأطعمة وتسويقها في درعا، التي أسست برعاية صندوق مبادرات المرأة الفلسطينية التابع للوكالة، أرباحاً نسبتها ١٩ في المائة، وكان ينتظر أن تصبح التعاونية مستقلة تماماً عن دعم الوكالة مع نهاية عام ١٩٩٤.

١٢٠ - وجرى التدريب وغيره من الأنشطة في مراكز برامج المرأة، بتخطيط وإشراف تامين مباشرين من قبل لجان نسائية منتخبة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد تلقت هذه اللجان مزيداً من التدريب لتطوير قدراتها على إدارة المراكز بفعالية. وفي مركز اليرموك، قام المجتمع المحلي بتمويل حضانةهارية لأطفال الأمهات العاملات. كما أقيمت حضانة أخرى على أساس التمويل الذاتي، بإدارة ثلاث نساء من عائلات العسر الشديد، لأطفال الموظفات في المكتب الإقليمي للوكالة في دمشق. وتم توفير التدريب على تطوير الطفولة المبكرة وإدارة مرافق ما قبل المدرسة، للنساء المتطوعات في ستة مراكز. ونظمت دورة في مبادئ القانون في عين التل، وافتتحت صفوف لتعليم القراءة والحساب في خان دنون.

١٢١ - وأولى برنامج الإعاقة اهتماماً خاصاً لإشراك الأهالي ودعمهم في إعادة تأهيل أطفالهم المعاقين. وعُقدت حلقات تدريبية للمجموعات الداعمة من الأهالي، تعلموا فيها طرائق التعامل مع المصابين بالشلل الدماغى وغيره من الإعاقات الشديدة، مما أدى الى إقامة مشغل لصنع وسائط بسيطة وزهيدة الكلفة للمساعدة على الحركة، كالعكاكيز والمشأيات. وبدأ الأهالي في درعا بتقديم تبرعات شهرية لتغطية النفقات الجارية لمركز التأهيل الاجتماعى، الذي وسّع نطاق أنشطته لجمع المال بإضافة مكتبة لبيع القرطاسية الى جانب إنتاج الحقائق المدرسية. وقطع التخطيط لمشروع يمكن المعاقين في دمشق من كسب الدخل، مرحلة متقدمة بانتظار التمويل. وفاز طفل متخلّف عقلياً من مركز التأهيل الاجتماعى في التّيرب بالجائزة الأولى في المباراة الإقليمية العربية الأولى للرسم، التي نُظّمت للأطفال المعاقين أواسط عام ١٩٩٣.

ثامنا - الضفة الغربية المحتلة ومنطقة الحكم الذاتي في أريحا

ألف - التعليم

١٢٢ - ضمت ١٠٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية للأونروا في الضفة الغربية ٥٨٩ ٤٢ طالبا في ١٩٩٣/١٩٩٤. أي بزيادة قدرها ٢٧٩ طالبا عن السنة السابقة. وظلت مدارس الوكالة تعاني انقطاعات فترية بسبب أوامر الإغلاق العسكرية، وحظر التجول، والقيود على التنقل، وبسبب الاضرابات العامة. فقد تأثرت خدمات التعليم الى حد بعيد بإغلاق الأرض المحتلة بعد مذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وكانت أكثر المدارس تأثرا تلك الموجودة في منطقة القدس، لأنه لم يسمح للمعلمين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية بالذهاب الى القدس أو بعبورها في طريقهم الى أماكن أخرى. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت مدارس الوكالة قد خسرت ١٤ في المائة من أيام الدراسة. وواصلت الأونروا توزيع مواد التعلم الذاتي، وأوراق العمل والوسائل السمعية البصرية للتلامذة، وبخاصة في المناطق الأكثر تأثرا. وتأثرت كذلك الى حد بعيد بالإغلاق في أواخر شباط/فبراير، مراكز التدريب الثلاثة في الضفة الغربية. فمع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغ مقدار الوقت التدريبي الضائع ١٥ في المائة في مركز رام الله لتدريب الإناث، و ٢٤ في المائة في مركز رام الله لتدريب الشباب، و ٣١ في المائة في مركز تدريب قلنديا.

١٢٣ - والاكتظاظ الناتج عن النمو السكاني الطبيعي، وعدم توافر المواقع الملائمة لدى الأونروا لبناء صفوف إضافية أو مدارس، ظل يعتبر مشكلة تؤثر على المدارس الموجودة في القرى بشكل خاص. وأكثر من ٢٥ في المائة من المدارس عملت في أبنية مستأجرة غير مرضية، تفتقر الى المرافق التعليمية المناسبة. وتصدع عدد من المدارس المبنية في الخمسينات والستينات الى حد استلزم استبدالها لدواعي السلامة. واستهدفت بعض المشاريع الموضوعية في إطار برنامج تطبيق السلام حل هذه المشاكل، إضافة الى تحسين البنية الأساسية التعليمية عموما. وقد تم استلام أو التعاقد بنحو ١٠ ملايين دولار لبناء وتجهيز تسع مدارس، وتطوير تسع مدارس أخرى، وبناء وتجهيز ثلاث عشرة غرفة مخصصة وثمانية صفوف لتفادي نظام الفترات الثلاث. وأنشأت الوكالة خلال الفترة المستعرضة ثلاث مدارس لتحل محل أبنية مستأجرة غير مرضية، وأربعة صفوف لتفادي نظام الفترات الثلاث، وسبع غرف مخصصة. يضاف الى ذلك وجود مدرستين قيد البناء للحلول محل أبنية مستأجرة غير مرضية. واقتضت قيود الميزانية اتخاذ قرار بالعدول عن إضافة السنة العاشرة إلى مرحلة التعليم الأساسي المخطط لها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

١٢٤ - ووفرت مراكز التدريب الثلاثة التابعة للوكالة في الضفة الغربية، اثنان في رام الله وواحد في قلنديا، ٢١٦ مقعدا للتدريب على دورات مهنية وفنية للشباب اللاجئين الفلسطينيين، أي بزيادة ٦٠ مقعدا عن السنة التدريبية ١٩٩٢/١٩٩٣. وجاءت هذه الزيادة نتيجة استحداث دورات جديدة في الخزفيات، ودراسات الحاسوب، والعمل الاجتماعي في مركز تدريب رام الله للإناث. واستمر المركز في تنظيم دورات في إدارة الأعمال، وإنتاج الألبسة، وصحة الأسنان، وتصنيف الشعر والتمريض، إضافة الى دراسات تُعد الطلاب للعمل كفنيي مختبرات، ومساعدى صيادلة، ومساعدى للعلاج الطبيعي. ونظمت في مركز تدريب رام الله للشباب دورات في إدارة الأعمال وعلم الحاسوب، والادارة المالية والتسويق. وبالإضافة الى دورات في البناء وأعمال

الكهرباء والالكترونيات والمهن الميكانيكية وأشغال المعادن، قدم مركز تدريب قلنديا دورات فنية بعد المرحلة الثانوية، تعد الطلاب ليصبحوا فنيي بناء، ورسّامين معماريين ومسّاحي أراض. وواصلت مراكز التدريب الثلاثة تنظيم دورات قصيرة الأجل، مدتها ٢٠ أو ٤٠ أسبوعا، لتدريب مساعدي محاسبين، ومساعدي باحثين اجتماعيين، وسكرتيرات تنفيذيات، وفنيين في تصليح الأدوات المنزلية الكهربائية.

١٢٥ - ومن التطورات البارزة خلال الفترة المستعرضة، افتتاح كلية العلوم التربوية في مركزي رام الله للتدريب، حيث توفر مسابقات دراسية مدتها أربع سنوات، تنتهي بمستوى الدرجة الجامعية الأولى. وبرنامج السنوات الأربع هذا، حل محل برنامج تدريب المعلمين ذي السنتين، الذي كان معمولا به سابقا. وقد أقيمت كلية العلوم التربوية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وحصلت على اعتماد المجلس الفلسطيني للتعليم العالي. ووفر البرنامج ٣٠٠ مقعد تدريبي في السنتين الأولى والثانية. وحين تستكمل كلية العلوم التربوية طاقتها الاستيعابية في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، يُتَظَنَر للبرنامج أن يوفر ٦٠٠ مقعد تدريبي في اختصاصات مثل التعليم الصفّي العام، وتعليم اللغتين العربية والانكليزية، والرياضيات والعلوم. وفي السنوات المقبلة، سيتابع ٥٦٠ ٢ معلما في الأونروا، يحملون شهادة إتمام دراسة مدتها سنتان، دورات تؤهلهم للحصول على درجة بمستوى أربع سنوات. وللارتقاء بمؤهلات موظفي التعليم، ومواكبة التغييرات المنهجية، وتطوير مهارات مديري المدارس في الإدارة التربوية، التحق ٥٧ معلما ومدير مدرسة ومدرّبا بدورات تدريبية أثناء الخدمة. وقدمت الأونروا منحا جامعية لما مجموعه ١٦٥ طالبا، بينهم ٩٥ طالبة، للالتحاق بجامعة المنطقة، لدراسة الزراعة، والآداب، وإدارة الأعمال، وعلم الحاسوب، وطب الأسنان، والاقتصاد، والهندسة، وفن المختبرات، والحقوق، والصيدلة.

باء - الصحة

١٢٦ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية، عبر شبكة تضم ٣٤ مركزا أو نقطة صحية، و ١٦ عيادة لطب الأسنان، و ١٧ مختبرا سريريا، و ٣٤ عيادة للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري، ومثلها لأمراض ضغط الدم. وقامت ست عيادات للعلاج الطبيعي، تعمل بمشاركة اليونيسيف، بمعالجة الإعاقات الناتجة أساسا عن الإصابات. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، تولت الوكالة بمفردها مسؤولية برنامج العلاج الطبيعي. وعلاوة على ذلك، تم توفير الرعاية الاستشفائية عن طريق المستشفى العام للوكالة في قلقيلية، الذي يضم ٤٢ سريرا، الى جانب أربعة مستشفيات لمنظمات غير حكومية، تعمل على أساس تعاقدى، حيث حجزت الأونروا عددا من الأسرّة لمعالجة المرضى اللاجئين. وواصلت الوكالة أيضا تقديم المساعدة النقدية للاجئين، إسهاما منها في تغطية تكاليف الرعاية الطبية المتخصصة في مستشفى المقاصد في القدس، وفي مستشفيات القطاع العام في إسرائيل، لأن مثل تلك الرعاية غير متوفرة في الضفة الغربية.

١٢٧ - وبالإضافة الى المشاريع التي أطلقت في إطار برنامج المساعدة الموسع، لتطوير البنية الأساسية الصحية، تلقى برنامج تطبيق السلام تبرعات لبناء وتجهيز ستة مراكز صحية إضافية في المخيم رقم ١، وقرى بيت عور، وبدو، وعين عريك، ورمضين، ويعبد. وأنجز بناء مراكز صحية جديدة في مخيم الفارعة وطولكرم وفي قرية العوجا، لتحل محل أبنية غير ملائمة، كما أنجزت تحسينات المراكز الصحية

في مخيّمي بلاطه والجلزون وفي مدينة القدس. وقطعت أعمال إعادة التصميم والتحسينات في مستشفى قلقيلية شوطا كبيرا بنهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وزودت الأونروا السلطة الصحية الفلسطينية الوافدة في منطقة أريحا، بمواد طبية لسد النقص الحاصل خلال فترة انتقال المسؤولية من السلطة الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية.

١٢٨ - واصلت الأونروا إسهامها الملحوظ لتحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين. وأنجزت مد شبكات داخلية للصرف الصحي في مخيّمي عسكر وجنين، فيما بدئ بمشاريع مماثلة في مخيّمي نور شمس وطولكرم. وكانت الغاية منها ربط شبكات الصرف الصحي في المخيمات بشبكات البلديات المجاورة. إلا أن خمسة مخيمات للاجئين، هي العرّوب والفرعة والفوّار والجلزون وقلنديا، توجد في مواقع لا تسمح بوصولها بالشبكات المناسبة للصرف الصحي. وتم تأمين الأموال لإجراء دراسات جدوى بغية تحديد الخيارات الفنية لتحسين شبكات المجاريير والصرف الصحي في تلك المخيمات. والحاجة الى تطوير منطقة أريحا في إطار إعلان المبادئ، دفعت الوكالة الى التخطيط لتحسين البنية الأساسية في مخيمات المنطقة، بما في ذلك بناء خزان للمياه في مخيم عقبة جبر، ورعاية دراسة للجدوى حول الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار في منطقة أريحا كلها.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٢٩ - ارتفع عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية بنسبة ٥,٢ في المائة من ٤٧٩ ٠٢٣ شخصا في حزيران/يونيو ١٩٩٣، إلى ٥٠٤ ٠٧٠ شخصا في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وانخفضت قليلا نسبة اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد الى ٦ في المائة، على الرغم من استمرار الصعوبات الاقتصادية في الضفة الغربية، بما فيها فقدان فرص العمل في إسرائيل. وكثير من العائلات المحتاجة التي لم تستوف معايير الالتحاق ببرنامج العسر الشديد، تلقت المساعدة من خلال توزيعات المواد الغذائية الطارئة، لمواجهة الإغلاقات المتكررة للضفة الغربية.

١٣٠ - وأظهرت دراسة استطلاعية أجريت في أواسط عام ١٩٩٣، أن عدد عائلات العسر الشديد التي تعيش في أوضاع سكنية دون المستوى، أكبر بكثير من التقديرات السابقة. فقد تبين أن نحو ٢ ٠٠٠ مأوى بحاجة الى إصلاحات كبرى، و ١٥٠ مأوى تحتاج إلى إعادة إعمار، مما يشكل ٤٠ في المائة من مآوي عائلات العسر الشديد. والأموال الواردة من تبرعات خاصة (برنامج المساعدة الموسع وبرنامج تطبيق السلام)، جعلت من الممكن اصلاح ٥٩ مأوى خلال السنة، فيما كان العمل جاريا على ٢٠٤ مأوى أخرى. وقد تركز اهتمام خاص على إشراك عائلات لاجئة في أعمال الإصلاح وفي التمويل الاسهامي للبرنامج. وتم التعهد بالمال في إطار برنامج تطبيق السلام، لتلبية الاحتياجات السكنية لما مجموعه ٢ ٠٠٠ عائلة. ونظرا للوضع الاقتصادي السائد والمشاكل الأمنية القائمة، فقد انتكست برامج الحد من الفقر. إلا أن مساعدات قدمت إلى ٧٥ عائلة تعيش في حالة عسر شديد، على إقامة مشاريع عمل صغيرة، ووضعت خطط لايجاد نظام إقراض مضمون جماعيا. وبذلت جهود لتنشيط التعاونيات في مراكز برامج المرأة، حيث أقامت ستة مراكز مشاريع عمل وفرت دخلا ثابتا لما مجموعه ٥٥ امرأة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٣١ - وأصبح مركزان من ١٤ مركزا لبرامج المرأة، في مخيم الأمعري (وضع في مبنى جديد) ومخيم الفوار، بإدارة تامة من اللجان النسائية المنتخبة، ومساعدة فنية ومالية من موظفي الوكالة. وقد التقت اللجان من جميع مراكز المرأة لتشكيل لجنة تنسيق، قبلت عضوية ممثلة لها في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وتم تعيين مسؤولة برامج المرأة لدى الأونروا في الضفة الغربية عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد. وهكذا، كان برنامج المرأة يندمج تدريجيا في شبكة أوسع للمنظمات النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة ضرورية لتحقيق قدر أكبر من استقلالية البرنامج. وبدأت حلقة عمل رائدة حول المبادئ القانونية في مخيم بلاطة أوائل عام ١٩٩٤، تناولت قضايا التربية المدنية ووضع المرأة في القانون الشرعي. وتم تنظيم صفوف لتعليم القراءة والحساب، ضمت ١٨٧ امرأة.

١٣٢ - وارتبط برنامج الاعاقة بمنظمات أخرى معنية بشؤون الإعاقة، من خلال العضوية في لجنة التنسيق الوطنية المركزية لإعادة التأهيل، التي عملت فيها مسؤولة برنامج الاعاقة في الوكالة بصفة استشارية. وفي نهاية عام ١٩٩٣، شارك أعضاء اللجنة في ندوة دراسية للبدء بالتحضيرات لخطة فلسطينية لإعادة التأهيل. وبعد فترة من التوسع الملحوظ في السنتين السابقتين، ركز موظفو الوكالة على تطوير البرامج القائمة للتأهيل الاجتماعي، وبخاصة في مجالات الأنشطة البيتية ومساعدة الأطفال المعاقين الملتحقين بالمدارس النظامية. وأجرت الأونروا مباحثات مع الأندية المحلية لتطوير الأنشطة الرياضية للمعاقين.

وأقيمت مخيمات صيفية وشتوية للأطفال المعاقين. وبمساعدة مالية من الوكالة، قامت لجان إعادة التأهيل الاجتماعي بإجراء التعديلات في بيوت المعاقين، لجعلها أكثر ملاءمة لحياتهم اليومية المستقلة. وتابعت مسؤولة برنامج الاعاقية دورة دراسية مدتها سنة واحدة بعد التخرج، في التأهيل الاجتماعي، غايتها تطوير المهارات وإثراء المعارف لدى مخططي البرنامج ومدربيه.

١٣٣ - وتلقى برنامج أنشطة الشباب، الذي أعيد إحياءه عام ١٩٩٣، دفعة الى الأمام من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف والأونروا، لتجديد أبنيته، وتطوير مرافقه، وتوفير التدريب على القيادة. واكتلتفت اللجان المنتخبة لتشكيل اتحاد لمراكز أنشطة الشباب مع بقية الأندية الفلسطينية، فيما وضعت الوكالة آلية للتنسيق مع الاتحاد. وبالإضافة الى البرامج الثقافية والرياضية، التزمت المراكز بالمشاركة في خدمة المجتمع المحلي، مقتدية بجهود أعضاء مركز أنشطة الشباب في شعفاط، الذين عملوا مع الأهالي والمعلمين، على إيجاد طرائق لمساعدة أطفال المخيم، الذين كانت مستويات تحصيلهم في القراءة والحساب دون معدلات فئة أعمارهم.

تاسعا - منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة

ألف - التعليم

١٣٤ - ضمت ١٥٤ مدرسة ابتدائية وإعدادية للأونروا في قطاع غزة ٦٩٩ ١٠٩ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤، أي بزيادة ٩٩٠ ٤ تلميذا عن السنة السابقة. وقد انحسرت حالات التعطل عن التعليم نتيجة الإغلاق بأوامر عسكرية، وحظر التجول والاضرابات العامة خلال الفترة المستعرضة. فمع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغت نسبة الأيام الدراسية الضائعة نتيجة هذه الاجراءات نحو ١٠ في المائة، مقابل ١٦ في المائة في السنة السابقة. وللتعويض عن الوقت الدراسي الضائع، تم توزيع مواد للتعلم الذاتي على جميع المدارس. وخلال الفترات الهادئة نسبيا، كان يجري توزيع تلك المواد كإجراء علاجي للضعف التراكمي في التحصيل الدراسي للطلاب. وأثناء الإغلاق العسكري لبعض المدارس، كان التعليم يتم في المساجد أو في ممتلكات خاصة. وتطوع موظفو التعليم بإعطاء ساعات دراسية إضافية قبل ساعات المدرسة وبعدها. وللتعويض عن جزء من الوقت الدراسي الضائع، تم تمديد السنة الدراسية لمدة أسبوعين في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٣٥ - ولقياس أثر إغلاق المدارس، وتزويد التلامذة بالتعليم العلاجي لتحسين مهاراتهم الدراسية، أجريت اختبارات تشخيصية لجميع التلامذة. وأعدت ونفذت خطط علاجية على أساس نتائج تلك الاختبارات. كما نظمت صفوف علاجية لطبيعي التعلم وللتلامذة الذين يعانون صعوبات تعلمية خاصة، لتوفر لهم أنشطة تعليمية تمكنهم من تحسين مستويات تحصيلهم.

١٣٦ - وقد أدى النمو المتسارع في عدد التلامذة من جهة، ومحدودية الأموال المتوفرة لتوسيع البنية الأساسية التعليمية وتوظيف معلّمين إضافيين من جهة أخرى، الى ارتفاع حاد في درجة الاكتظاظ في مدارس الأونروا في قطاع غزة. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، لم يكن مستغربا وجود أكثر من ٥٠ تلميذا

في الصف الواحد. وتصدع العديد من الأبنية المدرسية التابعة للوكالة، وبخاصة تلك المبنية في الخمسينات والستينات من القرنين والسقوف المستعارة، الى حد جعل بعضها غير آمن. ولمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد التلامذة، وتلافي العمل بنظام الفترات الثلاث، تم بناء مدرستين تضمّان ٣٣ صفا، وبناء ٤٠ صفا إضافيا في أماكن مختلفة، بالإضافة الى غرف للإدارة وأخرى مخصصة. كما أنجزت ١١ غرفة مخصصة (مكتبة، ومختبر أو غرف متعددة الأغراض). وفي إطار برنامج تطبيق السلام وردت أموال أو تعهدات بالتبرع لبناء ٢٠ مدرسة جديدة، وللصيانة الشاملة في ٥ مدارس، ودهان ٧٠ مدرسة، وإعادة بناء الأسوار وتغيير زجاج النوافذ في ١٠٠ مدرسة، وإقامة ٢٥ ملعبا. ومع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان العمل جاريا في العديد من هذه المشاريع. ومع وصول السلطة التربوية الفلسطينية، كانت الترتيبات جارية للبدء بصيانة شاملة لمدارس القطاع العام، التي سبق استلام أموال لها.

١٣٧ - ووفر مركز غزة للتدريب ٧٠٨ أماكن تدريبية لـ ٦٦٩ متدربا و ٣٩ متدربة. ونظم المركز ١٣ دورة مدتها سنتان للتدريب المهني في الأشغال الميكانيكية والكهربائية ومهن البناء، و ٣ دورات شبه فنية مدتها سنتان، في العلاج الطبيعي والالكترونيات الصناعية والأعمال المكتبية والتجارية. كما نظّم المركز أيضا دورات قصيرة الأجل في التدريب المهني، مدتها ٢٠ الى ٤٠ أسبوعا لمساعدتي المحاسبين، ومشغلي الحاسوب التجاري، وعمال قوالب الاسمنت والتبليط، إضافة الى دورة في صناعة الألمنيوم. وبسبب الأوامر العسكرية بالإغلاق، وحظر التجول وغيرها من العوامل المتصلة بالاضطرابات والتوتر، خسر المركز ٢٥ في المائة من أيام التدريب حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، مما قد يستلزم تمديد السنة التدريبية حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فضلا عن الأنشطة التعويضية الجارية تنفيذها في المركز. وظلّ الطلاب القادمون من غزة، والملتحقون بمراكز الأونروا للتدريب في الضفة الغربية، يواجهون صعوبات كبرى في الحصول على تصريح من السلطات الاسرائيلية لمغادرة القطاع. والقيود الصارمة التي فرضت على التنقل أواخر شباط/فبراير ١٩٩٤، ظلت سارية المفعول في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسمحت السلطات الاسرائيلية للطالبات القادمات من غزة بالعودة إلى مراكز تدريبهن في الضفة الغربية في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٤. ومع نهاية حزيران/يونيه، كان قد سُمح لمعظم المتدربين القادمين من غزة بالعودة الى دراستهم في الضفة الغربية.

١٣٨ - وأتاح برنامج التدريب أثناء الخدمة للمعلمين ومُدبري المدارس والموجهين التربويين والمدرسين الارتقاء بمؤهلاتهم، وتلبية متطلبات التغييرات المنهجية، وتحديث الطرائق التعليمية، وتطوير مهاراتهم في الإدارة التربوية. وأفاد أكثر من ٢٢٠ موظفا في التعليم من هذا البرنامج. وقدمت الأونروا أيضا منحًا جامعية لما مجموعه ٢١٨ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين - بينهم ٨١ طالبة - ممن تفوقوا في امتحانات التوجيهي (المرحلة الثانوية). لمتابعة دراستهم في اختصاصات مثل الزراعة والآداب وإدارة الأعمال وعلم الحاسوب وطب الأسنان والتربية والهندسة والطب والتمريض والصيدلة والعلوم.

باء - الصحة

١٣٩ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، من خلال شبكة تضم تسعة مراكز صحية، وثمانية مراكز فرعية لصحة الأم والطفل، وإحدى عشرة عيادة

لطب الأسنان، وتسعة مختبرات سريرية، وثمانية عيادات متخصصة في أمراض القلب والقبالة والأمراض النسائية وطب العيون وأمراض الأطفال، وتسع عيادات للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكرى، ومثلها لأمراض ضغط الدم. وتسلمت الأونروا عام ١٩٩٤ برنامج العلاج الطبيعي المشترك بينها وبين اليونيسيف، والذي يعمل في ست عيادات لمعالجة الإصابات الناجمة عن المواجهات بشكل أساسي. كما قامت الأونروا بتشغيل ست وحدات للولادة تضم ما مجموعه ٦٠ سريرا، حيث تمت ولادة نحو ثلث المواليد للاجئين. وتم توفير خدمات الاستشفاء للاجئين عن طريق اتفاق تعاقدى مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية، حيث جرى حجز ٥٠ سريرا لمعالجة اللاجئين، وعن طريق تقديم مساعدة مالية في تكاليف العلاج في مستشفيات القطاع العام.

١٤٠ - وتواصل التدبير الخاص لتقديم الخدمات الطبية بعد الظهر في المخيمات الخمسة الكبيرة ومدينة غزة، كما بدئ في بناء مركزين صحيين جديدين في مخيم الشاطئ وتل السلطان (رفح) بعد تأخير طويل يعود الى عوامل خارجية. وقد تم تمويل معظم مقترحات المشاريع الصحية والمتصلة بالصحة في إطار برنامج تطبيق السلام، بما في ذلك الصيانة الشاملة لمدرسة التمرير القائمة، وتطوير المعدات الطبية، وإعادة بناء عيادات لصحة الأم والطفل في بيت حانون والفاخورة، وصيانة المركز الصحي في بني سهيل، وتجديد المراكز الصحية في مخيمى خان يونس ورفح، والمركز الصحي في الرمال، وبناء وتجهيز عيادة لطب الأسنان في المركز الصحي في مخيم المغازي، ولبناء وتجهيز كلية جديدة للتمرير والمهن الطبية المتصلة به، لتعمل بالارتباط مع المستشفى العام للأونروا. وحقق بناء المستشفى الذي يضم ٢٢٢ سريرا، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، تقدما ملحوظا، إذ يتوقع إنجازها في نهاية عام ١٩٩٥. وبذلت جهود خاصة لتغطية تكاليف تجهيزات المستشفى، بما في ذلك استحداث برنامج موحد لدرء الدخل ونقل التقنية لإنتاج الأثاث محليا. وباستخدام تبرع خاص لبرنامج تطبيق السلام، ستقدم الوكالة المعدات لمستشفى الشفاء التابع للقطاع العام، وفقاً لمواصفات تحددها السلطة الصحية الفلسطينية.

١٤١ - وقد تحقق تقدم في إطار البرنامج الخاص للصحة البيئية، الذي أنشأته الوكالة في غزة عام ١٩٩٢، للاضطلاع بالتخطيط الشامل وتنفيذ المشاريع بغية تحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في المخيمات والبلديات المجاورة، بما فيها موارد المياه وتنظيم شبكات المجاري والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة. وقد أنجزت دراسات الجدوى لشبكات المجاري والصرف الصحي في مخيم الشاطئ، ومدينة جباليا ومخيمها، ومنطقة رفح وثلاثة من المخيمات الوسطى - البريج والمغازي والنصيرات. وقطعت الأشغال لتطوير محطات الضخ ومحطة معالجة المياه القذرة في غزة شوطا كبيرا، شأن تمديد خط للصرف الصحي بالضغط في مخيم الشاطئ. وتم استلام تبرعات في إطار برنامج تطبيق السلام لتنفيذ مشاريع رأسمالية لمعالجة الأوضاع المتردية جدا للصحة البيئية السائدة في غزة. وشملت المشاريع الممولة تحسين طرائق التخلص من النفايات الصلبة في مخيم الشاطئ، وتطوير مكبات النفايات في المخيمات، وتحسين النظم البلدية لجمع النفايات والتخلص منها، وتحسين شبكة المجاري والصرف الصحي في مخيم دير البلح.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٤٢ - ارتفع عدد اللاجئين المسجلين في قطاع غزة بنسبة ٦,٦ في المائة خلال السنة، من ٢٨٠ ٦٠٣ شخصا إلى ٦٤٣ ٦٠٠ شخص، مما يعكس ارتفاع نسبة الولادات، واستكمال السجلات العائلية. وإذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية الخاصة، والأثر الكبير لفقدان فرص العمل في إسرائيل على البطالة، فليس من المستغرب أن تكون في غزة ثاني أعلى نسبة من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد، وهي ٩,٣ في المائة، بعد لبنان فقط. فكان من الضروري الاضطلاع ببرامج إغاثة طارئة أربع مرات خلال السنة المستعرضة. وأظهرت دراسة استطلاعية من بيت لبيت أواسط عام ١٩٩٣، أن أكثر من ٦٠ في المائة من عائلات العسر الشديد تعيش في بيوت بحاجة إلى إعادة تسقيف أو إصلاحات كبرى أو إعادة بناء. فهناك نحو ٥ ٠٠٠ بيت بحاجة إلى إعادة بناء، أو إصلاحات كبرى، و ٢ ٨٠٠ بيت بحاجة إلى إعادة تسقيف فقط. وأتاح استثمار كبار المانحين في استصلاح المآوي إجراء تحسينات في أكثر من ٧٠٠ بيت خلال السنة، فيما كان ٢ ٥٢٠ مأوى آخر قيد الترميم أو إعادة البناء في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتم التعهد بتبرعات في إطار برنامج تطبيق السلام لمعالجة المتطلبات السكنية لأكثر من ٣ ١٠٠ عائلة. وقامت العائلات نفسها بإعادة التسقيف، بمواد واستشارة فنية من الوكالة. ومن خلال برنامج استصلاح المآوي، تم إيجاد فرص عمل لصغار المقاولين والعمال من مخيمات اللاجئين، الذين قاموا بتنفيذ هذه التحسينات.

١٤٣ - وقد شجّع برنامج تخفيف حدة الفقر مشاريع العمل الصغيرة بشكل أساسي من خلال صندوق دائر للقروض الصغيرة، قدّم المساعدة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٤ لما مجموعه ١٢٦ لاجئا فقيرا، كان بينهم ٥٦ امرأة و ٢٥ معاقا. وجرى تشجيع النساء على المغامرة في مشاريع لإنتاج المواد الغذائية تجاريا من خلال دورات للتدريب على مهارات تجميد تلك المواد وتجفيفها، ينظمها اتحاد لجان العمل الزراعي في مراكز برامج المرأة لدى الأونروا. وفي ربيع عام ١٩٩٤، بدئ العمل بنظام إقراض مضمون جماعيا للنساء. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، تم منح القروض الأولى في إطار البرنامج الجديد لأربع مجموعات تضامنية شملت ١٧ عضوا. ومعظم المقترضين كانوا بائعين معوزين، يبيعون البضائع في أسواق شوارع غزة، ويعيشون أوضاعا في غاية الفقر. وقد أتاحت لهم أعمالهم أن يحصلوا على الحد الأدنى من العيش لأنفسهم ولعائلاتهم.

١٤٤ - ومع حزيران/يونيو ١٩٩٤، أتاح تمويل خاص من المتبرعين للأونروا التركيز على استبدال أو تطوير مراكزها لبرامج المرأة، وعددها ١٥ مركزا. وكما هي الحال في أماكن أخرى، بدأت لجان منتخبة محليا للتدريب لتسلّم إدارة تلك المراكز. وأصبحت مكاتب المجتمع المحلي، الممولة من صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، مثالا على الخدمات الجديدة التي تديرها النساء بأنفسهن، والتي أريد لها أن تصبح ذاتية التمويل بعد المرحلة الأولية لإقامتها. وافتتحت مكتبة مخيم خان يونس في تموز/يوليه ١٩٩٣، وتم تدريب المتطوعات في مخيم النصيرات، وشراء الكتب والتجهيزات في مطلع عام ١٩٩٤. والخبرة المكتسبة من المشروع الريادي لتعليم المبادئ القانونية في السنة السابقة، أدت إلى إنتاج كتيب حول حقوق المرأة وواجباتها في القانون المدني والشريعة الإسلامية. وبدأت سلسلة جديدة من الندوات الدراسية حول تعليم المبادئ القانونية في جميع مراكز برامج المرأة في مطلع عام ١٩٩٤، مستقطبة النساء والمنظمات النسائية من جميع أنحاء المجتمع المحلي. وكانت التربية المدنية والقانون المدني والشرعي جزءا من هذه الدورة.

١٤٥ - وطورت لجان التأهيل الاجتماعي برامجها خلال السنة بمساعدة فنية من الوكالة، إضافة الى مساعدة مالية لتغطية التكاليف الجارية. وتوسعت البرامج البيتية لعائلات المعاقين، كما تعزز تدريب أمهات الأطفال المصابين بضعف بصري، وتشجيع دمج هؤلاء الأطفال في المدارس النظامية. وفي مطلع عام ١٩٩٤، ائتمنت اللجان ومنظمات غير حكومية أخرى، تعمل في مجال الإعاقة في غزة، برعاية مجلس الصحة الفلسطيني، لتطوير خطة عمل منسقة للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. واشتركت مسؤولة برنامج الإعاقة لدى الأونروا في هذا النشاط أيضا. وأمكن توحيد إطار العمل بين برامج التأهيل الاجتماعي والخدمات المحلية للمعاقين، باعتماد نظام للإحالة الى العلاج المتخصص والتدريب، بدعم مالي من الأونروا، وبمنح تساعد على استحداث خدمات جديدة، كتلك المقدمة للأطفال المصابين بمتلازمة "داون"، والذين لم تتوافر لهم أية مساعدة محلية حتى ذلك الحين. والتقدم الذي حققه المتخصصون والمتطوعون في غزة، نحو إقامة المرافق للمعاقين، جعل من الممكن للوكالة أن تسعى لتوفير المساعدة محليا لعدد أكبر من الأطفال، متجنبين بذلك السلبيات التي يعانيها الأطفال نتيجة الرعاية التي تستلزم إقامتهم في مؤسسات بلد آخر، ومشاركة عائلات أولئك الأطفال في عملية إعادة تأهيلهم.

١٤٦ - وكانت المخيمات الصيفية للأطفال المعاقين والأصحاء عام ١٩٩٣ تجربة سعيدة لعدة مئات من الأطفال من مختلف الأعمار. واستعادت مراكز أنشطة الشباب، التي تم إحيائها مؤخرا، دورها التقليدي الهام في المخيمات الصيفية. وتمت مساعدة تلك المراكز على تطوير أبنيتها وتنويع برامجها من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والأونروا، جاء استكمالاً لجهود الوكالة الكبيرة في هذا الشأن عام ١٩٩٣. وينتظر تعزيز دور موظفي الوكالة في تنشيط برامج التطوير الاجتماعي بعودة اثنين من الموظفين الفاعلين في هذا المجال في صيف عام ١٩٩٤، بعد إتمام دورات تدريبية مدتها سنة بعد التخرج.

المرفق الأول*

رسالتان مؤرختان ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ متبادلتان بين
المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ورئيس
منظمة التحرير الفلسطينية لغرض تسهيل استمرار
الأونروا في تقديم مساعدتها إلى الشعب الفلسطيني في
قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي بقية الضفة الغربية

٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤

سيدي

يشرفني أن أشير إلى إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإلى الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبمقدار ما تتولى السلطة الفلسطينية الصلاحيات والمسؤوليات في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وفي بقية الضفة الغربية، فإنني، استجابة لطلب منظمة التحرير الفلسطينية، أود تأكيد توافقنا على أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" مساعداتها للشعب الفلسطيني في هذه المناطق.

وبناء عليه، ولتسهيل تقديم خدمات الأونروا التاريخية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإطلاق مبادرات جديدة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، توافق على أن تطبّق، في جميع علاقاتها مع الأونروا، المواد ١٠٠، ١٠٤، و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية، مع أنها ليست طرفاً فيها.

ودون انحياز إلى عمومية ما تقدم، فإن منظمة التحرير الفلسطينية توافق تحديداً على:

صاحب السعادة

السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

* هذا المرفق منشور بصورته التي ورد بها، دون إجراء تحرير رسمي له.

(أ) ضمان حماية وأمن موظفي الأونروا، ومرافقها، وممتلكاتها؛

(ب) السماح بإدخال اللوازم، والمواد، والمعدات إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وإخراجها منها، بما في ذلك نقلها ضمن تلك المنطقة، بحريّة مطلقة ودون تأخير أو إعاقة.

(ج) السماح بالدخول إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والخروج منها، والتنقل ضمنها بحرية مطلقة؛

(د) الاعتراف بحق الأونروا برفع علم الأمم المتحدة فوق مرافقها، وعلى آلياتها وبقية وسائط النقل لديها؛

(هـ) توفير وسائل الاتصالات لاسلكيا وعبر الأقمار الصناعية وغيرها دون أية قيود، وتسهيل ربطها بشبكة اتصالات الأمم المتحدة؛

(و) توفير مرافق النقل الجوي والبحري، التي قد تصبح متوفرة لدى السلطة الفلسطينية، أو التي قد يتم إيجادها ضمن المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، دون أية رسوم؛

(ز) الاعتراف بإعفاء الأونروا من رسوم الجمارك، والضرائب، والنفقات على استيراد اللوازم والمواد والمعدات؛ و

(ح) توفير جميع الأعمال اللازمة لتنزيل وتوضيب وتخزين اللوازم والمواد والمعدات المراد استخدامها في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ولنقلها برا أو عبر السكك الحديدية دون أية رسوم.

وإذا كان ما تقدم يمثل فهم منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أود أن أقترح اعتبار هذه الرسالة وردكم بهذا المعنى، بمثابة اتفاق في هذا الشأن.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي.

(توقيع) إلتز تركمان

المفوض العام

٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤

سيدي

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والتي أرسيتم فيها أسس تفاهمنا على مواصلة مساعدة الأودنروا للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي نصت على ما يلي:

"يشرفني أن أشير إلى إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإلى الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبمقدار ما تتولى السلطة الفلسطينية الصلاحيات والمسؤوليات في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وفي بقية الضفة الغربية، فإنني، استجابة لطلب منظمة التحرير الفلسطينية، أود تأكيد توافقنا على أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأودنروا" مساعداتها للشعب الفلسطيني في هذه المناطق.

"وبناء عليه، ولتسهيل تقديم خدمات الأودنروا التاريخية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإطلاق مبادرات جديدة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، توافق على أن تطبق، في جميع علاقاتها مع الأودنروا، المواد ١٠٠، ١٠٤، و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية، مع أنها ليست طرفاً فيها.

"ودون انحياز إلى عمومية ما تقدم، فإن منظمة التحرير الفلسطينية توافق تحديداً على:

"(أ) ضمان حماية وأمن موظفي الأودنروا، ومرافقها، وممتلكاتها؛

"(ب) السماح بإدخال اللوازم، والمواد، والمعدات إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وإخراجها منها، بما في ذلك نقلها ضمن تلك المنطقة، بحرية مطلقة ودون تأخير أو إعاقة.

"(ج) السماح بالدخول إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والخروج منها، والتنقل ضمنها بحرية مطلقة؛

"(د) الاعتراف بحق الأودنروا برفع علم الأمم المتحدة فوق مرافقها، وعلى آلياتها وبقية وسائل النقل لديها؛

السيد إتر تركمان المحترم

المفوض العام

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

"ه) توفير وسائل الاتصالات لاسلكيا وعبر الأقمار الصناعية وغيرها دون أية قيود،
وتسهيل ربطها بشبكة اتصالات الأمم المتحدة؛

"و) توفير مرافق النقل الجوي والبحري، التي قد تصبح متوفرة لدى السلطة
السلطانية، أو التي قد يتم إيجادها ضمن المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، دون أية رسوم؛

"ز) الاعتراف بإعفاء الأوتروا من رسوم الجمارك، والضرائب، والنفقات على استيراد
اللوازم والمواد والمعدات؛ و

"ح) توفير جميع الأعمال اللازمة لتنزيل وتوضيب وتخزين اللوازم والمواد والمعدات
المراد استخدامها في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ولنقلها برا أو عبر السكك الحديدية
دون أية رسوم.

"وإذا كان ما تقدم يمثل فهم منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أود أن أقترح اعتبار هذه
الرسالة وردكم بهذا المعنى، بمثابة اتفاق في هذا الشأن.

"وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي".

ويشرفني التأكيد على أن رسالتكم تعكس تفاهمنا بدقة، وأوافق على اعتبار رسالتكم كما وردت
أعلاه، وقبولي بها، بمثابة اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأوتروا على هذا الأمر.

ومفهومى أن السلطة الفلسطينية ستتولى الصلاحيات والمسؤوليات في الأرض الفلسطينية المحتلة
بما فيها القدس.

وختاماً، أود أن أسجل مرة أخرى، تقديرنا وامتناننا الكبيرين للمفوض العام للأوتروا وموظفيها على
الطريقة المثلى التي نفذوا بها المهمة الموكولة إليهم بتقديم الخدمات والمساعدات التاريخية للاجئين
الفلسطينيين حيثما كانوا، سواءً في الأردن، أو لبنان، أو الجمهورية العربية السورية. وإنني واثقٌ من أنني
أستطيع الاعتماد على استمرار هذه الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي أي
مكان آخر على السواء، إلى أن يتم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، وقرارات
الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧).

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي.

(توقيع) ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

المرفق الثاني

معلومات إحصائية ومالية

المحتويات

الصفحة	الجدول
٥٤	١ - عدد اللاجئين المسجلين
٥٥	٢ - توزيع اللاجئين المسجلين
٥٥	٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها
٥٦	٤ - برنامج الخدمات الاجتماعية
٥٧	٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين في مدارس الأونروا
٥٨	٦ - مقاعد التدريب في مراكز الأونروا للتدريب
٥٩	٧ - الحاصلون على منح جامعية، بحسب الاختصاص وبدل الدراسة
٦٠	٨ - خدمات الرعاية الطبية
٦١	٩ - اتجاهات الإصابة بأمراض سارية مختارة
٦٢	١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون
٦٣	١١ - إصابات في الأرض المحتلة
٦٤	١٢ - التبرعات النقدية والعينية من الحكومات والجماعة الأوروبية*
٦٧	١٣ - النفقات في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ والميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥
٦٨	١٤ - الأونروا بالأرقام

* لمزيد من التفاصيل حول تمويل برامج الوكالة، يرجى مراجعة الكشوفات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٥ جيم (A/49/5/Add.3)).

الجدول ١ - عدد اللاجئين المسجّلين^(١)

(بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو من كل سنة)

الإقليم	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
لبنان	١٢٧ ٦٠٠	١٣٦ ٥٦١	١٥٩ ٨١٠	١٧٥ ٩٥٨	١٩٦ ٨٥٥	٢٢٦ ٥٥٤	٢٦٣ ٥٩٩	٣٠٢ ٠٤٩	٣١٩ ٤٢٧	٣٢٨ ١٧٦	٣٣٨ ٢٩٠
الجمهورية العربية السورية	٨٢ ١٩٤	١١٥ ٠٤٣	١٣٥ ٩٧١	١٥٨ ٧١٧	١٨٤ ٠٤٢	٢٠٩ ٣٦٢	٢٤٤ ٦٢٦	٢٨٠ ٧٣١	٢٩٩ ٢٠٧	٣١٤ ٠٣٩	٣٢٧ ٢٨٨
الأردن	٥٠٦ ٢٠٠	٦١٣ ٧٤٣	٦٨٨ ٠٨٩	٥٠٦ ٠٣٨	٦٢٥ ٨٥٨	٧١٦ ٣٧٢	٧٩٩ ٧٢٤	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٠١٠ ٧١٩	١ ٠٧٢ ٥٦١	١ ١٩٣ ٥٢٩
الضفة الغربية ^(ب)	-	-	-	٢٧٢ ٦٩٢	٢٩٢ ٩٢٢	٣٢٤ ٠٣٥	٣٥٧ ٧٠٤	٤١٤ ٢٩٨	٤٥٩ ١٤٧	٤٧٩ ٠٢٣	٤٠٥ ٠٧٠
قطاع غزة	١٩٨ ٢٢٧	٢٥٥ ٥٤٢	٢٩٦ ٩٥٣	٣١١ ٨١٤	٣٢٣ ٠٣١	٣٦٧ ٩٩٥	٤٢٧ ٨٩٢	٤٩٦ ٣٢٩	٥٦٠ ٢٠٧	٦٠٣ ٣٨٠	٦٤٣ ٦٠٠
المجموع	١ ٢٢١ ٩١٤ ^(ج)	١ ١٢٠ ٨٨٩	١ ٢٨٠ ٨٢٣	١ ٤٢٥ ٢١٩	١ ٦٣٢ ٧٠٧	١ ٨٤٤ ٣١٨	٢ ٠٩٣ ٥٤٥	٢ ٤٢٢ ٥١٤	٢ ٦٤٨ ٧٠٧	٢ ٧٩٧ ١٧٩ ٢	٣ ٠٠٦ ٧٨٧

(أ) هذه الاحصاءات موضوعة على أساس سجلات الأونروا التي يجري استكمالها باستمرار. إلا أنه من المؤكد تقريبا أن عدد اللاجئين المسجّلين الموجودين في منطقة عمليات الوكالة أقل من العدد المبيّن في السجلاّت. ولا توضع ميزانية نفقات الوكالة على أساس السجلاّت، بل على أساس الأعداد المتوقّعة للمستفيدين من خدماتها. ففي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤، كان هناك ٧٣٣ ١٨٤ شخصاً مسجّلين كحالات عسر شديد بالإضافة الى ٣٠ ٠٠٠ شخص يحصلون على خدمات اجتماعية .

(ب) حتى عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية تدار بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأردن .

(ج) لا يشمل هذا المجموع ٨٠٠ ٤٥ شخص يحصلون على الاغاثة في اسرائيل، وكانت الأونروا مسؤولة عنهم حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٥٢ .

الجدول ٢ - توزيع اللاجئين المسجلين

(بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)

الإقليم	السكان المسجلون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	النسبة المئوية للاجئين خارج المخيمات
لبنان	٣٣٨ ٢٩٠	١٢	١٧٥ ٤٢٦	١٦٢ ٨٦٤	٤٨,١٤
الجمهورية العربية السورية	٣٢٧ ٢٨٨	١٠	٩١ ٤٧٦	٢٣٥ ٨١٢	٧٢,٠٥
الأردن	١ ١٩٣ ٥٣٩	١٠	٢٤٤ ٠٢٦	٩٤٩ ٥١٣	٧٩,٥٥
الضفة الغربية	٥٠٤ ٠٧٠	١٩	١٢٩ ٧٢٧	٣٧٤ ٣٤٣	٧٤,٢٦
قطاع غزة	٦٤٣ ٦٠٠	٨	٣٥٠ ٦٢٠	٢٩٢ ٩٨٠	٤٥,٥٢
المجموع	٣ ٠٠٦ ٧٨٧	٥٩	٩٩١ ٢٧٥	٢ ٠١٥ ٥١٢	٦٧,٠٣

الجدول ٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)

الإقليم	عدد العائلات	عدد الأشخاص		النسبة المئوية من اللاجئين
		الحاصلون على حصص تموين	غيرالحاصلين على حصص تموين ^(١)	
لبنان	٩ ٢٣٢	٣٤ ٦٩٦	١ ٨٠٤	١٠,٧٩
الجمهورية العربية السورية	٥ ٩٢٩	١٨ ٤٠٧	١ ٤٦٠	٦,٠٧
الأردن	٧ ٣٤٥	٢٨ ٢٤٦	٢ ١١٩	٢,٥٤
الضفة الغربية	٧ ٩٤٠	٢٧ ٥٣٨	٣ ٠٤٧	٦,٠٧
قطاع غزة	١٢ ٠١٤	٥٦ ٥٥٢	٣ ٣٣٦	٩,٣٠
المجموع	٤٢ ٤٦٠	١٦٥ ٤٣٩	١١ ٧٦٦	٥,٨٩

(أ) تشمل هذه الأعداد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، والطلاب الذين يدرسون بعيداً عن ديارهم، الخ.

الجدول ٤ - برنامج الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليو ١٩٩٣ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)

مشاريع مدعومة بقروض		مشاريع ناشطة		منح الإعالة الذاتية		توفير الدعم للمعاقين		مراكز النجارة		أنشطة الشباب		البرامج النسائية				الإقليم														
																	من ١٩٩٣/٧ إلى ١٩٩٤/٦		حتى ١٩٩٣/٦		المرافق المتخصصة	التأهيل الاجتماعي	المراكز الخريجون	المراكز	المشاركون	المراكز	المشاركات	وحدات الإنتاج	المشاركات	المراكز
																	العدد	بالدولار	العدد	بالدولار	الإحالات	المشاركون	المراكز	المشاركون	المراكز	المشاركات	وحدات الإنتاج	المشاركات	المراكز	
٢٧٨ ٦٥٠	٤٦	٢١٢	١٨٢ ٣٩٧	٣٩	٦١٣ ٨٦٤	٢٠٥	٨٢	٢٠٢	٣	١٠	١	-	-	٨٠	٩	٩٥٠	١٢	لبنان												
-	-	٩٦	٧١ ٤٠٢	٢١	٢١٨ ٨٢٣	٧٧	١١	٨٦	٢	-	-	-	-	٢٥	٧	١ ٥١٥	١٢	الجمهورية العربية السورية												
٤٠٤ ٠٢٤	٦٦	١٧٨	٩٨ ١٥٧	٢٩	٥٧٨ ٨٢٣	١٨١	٣٠	٣٥٠	٧	-	-	-	-	٢٢	٣	٤ ١٩٣	٢٠	الأردن												
-	-	٥٩	٣١ ٨٣٥	٧	٤٦٤ ٤١٢	٦٨	٢٣٠	١٧٠	٨	٤٥	٣	٢ ٥٠٠	١٧	٥٥	٦	٢ ٤٢٠	١٤	الضفة الغربية												
١٧٢ ١٥٠	١٢٦	٤٧	-	-	٣٦٩ ٩٦١	٧١	٥٩	١٦٠	٥	-	-	٦ ٨٤٥	٨	٥٥٠	١	٢ ٢٣٥	١٥	قطاع غزة												
٨٥٤ ٨٢٤	٢٣٨	٥٩٢	٣٨٣ ٧٩١	٩٦	٢ ٢٤٥ ٨٨٣	٦٠٣	٤١٣	٩٦٨	٢٥	٥٥	٤	٩,٣٤٥	٢٥	٧٣٢	٢٦	١١,٣١٣	٧٣	المجموع												

الجدول ٥ - توزيع التلاميذ اللاجئيين في مدارس الأونروا^(أ)

(كما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)

مجموع التلامذة	عدد التلامذة في الصفوف الثانوية			عدد التلامذة في الصفوف الاعدادية(ب)			عدد التلامذة في الصفوف الابتدائية(ب)			عدد معلمي الأونروا	عدد مدارس الأونروا	الإقليم
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور			
٣٢ ٦٤٧	٨٥	٣٧	٤٨	١٠ ١٢٣	٤ ٣٦١	٥ ٧٦٢	٢٣ ٤٣٩	١١ ٦٩٤	١١ ٧٤٥	١ ١٧٩	٧٧	لبنان
٦١ ٢٦٣	-	-	-	١٩ ٢٣٦	٩ ١٨٧	١٠ ٠٤٩	٤٢ ٠٢٧	١٩ ٨٤٧	٢٢ ١٨٠	١ ٦٢٦	١٠٩	الجمهورية العربية السورية
١٥١ ٦٠٧	-	-	-	٥٦ ٥٠٦	٢٨ ٤٨٠	٢٨ ٠٢٦	٩٥ ١٠١	٤٦ ٨٥٠	٤٨ ٢٥١	٤ ٢٥٧	٢٠١	الأردن
٤٢ ٥٨٩	-	-	-	١٢ ١٠٦	٦ ٥٩٦	٥ ٥١٠	٣٠ ٤٨٣	١٦ ٦٤٤	١٣ ٨٣٩	١ ٣٨٩	١٠٠	الضفة الغربية
١٠٩ ٦٩٩	-	-	-	٢٨ ٥٧٧	١٣ ٧٦١	١٤ ٨١٦	٨١ ١٢٢	٣٩ ٦٢٨	٤١ ٤٩٤	٢ ٩٧١	١٥٤	قطاع غزة
٣٩٨ ٨٠٥	٨٥	٣٧	٤٨	١٢٦ ٥٤٨	٦٢ ٣٨٥	٦٤ ١٦٣	٢٧٢ ١٧٢	١٣٤ ٦٦٣	١٣٧ ٥٠٩	١١ ٤٢٢	٦٤١	المجموع

(أ) عدا عن ١٦٣ ٨٦٥ تلميذا لاجئا ملتحقاً بالصفوف الابتدائية، والاعدادية، والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة .

(ب) بما فيهم ٣١ ٠١٥ طفلا غير مستحق لخدمات التعليم ملتحق بمدارس الأونروا.

الجدول ٦ - عدد مقاعد التدريب في مراكز الأوتروا للتدريب

(السنة الدراسية ١٩٩٣/٩٤)

المجموع العام	المجموع		قطاع غزة				الضفة الغربية				الأردن				الجمهورية العربية السورية		لبنان		نوع التدريب
			مركز تدريب غزة		مركز تدريب رام الله للشبان		مركز تدريب رام الله للشابات		مركز تدريب قلنديا		مركز تدريب وادي السير		مركز تدريب عمان		مركز دمشق للتدريب المهني		مركز تدريب سيلين		
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢ ٦٤٠	٢٠٤	٢ ٤٣٦	-	٦٠٨	-	-	١٤٤	-	-	٤٠٠	-	٥٦٠	٦٠	-	-	٥٢٠	-	٣٤٨	أ- التدريب المهني والفني
١ ٨٩٦	٩٦٨	٩٢٨	٣٩	٦١	-	١٨٤	٣٦٨	-	-	١٢٠	٣٤	٢١٠	٣٠١	٤٣	١١٤	١٤٢	١١٢	١٦٨	١ - بعد المرحلة الإعدادية ^(أ)
٤ ٥٢٦	١ ١٧٢	٣ ٣٦٤	٣٩	٦٦٩	-	١٨٤	٥١٢	-	-	٥٢٠	٣٤	٧٧٠	٣٦١	٤٣	١١٤	٦٦٢	١١٢	٥١٦	٢ - بعد المرحلة الثانوية ^(ب)
٣٧٥	٢٠٦	١٦٩	-	-	-	١٥٠	١٥٠	-	-	-	-	-	٥٦	١٩	-	-	-	-	المجموع
٤ ٩١١	١ ٣٧٨	٣ ٥٣٣	٣٩	٦٦٩	-	٣٣٤	٦٦٢	-	-	٥٢٠	٣٤	٧٧٠	٤١٧	٦٢	١١٤	٦٦٢	١١٢	٥١٦	ب- إعداد المعلمين قبل الخدمة
																			المجموع

(أ) توفر للطلاب بعد المرحلة الإعدادية دورات في المهن الميكانيكية والمعدنية والكهربائية ومهن البناء .

(ب) توفر للطلاب بعد المرحلة الثانوية دورات في المجالات الفنية والتجارية والالكترونية وفي علم الحاسوب والمجالات شبه الطبية .

الجدول ٧ - الحاصلون على منح جامعية ، بحسب كلياتهم وبلدان دراستهم وجنسهم
(السنة الدراسية ١٩٩٢/٩٤)

موضوع الدراسة	بلد الدراسة																المجموع العام		
	المجموع		بلدان أخرى (أ)		غزة		ليبيا		مصر		الضفة الغربية		الأردن		الجمهورية العربية السورية			لبنان	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		أناث	ذكور
الزراعة	٢	٢	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	٢	١	-	-	-	-	
الآداب	٤١	٩	-	-	١	-	-	-	-	-	٢٣	٣	١٠	٤	٤	٢	٣	-	
إدارة الأعمال	٥	٨	-	١	-	-	-	-	-	-	٢	٢	٣	٢	-	-	-	٢	
علم الحاسوب	١	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	٢	-	-	-	-	
طب الأسنان	٢٢	٤٥	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	١٨	١٧	٢٥	-	-	
الاقتصاد	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-	٢	-	-	-	-	-	
التربية	١١	١٣	-	-	٦	٤	-	-	٢	١	٢	٥	١	٣	-	-	-	-	
الهندسة	٨٤	١٥١	-	٨	١	١	-	٧	-	٤	٣٢	٤١	٢٨	٦٧	١٢	١٥	١	٨	
الفنون الجميلة	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
تكنولوجيا مختبرات	٥	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	١	-	-	-	-	-	-	
الحقوق	١	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	-	١	-	-	
مختبر طبي	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١	
الطب	٣٥	١١٠	١	١٦	-	-	٤	-	-	٣	-	-	٧	١٥	٢٢	٧٦	-	-	
التمريض	٦	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢	٢	٢	-	-	-	-	
التغذية	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	
الصيدلة	٧٠	٨٤	١	١	٢٦	١٢	٢	-	-	٣	-	-	٢٦	٦١	١٥	٦	-	١	
العلوم السياسية	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	
التربية البدنية	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	
العلوم	٤٤	٤٢	-	١	٦	٢	-	٤	-	١	١٥	١٧	١٤	٧	-	-	٩	١٠	
الشريعة	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	
المجموع	٣٤٧	٤٧٩	٢	٢٩	٤٠	٢٠	٦	١١	٣	١٢	٨٨	٧١	١٢٢	١٨٩	٧١	١٢٥	١٥	٢٢	

(أ) البلدان الأخرى هي : تركيا (٢٠ طالبا)، العراق (ستة طلاب وطالبات)، اليمن (طالب واحد)، السودان (طالب واحد)، وتونس (طالب واحد) .

الجدول ٨ - خدمات الرعاية الطبية
(١ تموز/يوليه ١٩٩٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

نوع الخدمة	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
١ - العناية بالمرضى الخارجيين عدد الوحدات الصحية عدد المختبرات عدد عيادات السكري عدد العيادات المتخصصة عدد عيادات طب الأسنان عدد زيارات المرضى المعالجة الطبية (أ) معالجة الأسنان	٢٦ ١٥ ٢٤ ٥ ١٦ ٦٧٢ ٦١٨ ٧٣ ٢٥٧	٢١ ١٧ ٢١ ٣ ١٢ ٠٩١ ٧٠٣ ٥٣ ٥١٢	٢٢ ٢٠ ١٧ ١٢ ١٦ ١ ٤١٢ ٠٤٤ ١٥٨ ٠٤٦	٣٤ ١٧ ٣٤ ٤ ١٦ ٩٠٠ ٨٥٩ ٤٤ ٦٩٢	١٧ ٩ ٩ ٨ ١١ ٥٠٨ ٢ ٢٠٦ ٧٩ ٢٨٣	١٢٠ ٧٨ ١٠٥ ٣٢ ٧١ ٨٩٥ ١٢٠ ٥ ٤٠٨ ٧٩٠
٢ - العناية بالمرضى الداخليين في المستشفيات الأسرّة المدعومة في المستشفيات (العامة) عدد المرضى الذين أدخلوا إلى المستشفيات	٨٨ ٤٧٦	٤٥ ٣٣١	(ب)- ٧ ١٤٩	١٨٦ ١٥ ٥٨٩	٥٠ ٦ ٠٣١	٣٦٩ ٤٣ ٥٧٦
٣ - العناية بصحة الأم والطفل عوامل تحت الاشراف الطبي أطفال دون الثالثة تحت الاشراف الطبي	٤ ٩٣٦ ١٤ ٢٤٦	٦ ٨٠٠ ٢١ ٤٩٠	١٩ ١٣٩ ٦٥ ٥٠٨	١١ ٧٣١ ٣٣ ٨٨٦	٢٩ ٥٢٦ ٧٨ ٧٠١	٧٢ ١٣٢ ٨٣١ ٢١٣
٤ - برنامج التحصين الموسّع عدد الرضع الذين تلقوا سلسلة التحصينات الأولية الكاملة : اللقاح الثلاثي لقاح شلل الأطفال لقاح السل لقاح الحصبة	٤ ٩٦٠ ٤ ٩٥٣ ٤ ٧٦٧ ٥ ٠٢٠	٧ ٤٥٥ ٧ ٤١٦ ٦ ٤٧٨ ٧ ٠٤٨	٢٢ ٠٠٣ ٢٢ ٨٨٢ ٢٤ ٢٠٦ ٢١ ٨٨٤	١٢ ٣٩٧ ١٢ ٥٠٣ ١٢ ٠٤٦ ١٢ ١٢٧	٢٥ ٧١٢ ٢٥ ٨٥١ ٢٥ ٥٣٠ ٢٤ ٨٣٢	٧٢ ٥٢٧ ٧٣ ٦٠٥ ٧٣ ٤٥٥ ٧٠ ٩١١
٥ - الصحة المدرسية عدد التلاميذ الجدد المفحوصين عدد اللقاحات التعزيزية	٣ ٣٦٥ ١٢ ٤٤٤	٩ ٣٤١ ٢٤ ٩٧٣	١١ ٢٨١ ٤٨ ٣٧١	٤ ٧١٥ ١٧ ٥٦٨	١٥ ٩٢٤ ٧٦ ٧١٥	٤٤ ٦٢٦ ١٨٠ ٠٧١
٦ - تنظيم الأسرة عدد القابلين بتنظيم الأسرة	٤ ٢٨٩	٥ ٠٨٧	٣ ٩٥٨	٩٤٠	١٥ ٩٠٠	٣٠ ١٧٤

(أ) بما في ذلك زيارات الاستشارة الطبية، والحقن والتضميد .

(ب) لم تعقد الوكالة في إقليم الأردن أية اتفاقات مع المستشفيات الحكومية أو الخاصة، بل اعتمدت نظاماً للتعويض عن التكاليف التي يتكبدها اللاجئون .

الحصبة

نسبة الإصابة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص

١٠٠

٨٠

٠

صفر

٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣
السنة

التدرُّن الرئوي

٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠

السنة

,٣

٠,٢

٠,١

صفر

٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣

الجدول ١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون

(١ تموز/يوليو ١٩٩٣ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)

المجموع	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	
٢٨	٢(*)	٣	١	٥	١٧	اعتقلوا وأطلق سراحهم دون تهمة أو محاكمة
٥	-	-	-	٢	٣	اتهموا وحوكموا وحكم عليهم
١٨	-	-	-	٨	١٠	ما زالوا قيد الاعتقال
٥١	٢	٣	١	١٥	٣٠	<u>المجموع</u>

(*) اعتقلتهما القوات السورية في لبنان .

الجدول ١٢ - التبرعات (النقدية والعينية) المقدمة من الحكومات
والجماعة الأوروبية

(بدولارات الولايات المتحدة)

(١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

المتبرعون	مجموع التبرعات ١٩٩٢	الميزانية العادية	المشاريع ^(١)	عمليات الطوارئ ^(٢)	المجموع ^(٣)
الأرجنتين	١٩ ٤٦٢	-	-	-	-
أستراليا	٢ ١٦٤ ٥٨٨	١ ٧٤٤ ٠٨٠	-	٢١٨ ٨٨٨	١ ٩٦٢ ٩٦٨
النمسا	٢ ٧٥١ ٦٠٦	٥٥٩ ٣٢١	-	٢٧٢ ٧٥٠	٨٣٣ ٠٧١
البحرين	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-	-	١٥ ٠٠٠
بربادوس	-	-	-	-	-
بلجيكا	٢ ٧٤٦ ١٠٨	٦٠٢ ١٥٨	-	٧١٩ ٧٢١	١ ٣٢١ ٨٧٩
البرازيل	-	٥ ٠٠٠	-	-	٥ ٠٠٠
بروني دار السلام)	-	١٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠
كندا	٩ ٦٤٥ ١٢٧	٨ ٦٢٧ ٧٤٥	٢٦ ٥٨٠	١ ١٧٨ ١٩٧	٩ ٨٣٢ ٥٢٢
شيلي	-	١٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠
الصين	٦٥٤ ٦٥٩	٦٠ ٠٠٠	-	٦١٢ ٥٧٩	٦٧٣ ٥٧٩
كولومبيا	٢ ٠٧٢	٢ ٩٢٨	-	-	٢ ٩٢٨
قبرص	٧ ١٦٣	١ ٠٠٠	-	-	١ ٠٠٠
الدايمرك	١٠ ٠٩٨ ٥٩٨	٢ ٦٢٦ ٤٨٤	-	-	٢ ٦٢٦ ٤٨٤
مصر	٣ ٠٢١	٦ ٠٤٢	-	-	٦ ٠٤٢
فنلندا	٣ ٦١٥ ٨٣٤	١ ١٢٠ ٢٥٢	-	-	١ ١٢٠ ٢٥٢
فرنسا	٢ ٠٦٧ ٥٤٧	٢ ٩٦٠ ٨١٧	-	٢٤٢ ٣٦٠	٣ ٢٠٣ ١٧٧
ألمانيا	٨ ٥٣٥ ١٦٥	٦ ٨٦٦ ٠٧٩	٧٥١ ٥٦٩	-	٧ ٦١٧ ٦٤٨
اليونان	٨٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	-	-	١٠٠ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	-	٢٠ ٠٠٠
أيسلندا	٣٩ ٢٥٢	٣٠ ٢٠٠	-	-	٣٠ ٢٠٠
الهند	٩ ٩٨٨	٧ ١٢٢	-	-	٧ ١٢٢

٥٤٠١٣	٤٦٠١٣	-	٨٠٠٠	٨٠٠٠	اندونيسيا
٣٠٠٠٠	-	-	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	جمهورية إيران الإسلامية
٢٣٠٨٨٠	-	-	٢٣٠٨٨٠	١٢٢٩٢٠	أيرلندا
١٤٢٢٠٧٩	٦٥٤١٤٨	-	٧٦٧٩٣١	١٨٢٣٣٧	إسرائيل
٢١٢١٦٥٨٤	-	٥١٥٩٨١٣	١٦٠٥٦٧٧١	٢١٧٤٦٧٨	إيطاليا
٢١٧٠٥٠٨٠	٤٩١١٢٩	٥١٨٩٤٩	٢٠٧٠٥٠٠٢	١٦٢٦٧٩٥٦	اليابان
٣٢٦٤٩٢	-	-	٣٢٦٤٩٢	-	الأردن
					الكويت
١٠٠٩٧٨	٢٠٧	-	١٠٠٧٧١	٢٢٣	لبنان
-	-	-	-	-	الجمهورية العربية الليبية
٧٩٩١٨	-	-	٧٩٨١٩	-	لكسمبورغ
١٠٦٠٤٦	-	٩٦٠٤٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	ماليزيا
١٠٠٠٠	-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	جزر المالديف
١٠٥٠	-	-	١٠٥٠	١٣٢٢	مالطة
-	-	-	-	-	موريشوس
٣٠٠٠٠	-	-	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	المكسيك
٥٧٥٧	-	-	٥٧٥٧	٥١٨٥	موناكو
٨٢٩٤٩٤	٢٦٥٧٢٩	-	٥٦٣٧٥٥	٣٢٦١٧٩	المغرب
-	-	-	-	١٠٠٠	ميانمار
٥٠٠	-	-	٥٠٠	٥٠٠	ناميبيا
٦٤٦٩٣٥٢	١٠٨٠٨١٨	٦٥٥٠٢١	٤٧٣٣٥١٣	٧٢٨٩٤٧٦	هولندا
٢٤٠٧٨٠	-	-	٢٤٠٧٨٠	١٠٧٩١٠	نيوزيلندا
-	-	-	-	-	نيجيريا
٨٤٢٤٢٤١	-	-	٨٤٢٤٢٤١	١٠٤٨٤٤٢٢	النرويج
٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	عمان
١٤٩٤٨	-	-	١٤٩٤٨	١٣٨٤٧	باكستان
٥٠٠	-	-	٥٠٠	٥٠٠	بنما
٧٥٩٦	-	-	٧٥٩٦	٢٢٧٢	الفلبين
٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠٠	-	البرتغال
٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠٠	-	قطر

١٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا
١ ٢٠٠ ٠٠٠	-	-	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية
-	-	-	-	-	السنغال
-	-	-	-	-	سنغافوره
٢ ٥١٨ ٥٦٠	٢٠٧ ٧٣٨	-	٢ ٣١٠ ٨٢٢	٢ ٦٠٦ ٦١٤	اسبانيا
١٦ ٣٣٦ ٣٢٠	-	-	١٦ ٣٣٦ ٣٢٠	٢٦ ٣١٤ ٢٢٨	السويد
٩ ٣٣٩ ٠٤٥	-	٢ ٠١٣ ٤٢٣	٧ ٣٢٥ ٦٢٢	٨ ٣٠٧ ٦٤٤	سويسرا
٢٧ ٦٠٠	-	-	٢٧ ٦٠٠	٢٥ ٢٨٦	الجمهورية العربية السورية
١٤ ٢٧٢	-	-	١٤ ٢٧٢	١٤ ١١٥	تايلند
-	-	-	-	٢ ١٠٧	ترينيداد وتوباغو
٢٥٨ ٨٣٨	٢٥٨ ٨٣٨	-	-	١٣ ١٨٧	تونس
١٢٠ ٠٠٠	-	-	١٢٠ ٠٠٠	١٣٤ ٤٣٠	تركيا
-	-	-	-	٥٠٠ ٠٠٠	الامارات العربية المتحدة
١٠ ٤٣٢ ٦٦٩	-	٣٨٣ ٤٣٦	١٠ ٠٤٩ ٢٣٣	١٠ ٤٣١ ٣٧٩	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٦٨ ٥٨٨ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٨٨ ٠٠٠	٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	-	-	-	أوروغواي
-	-	-	-	١٠ ٠٠٠	فنزويلا
١٩٩ ٥٩٩ ٤٦٤	٧ ٢٤١ ١٢٥	١٠ ١٩٢ ٨٣٧	١٨٢ ١٦٥ ٥٠٢	٢٠٠ ٤٠١ ٩١٧	المجموع الفرعي
٢٠ ٣٢٩ ٨٤٦	٠٨٢ ٨٤٦ ٩	٥٤٩ ٠٤٨	١٠ ٦٩٧ ٩٥٢	٦٧ ٠٩٦ ٦٤٤	الجماعة الأوروبية
٢١٩ ٩٢٩ ٣١٠	١٦ ٣٢٣ ٩٧١	١٠ ٧٤١ ٨٨٥	١٩٢ ٨٦٣ ٤٥٤	٢٦٧ ٤٩٨ ٥٦١	المجموع العام

(أ) المتحصلات الفعلية للميزانية العادية .

(ب) المتحصلات الفعلية لمشاريع تشمل برنامج المساعدة الموسع، ومشروع مستشفى غزة، وبرنامج

تطبيق السلام .

(ج) المتحصلات الفعلية لعمليات الطوارئ في لبنان والأرض المحتلة .

(د) المتحصلات الفعلية لجميع الصناديق .

الجدول ١٣ - نفقات العاميين ١٩٩٢-١٩٩٣ وميزانية ١٩٩٤ - ١٩٩٥

لبرنامج الأونروا العادية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجموع ميزانية العمليات للعاميين ١٩٩٥-١٩٩٤	ميزانية العمليات		النفقات الفعلية	البرنامج
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٢ ١٩٩٣ (ب)	
٣٠٦,٧	١٥٦,٣	١٥٠,٤	٢٧٣,٢	التعليم
١١٨,٠	٦٠,٤	٥٧,٦	١٠٤,٦	الصحة
٧١,٨	٣٦,٥	٣٦,٣	٥٨,٩	الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٤٩,١	٢٥,٣	٢٣,٨	٣٤,٠	الخدمات التشغيلية
٨٦,٧	٤٤,٧	٤٢,٠	٦٦,٣	التكاليف المشتركة (أ)
—	—	—	١,١	متفرقات
٦٣٢,٣	٣٢٣,٢	٣٠٩,١	٥٣٨,١	المجموع

(أ) تشمل التكاليف المشتركة للعاميين ١٩٩٥-٩٩٤ مبالغ احتياطية مختلفة، لأغراض بينها التجهيزات والمساعدة الموقّنة، واحتياطي عمليات الأقاليم والرئاسة، يبلغ مجموعها ١١,٢ مليون دولار. وسيتمُّ توزيع هذه المبالغ الفعلية عبر السنتين على البرامج، وفقاً للاعتمادات المخصصة فعلياً للنفقات .

(ب) تشمل أرقام النفقات الإجمالية ٤,٦ مليون دولار، تم إنفاقها في العاميين ١٩٩٢-١٩٩٣ في إطار مشاريع الميزانية العادية المنبثقة عن ميزانيات السنوات السابقة .

الجدول ١٤ - الأونروا بالأرقام (ب)

(كما في حزيران/يونيه ١٩٩٤)

المجموع/ المعدل	مقر الرئاسة (فينا)	مقر الرئاسة (عمان)	الضفة الغربية	غزة	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	
٢٩٢ ٣٥٢			٥ ٥٠٠	٣٦٠	٩١ ٨٦٠	١٨٥ ١٨٠	١٠ ٤٥٢	المساحة (كلم مربع)
١٥٠ ٠٠٠			١ ٢٠٠ ٠٠٠	٨٥٠ ٠٠٠	٤ ١٠٠ ٠٠٠	١٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	عدد السكان
٢٣								
٣ ٠٠٦ ٧٨٧			٥٠٤ ٠٧٠	٦٤٣ ٦٠٠	١ ١٩٣ ٥٣٩	٣٢٧ ٢٨٨	٣٣٨ ٢٩٠	اللاجئون المسجلون
								الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين (Z) عام ١٩٩٤/١٩٩٣
٧,١			٥,٢	٦,٦	١١,٣	٤,٦	٣,٠	
١٣,٠			٤٢,٠	٧٥,٧	٢٩,١	٢,٣	١٢,٥	اللاجئون المسجلون (Z) من عدد السكان
١٠٠,٠			١٦,٨	٢١,٤	٣٩,٧	١٠,٩	١١,٣	اللاجئون المسجلون (Z) من مجموع اللاجئين المسجلين
٦٢			١٩	٨	١٠	١٣	١٢	المخيمات الموجودة
٩٥٣ ٢٨٤			١٢٨ ٩٢٤	٣٤١ ٥٣٣	٢٣٢ ٨٠١	٧٩ ٩٢١	١٧٠ ١٠٥	اللاجئون المسجلون في المخيمات
								اللاجئون المسجلون في المخيمات (Z) من اللاجئين المسجلين
٣١,٧			٢٥,٦	٥٣,١	١٩,٥	٢٤,٤	٥٠,٣	
٦٤١			١٠٠	١٥٤	٢٠١	١٠٩	٧٧	المدارس
١٢٤١٩		٣٧	١٦٣٨	٣١٣٤	٤٥١٦	١٧٨٧	١٣٠٧	موظفو التعليم
								التلامذة (الملتحقون بالمدارس عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤)
٣٩٨ ٨٠٥			٤٢ ٥٨٩	١٠٩ ٦٩٩	١٥١ ٦٠٧	٦١ ٢٦٣	٣٣ ٦٤٧	
٤٩,٤			٥٤,٦	٤٨,٧	٤٩,٧	٤٧,٤	٤٧,٧	التمليذات كنسبة مئوية كلفة التلميذ الابتدائي (بالدولار) عام ١٩٩٤/١٩٩٣
٢٧٩			٣٧٨	٢٩١	٢٤١	٢٢١	٣٧٦	
٣٨٤			٥٠٨	٥٠٤	٢٩٠	٣٢٢	٥٤٤	كلفة التلميذ الاعداي (بالدولار) عام ١٩٩٤/١٩٩٣
٨			٣	١	٢	١	١	مراكز التدريب
٤ ٥٣٦			١ ٢١٦	٧٠٨	١ ٢٠٨	٧٧٦	٦٢٨	مقاعد التدريب المهني عام ١٩٩٤/١٩٩٣
٣٧٥			٣٠٠	٠	٧٥	٠	٠	مقاعد اعداد المعلمين عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤
٧٦٥			٥٧	٢٢٣	٢٣٢	١٢٧	١٢٦	مقاعد تدريب المعلمين أثناء الخدمة عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤
٨٢٦			١٦٥	٢١٨	٢١٦	١٨٦	٤١	المنح الجامعية عام ١٩٩٤/١٩٩٣
١٢٠			٣٤	١٧	٢٢	٢١	٢٦	المراكز/الوحدات الصحية
٧١			١٦	١١	١٦	١٢	١٦	عيادات الاسنان
١٠٤			٣٤	٩	٢٢	٢١	١٨	عيادات تنظيم الاسرة
١٠٥			٣٤	٩	١٧	٢١	٢٤	عيادات رعاية مرضى السكري
٧٨			١٧	٩	٢٠	١٧	١٥	المختبرات
٥ ٨٩٥ ١٢٠			٩٠٠ ٨٥٩	٢٠٦ ٥٠٨	١ ٤١٢ ٠٤٤	٧٠٣ ٠٩١	٦٧٢ ٦١٨	زيارات المرضى سنوياً

المجموع / المعدل	مقر الرئاسة (فيينا)	مقر الرئاسة (عمّان)	الصفة الغربية	غزة	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	
٩٣			٩٨	١٠٠	٩٢	٧٥	٩٦	المآوي الموصولة بموارد المياه في المخيمات (Z)
٥٧			٣٧	٢٧	٦٦	٨٥	٦٠	المآوي المجهزة بتمديدات الصرف الصحي في المخيمات (Z)
١٧٧ ٢٠٥			٣٠ ٥٨٥	٥٩ ٨٨٨	٣٠ ٣٦٥	١٩ ٨٦٧	٣٦ ٥٠٠	حالات العسر الشديد
٥,٩			٦,٠	٩,٣	٢,٥	٦,٠	١٠,٨	حالات العسر الشديد (Z) من اللاجئين المسجلين
٧٣			١٤	١٥	٢٠	١٢	١٢	مراكز برامج المرأة
٢٥			٨	٥	٧	٢	٣	مراكز التأهيل الاجتماعي
٧١٨			٥٩	١٧٣	١٧٨	٩٦	٢١٢	المشاريع الناشطة للاعالة الذاتية
٣٢٩			٧٤	١٤٣	٦٦	٠	٤٦	قروض درّ الدخل (عددها)
٥ ٤٠٧ ٢٩٧			١ ٣٨٠ ٠٠٠	٣٤٤ ٢٧٣ ٣	٤٠٤ ٠٢٤	٠	٢٧٩ ٠٠٠	قروض درّ الدخل (بالدولار)
١٩ ٧٣٦	٢٠١	١٣٥	٣ ١٨٢	٥ ٢٠٧	٦ ١٥٠	٢ ٧٣١	٢ ٤٦٦	الموظفون المحليون (وظائف)
١٨٦	٧٥	٢٤	٣٥	٣٠	٧	٧	٨	الموظفون الدوليون (وظائف)
١٥٠ ٤٣٧	٧ ٣٥٧	٣ ٢١٣	٢٤ ٤٧٩	٣٩ ٣٨٩	٤٥ ٣١٢	١٣ ٣٦٢	١٧ ٣٢٥	الميزانية العادية عام ١٩٩٤ (ب)
٥٧ ٥٨٤	٣ ٦٦٣	٧٣٧	١٤ ٤٣٧	١٤ ٩٠٣	١١ ١١١	٤ ٨٦٦	٧ ٨٦٧	- للتعليم
٣٥ ٢٦٧	١ ٠١١	٦٩٣	٥ ٦٩٠	٦ ١٦٩	٦ ١٦٩	٣ ٨٩٦	٧ ٤٥٩	- للصحة
٢٣ ٧٦٢	٤ ٩٤٠	٧١٧	٦ ٢٧٢	١٠ ٣٤٩	٣ ٢٠٣	٣ ٨٩٦	٢ ٥٢٨	- للاغاثة والخدمات الاجتماعية
٤٢ ٠١١	٢٥ ٣٢٨	١ ٥٦٣	٣ ٧٠٤	٤ ٣٩١	٢ ٨٧٢	١ ٧٠١	٢ ٨٥٢	- للخدمات التشغيلية
				٣ ٨١٠		١ ٨٨٢		- للخدمات المشتركة
٣٠٩ ٠٦١	٤٢ ٢٩٩	٦ ٩٢٣	٥٤ ٥٨٢	٧٢ ٨٤٢	٦٨ ٦٦٧	٢٥ ٧٠٧	٣٨ ٠٤١	مجموع الميزانية العادية عام ١٩٩٤ (ب)
١٨ ٦٧٦	٥٣٩		٧ ٤٣٨	٩ ١٠٤	٣٣		١ ٥٦٢	ميزانية الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة عام ١٩٩٤ (ب)
			٤٠ - ٣٠	٥٠ - ٤٥	١٨,٨	١٥ - ١٤	٤٠	النسبة المئوية للبطالة (تقديرية)
			٣٠ ١١	٣١ ٢٨	٣٠ ١١	٣١ ١٠	٢٧ ١٢	النسبة المئوية للأمية: ١٥ سنة وما فوق (تقديرية) ^(٤)
			٤٠ - ٣٠	٤٠ - ٣٠	٤٠ - ٣٠	٤٠ - ٣٠	٤٠ - ٣٠	وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ رضيع (تقديرية)

(أ) جميع الاشارات الى المرافق تعني تلك التي تقوم الاونروا بتشغيلها.

(ب) بآلاف الدولارات.

(ج) ذ = ذكور ، إ = إناث

المرفق رقم الثالث

الوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة
وغيرها من هيئات الأمم المتحدة^(أ)

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اعتماده	رقم القرار	تاريخ اعتماده
١٩٤	(٣-د)	٢٧٩١	(٢٦-د)
٢١٢	(٣-د)	٢٧٩٢	ألف الى هاء (٢٦-د)
٣٠٢	(٤-د)	٢٩٦٣	ألف الى هاء (٢٧-د)
٣٩٣	(٥-د)	٢٩٦٤	(٢٧-د)
٥١٢	(٦-د)	٣٠٨٩	ألف الى هاء (د-٢٨)
٦١٤	(٧-د)	٣٠٩٠	(د-٢٨)
٧٢٠	(٨-د)	٣٣٣٠	(د-٢٩)
٨١٨	(٩-د)	٣٣٣١	(د-٢٩) ألف إلى دال
٩١٦	(١٠-د)	٣٤١٩	(د-٣٠) ألف إلى دال
١٠١٨	(١١-د)	١٥/٣١	ألف الى هاء
١١٩١	(١٢-د)	٩٠/٣٢	ألف الى واو
١٣١٥	(١٣-د)	١١٢/٣٣	ألف الى واو
١٤٥٦	(١٤-د)	٥٢/٣٤	ألف الى واو
١٦٠٤	(١٥-د)	١٣/٣٥	ألف الى واو
١٧٢٥	(١٦-د)	١٤٦/٣٦	ألف الى حاء
١٨٥٦	(١٧-د)	١٢٠/٣٧	ألف الى كاف
١٩١٢	(١٨-د)	٨٣/٣٨	ألف الى كاف
٢٠٠٢	(١٩-د)	٩٩/٣٩	ألف الى كاف
٢٠٥٢	(٢٠-د)	١٦٥/٤٠	ألف الى كاف
٢١٥٤	(٢١-د)	٦٩/٤١	ألف الى كاف
٢٢٥٢	(د أ ط - ٥)	٦٩/٤٢	ألف الى كاف
٢٣٤١	(د-٢٢) ألف وباء	٥٧/٤٣	ألف الى ياء
٢٤٥٢	(د-٢٣) ألف إلى جيم	٤٧/٤٤	ألف الى كاف
٢٥٣٥	(د-٢٤) ألف إلى جيم	٧٢/٤٥	ألف الى كاف
٢٦٥٦	(د-٢٥)	٤٦/٤٦	ألف الى كاف
٢٦٧٢	(د-٢٥) ألف إلى دال	٦٩/٤٧	ألف الى كاف
٢٧٢٨	(د-٢٥)	٤٠/٤٨	ألف الى ياء
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨		١٩٤٨	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨		١٩٤٨	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩		١٩٤٩	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠		١٩٥٠	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠
٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢		١٩٥٢	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢		١٩٥٢	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣		١٩٥٣	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤		١٩٥٤	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥		١٩٥٥	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥
٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧		١٩٥٧	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧		١٩٥٧	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨		١٩٥٨	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩		١٩٥٩	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩
٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١		١٩٦١	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١		١٩٦١	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢		١٩٦٢	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥		١٩٦٥	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥
١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥		١٩٦٥	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥		١٩٦٥	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦		١٩٦٦	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦
٤ تموز/يوليه ١٩٦٧		١٩٦٧	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧		١٩٦٧	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨		١٩٦٨	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨
٠١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩		١٩٦٩	٠١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩
٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠		١٩٧٠	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠		١٩٧٠	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠		١٩٧٠	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠

(أ) هناك قائمة بالتقارير والوثائق الأخرى ذات العلاقة والصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بشأن الأونروا (خاصة قبل سنة ١٩٨٧) في نشرة عنونها: الأونروا في الأمم المتحدة ١٩٤٨ - ١٩٨٦، يمكن الحصول عليها من مكتب الاعلام التابع للأونروا.

- ٢ - مقررات الجمعية العامة
- | | |
|---------------|----------------------------|
| <u>المقرر</u> | <u>تاريخ اعتماده</u> |
| ٤٦٢/٣٦ | ١٦ آذار/مارس ١٩٨٢ |
| ٤١٧/٤٨ | ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ |
- ٣ - تقارير المفوض العام للأونروا
- ١٩٩٢ : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/47/13) و (Add.1)
- ١٩٩٣ : المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/48/13) و (Add.1)
- ٤ - البيانات المالية المراجعة
- ١٩٩٢ : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٥ جيم (A/47/5/Add.3)
- ٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين
- ١٩٩٢ : A/47/413
- ١٩٩٣ : A/48/474
- ٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا
- ١٩٩٢ : A/47/576
- ١٩٩٣ : A/48/554
- ٧ - تقارير الأمين العام
- ١٩٩٢ : تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٤٦/٤٦ دال الى كاف المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، على التوالي:
- A/47/488 (الهيئات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).
- A/47/489 (اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧).
- A/47/490 (استئناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين).
- A/47/491 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ سنة ١٩٦٧).

A/47/438 (الايرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

A/47/492 (حماية اللاجئين الفلسطينيين).

A/47/601 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

A/47/493 (حماية الطلاب الفلسطينيين ومعاهد التعليم وكفالة الأمن لمنشآت وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأرض المحتلة)

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٦٩/٤٧ دال الى كاف : ١٩٩٣
المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، على التوالي:

A/48/372 (الهيئات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).

A/48/373 (اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧).

A/48/374 (استئناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين).

A/48/375 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ سنة ١٩٦٧).

A/48/275 (الايرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

A/48/376 (حماية اللاجئين الفلسطينيين).

A/48/431 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

A/48/377 (حماية الطلاب الفلسطينيين ومعاهد التعليم وكفالة الأمن لمنشآت وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأرض المحتلة).